
7977



415
ن ٠ م

نتائج الأفكار في شرح الاظهار، للبركلي، تأليف الأطه وي، مصطفى بن حمزة ـ كان حيا سنة ١٠٨٥هـ
بخط الشيخ ابراهيم سنة ١١٣٦هـ.

١٣٦ ق ١٩ س ٥ر٢١x١٦سم

٦٩٦٦ نسخة جيدة، خطها تعليق وسط، طبع مرات آخرها سنة ١٣٠٣هـ.

الظاهرية (النحو) ٥٢٣: الكشاف: ١٨٩، ١٩٠

١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح اظهار الأسرار د ـ شرح الأطه وي على اظهار الاسرار للبركلي.

١٤١٠
٥

من كان همته ما يدخل في جوفه
فقيمته ما يخرج من جوفه



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٦٩٦٦ ف ١٤١٠/٥
العنوان: نتائج الأفكار في شرح [illegible]
المؤلف: [illegible]
تاريخ النسخ: ١١٢٦ هـ
اسم الناسخ: الشيخ إبراهيم
عدد الأوراق: ١٢٦ [illegible]
ملاحظات:

وقيل حذفوا الالف لانهم حملوا على اسم وهو لفظ في الحمد ولغاته خمس سم بكسر السين وضمها وسمى بكسر الهمزة وضمها وسمى مثل ضحى والاصل سمو فالمحذوف منه لام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني • وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني • وبفضله رفع الخطاء عن الامة عامة • وبتكوينه كان الافعال تامة • ولا يسع ظروف الكنايات توريف موصولات نعمائه • ولا يتاتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه • والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين • محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين • وعلى آله الحازمين العاملين • بمرفوعات احكام دينه الممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه • اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام • واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام • وابدل بمغفرتك عما جنيناه غلطا واجمعنا مع الموحدين لا القائلين شططا • فيقول العبد الفقير الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى • بن حمزة اسكنهما الله بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار • للفاضل صاحب امعان الانظار بديع الفضل في الاعصار • ما رأت مثله الابصار خلف السلف الاخيار • مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني • والنحرير الحبر المدقق الرباني • الشهير المعروف بالبركي • الفائز بالنوال الوفي • اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار • واركنه في كنة تجري من تحتها الانهار

لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة • واعتبارات لطيفة • ورموز خفية • ومرتبا بالترتيب البديع • ومكتنا في الاساليب البديعة • ومقصورا على محض الفوائد • ومحذوفا ما هو كالزوائد • مع غاية الاقتصار • ونهاية الاختصار • ولهذا طار كالامطار • في الاقطار وصار كالامثال في الاعصار • ونال في الآفاق حظا من الاشتهار • اشتهار الشمس في نصف النهار • وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار • قذا وقرحا في افئدة الطالبين الدارسين التمس مني بعض الاخوان واخص الخلان • ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه • ويوضح الغوامض والغويصات من معانيه • ويبين ما له • وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة وامور خفية موجزا غاية الايجاز بلا اخلال • مسهلا للضبط والحفظ بلا املال • فقلت لهم اني قد وهن العظم مني • ووهنت الطبيعة والقوى • وفاتت الفطنة • والجودة والحدة ولا زنبني عدة العلل • ووجب وقاربني علة الاجل • مع انكدار اوقاتي وانتشار جناني • من نائبات وحوادث • واين الصفا هيهات انقطاع الامل • وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في انشاء هذا الكلام أي ان وهب لي ربي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ثم لما وهب لي ربي ولدا سميته بفخر الانام • اعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام فنظرت • لو كرر الاعتذار

قوله ماله وما عليه وما ينفرد به من الاعتراضات على الكلام للانتفاع وعدم التضرر

قوله بديع الفضل اي المخترع في الفضل

النتيج وهو في اللغة

والالتماس لوصل الى حزب الخماسي بلا لبس • فلاح لي ان ليس فيه

فلاح سوى اسواق حاجتهم وانجاح • فنظرت الى ما عندي

من البضاعة فوجدتها مزجاة • وتأملت ضعف استطاعتي فوجد

تها غير مزجاة • غير اني الهمت بان الطوردان • تبيح المحظورات

• فشرعت فيه معترفا • بان شروع مثلي في مثل هذا من الفضاعة

كما ان كتاب الامثل من الضاعة • ولكني تضرعت الى ما هو عليه

هين يسير • وما من ممكن عليه بعسير • وتوكلت على الحي الذي

لا يموت • وكل حي غيره يموت • يتوكل على الله فهو حسبه ومن دعوه

صدقا فهو يجيبه • ثم لما وهب لي شقيقه عبد الله لوعده الكريم

بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم لزم علينا الاقدام

• على وجه الاهتمام • فلما تيسر الاتمام بعون الملك الغفار •

سميته بنتايج الافكار • سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان

الولدان وسائر الطلاب • ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب •

ثم اقتضى الحكمة الالهية انتقالهما الى دار الاخرة انا لله وانا اليه

راجعون • لا يسأل عما يفعل وهم يسألون • جعل الله بفضله

جنة المأوى لهما مأوى • وجعل كلا منهما فرطا لنا فعلا منتفعا

• وذخرا لنا في العقبى • والمرجو من اخوان الصفا ان لا ينسو هما

من الدعاء لانهما كالعلة الغائية لهذا لعله يستجيب من وعد الاجابة

لمن دعا لاني ادركت في نظمي فتورا • وههنا في بياني فلا تسب

بنقضي ان رقصي على مقدار تنشيط الزمان • ولما اراد الافتتاح

بالبسملة والحمدلة كما هو المطلوب الكتاب المجيد • وعليه الاجماع

في الدفتر العتيق والجديد • ضيانة لتاليفه عن الاقطعية و

الاجزمية • على ما نطقت به المقالة النبوية على قائلها الصلوات

الاصلية والتسليمات الابدية قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد

له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا

وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب الانعام مطلقا

وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم بسبب الانعام

على الشاكر وعرفي وهو صرف جميع ما انعم الله الى ما خلق له و

المدح وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر

بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان في المدح وغيره

ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما

ومباين للشكر العرفي بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود و

الحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من

المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل

واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الامعان شرح المقصود

ولامه للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه لتخصيصه

بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع افراده مختصا

بالمسند اما في الاستغراق فظ واما في الجنس فلان المسند اليه هو

الماهية في نفسها الا في ضمن الفرد فيكون المسند لازم الماهية كما
في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون الاتصاف
بالكينونة لله تع كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف
بالزوجية وما وقع لغرابته تع ظاهرا فراجع اليه تع في الحقيقة و
المص رح اختار الثاني في الامعان لظهوره في اداء المرام ولان معنى
الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تع بخلاف معنى الجنس
اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبمقام الثناء احرى
فان قلت في اي معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد
الآخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس
او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت الاكمال
فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد في مبدء تضيفه اما حامد لغة فقط
ان لم يقابل حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة اذ قابل بها او
حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعل جزاء من شكر عرفي بان
صرف سائر ما انعم عليه الى انعم له كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب
الحامدين لله اللام للاستحقاق ولا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والامر لله والثاني
بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص عند
من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه
من تقليل الاشتراك ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي و

المختار

وهو المختار عند المص حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص
والله علم للذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي تستر
ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما معهما وحذف الف لاه في الخط
لئلا يكون على صورة النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل
لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع ثلث لامات وكذا كل ما في
اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحمد ذكره في الامعان •
رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم
اسم لما لا يعلم كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه
من الجواهر والاعراض انما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة
وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون كسائر اوصافهم وقيل
اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم
على سبيل الاستتباع والصلوة هي اللغة الدعاء او التعظيم تتنوع
بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول
فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن
المؤمنين الدعاء ثم نقلت في عرف الشرع من احد المعنيين الى
العبادة المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على
الانواع الثلثة ولام كلام الحمد في تحمل الجنسية والاستغراق واما دة
التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادي ومراده الله
تع اعلم العهد الادعائي والاستغراق العرفي اذ جنس الصلوة او جميعها

غير مختصة بنبينا عليه السلام ولذا قال في الامعان لامها الجنس باعتبار
وجوده في ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني
ويحتمل ان يكون مراده ما اراده مولانا المذبور فالمعنى جنس الدعاء
او جميعه او جنس التعظيم او جميعه واردا ونازلا على محمد وكائنا من
الله تعالى ذاته العلية مغفرة تعالى له عم واشاعة نع اليه عم وكذا تعظيمه
تعالى ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة والاحسان
منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية بين الانواع الثلثة لا
لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها في اطلاق واحد
كالاشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل ان استعمل الدعاء بعلى
يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير كونها بمعنى الدعاء
قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون
على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في الاصل
يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله المحمودة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عم انك لعلى خلق عظيم
وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وآله اي اتباعه صحابة او غيرهم
فلذا ترك عطفها او لترك عم في تعليم كيفية التصلية عليه حيث
قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث
والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء على الله
والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين
تأكيد

تأكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على
الجنس والتنبيه على انها للاستغراق **وبعد** اي بعد الفراغ عن
البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام
اما او عاطفة لمع سابقة على الجملة السابقة بطريق عطف القصة
على القصة **فهذه** الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء
لها مجرى المحققة رسالة وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه
في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات
المؤلفة المشتملة على قواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني
المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على
القبيلتين لما فيهما من ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف
له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي تلي
بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني
المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما و
في الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدا او في
الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيل
ادراكها والتفصيل يطلب من الباب الاول اي كل من يريد معرفة
اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرف بالفعل لا
يحتاج فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج اليه
كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل والمعمول والعراف

ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفي اي لفظ يعمل لا يمكن
اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة
الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع و
المعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل منها
في اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع
كلامه اي الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل
بالمصدر لا المعنى المصدري هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب
حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق الاولين في الحروف الاصلية و
اذ لم يكن شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضي
لبيان كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اي جعل الرسالة ثابتة
على ثلثة ابواب فعل يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوي
وهو جعل الشيء متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفي
وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد له من
معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين
معنى القصر او الاشتمال اي فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة
على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على الاختلاف المذكور
حينئذ قال الفاضل العصام اختلفوا في حقيقة فقيل انه حذف
متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور ورد عليه بانه هو الحذف
فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا بعد في تسمية قسم

منه

منه شايع في كلامهم باسم خاص وقيل هو كفاية عن متعلق
ذلك الاجنبي ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفي
التضمين لا بد من قصده فيتنافيان ودفع ايضا بانه لا اتجاه
له اذ لا بعد في ان يلتزم في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها
وليكن التسمية باسم خاص لهذا التميز وقيل هو عبارة عن ان
يقصد بالمذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى اخر معه من غير
استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه ويدل عليه
يذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا من غير تقدير
عامل بمجرد فهم معناه في ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو
المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعماله في معناه وهو بعيد
انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اي تحققه في نفس الامر
هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من
المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا
عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان امكانه
شرط لا تحققه واما على ما اختاره في شرح الفرائد وما يستفاد
من شرحي التلخيص من ان تحققه شرط فلا حتى يحتاج الى الدفع
ولكن يرد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال
الى المكنى عنه واما في التضمين فمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان
لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ المذكور للزم ان يراد

بلفظ واحد في اطلاق واحد معناه الموضوع له وغيره معا لا ذا انهما
وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفرائد والعلامة التفتازاني
والتلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعارة فيه
فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ فلا يكون
حذفا حتى يرد الايراد المذكور **الباب الاول** الذي عهد جزء
من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال العامل وسوق
له وجعل المعاني ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع
باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها احاطة
الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ ظروفا للمعاني حيث قالوا انها قوالب
المعاني باعتبار انها توخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصا
نها وقيل يصح هذا بلا تقديره فانهم يجعلون انفس المعاني محالا
للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين
الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ والشيء الواحد
لا يكون مستقرا في محله ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل
ادركما فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه
المعاني من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه
شيء يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في لوجود معناه هنا و
هو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل حتى
قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تع فذلكن الذي لمتنني فيه

فتدبر

ادركما يكون ظرفا

فيقدر متعلق يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما
ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا سائر العبارات المعنون
بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة قدم لتوقف صحة
اكثر تعريفات المعمول على بحث كما سيجيء ولشرفه لكونه مؤثرا في
المعمول فانه متاثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا
على معرفته ومعرفة اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة
الموقوفة على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد
ان يقسم الكلمة اولا ليعرف الها وكل قسم من اقسامها ويبين كون
كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل ويقسم ثانيا
فقال اعلم خطاب عام اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح و
القاموس ان جعلت اولا صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول
واذا لم تجعل صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه في الاول
اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام ان الكلمة لام فيها
للجنس من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو لا
للماهية على ما هو راي البعض والتوزيع تبعي فيها في الضمير
استخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم كالتوزيع للماهية لا للافراد
على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرح الكافية وتاء ها للوحدة
الشخصية الكلية اللازم لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين
الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده في الفرد وانما التنافي

قال الشيخ الخ ويجوز الاحتراز بالجنس كما بالفصل ان كان
ان كان بينهما عموم وخصوص من وجه وههنا كذلك لان
الموضوع بمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون وكذا اللفظ
قد يكون موضوعا وقد لا يكون

بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية وبين الجنس
ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح
للتاثير في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي
الواو اعتراضية اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت
من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريفه المشهور
وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما دوري لتوقف التلفظ
على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور في امثاله وهو كون
المراد بما في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يصح تفسير الاصطلاحي
كما لا يخفى كذا في الامتحان خرج به الدوال الاربع كالخطوط
والعقود والاشارات والنصب عرف باللام للتنصيص على الجنسية
والماهية ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان
اسم المفعول دل على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه بخلاف
الماضي فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان الاصل في الصفة الافراد
والوضع المطلق تعيين شيء بشيء متى ادرك الاول فهم الثاني
ولو بقرينة للعالم به والوضع اللفظي نوعان شخصي ونوعي
لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه و
نوعي هو تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند
الاطلاق هو الوضع الشخصي والاحسن ذكر اللفظ الموضوع
ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره في الامتحان عدل

عن

عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه و
ليشمل التعريف وضع المشترك والمترادف بلا تكلف قوله للعالم
به اي بالتعيين زائد على المشهور ولا بد منه متعلق بيفهم قوله
هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب
والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج
بهذا القيد المهملات كالديز والميز ومقتضيات الطبع كاخ و
المحرفات عن الوضع غلطا كالميشوم المحرف عن المشؤوم فان
المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به فتوهم انه يجعل
له الحرف لان احتياجه الى متعلق في الدلالة فهم معناه لا في
التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع ولما
المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز
موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره
اذ وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع
ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع
يخص الحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى هو
مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى المقصود
بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل
معني كمرمي ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه
بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به حروف الهجاء الموضوعة

دلالة اللفظ على تمام الموضوع له مطابقة وعلى جزئه تضمنية وعلى خارجه اللازم التزامية

لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا
في مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة
في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة
الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها
عليها لذكره في مفهومه كما سبق وللمص في هذا المقام تحقيق مذكور
في الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع في هذه الرسالة
ابن الحاجب في ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال مفرد صفة المعنى
وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه
به بل بالمعقولية انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوزا كما
يرتكب فيه تجوز في مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف
قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف
المعنى بالافراد بل بالمعقولية واحد فيكون حقيقة وانما يكون
مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم
الوضع تقدم ذاتي على الافراد بل على المعقولية وذا غير معتبر في
المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على
الحي حين هو حي بل على المقتول بذلك القتل والا فالقتيل حقيقة كما
حققه المص فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وخرج بهذا
المركب كلامية او غيرها مثل قائمة وبصري مما يدل جزء

لفظ

كزيد قائم — غلام زيد — اربعة الافراد

لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل
يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كمادته
تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها
قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المص كالحركات لان المختار
عنده مذهب من جعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له
كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة
ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما لا معنى لما يدل جزء لفظه على جزئه
وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل
سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس
ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كلمة عامل
بخلاف الاسم كما يصرح به وهو اي الفعل ولما كان فعلا من الاسم
بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم و
هي الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيد اقتران لفظي
مع انه ليس كذلك ولذا احتيج الى التأويلات التي ذكرت في الامتحان
او مفيدا اقترانا في المعنى فوجب ان يراد به المعنى التضمني الذي
هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ عدل عنها فقال ما دل
وما عبارة عن كلمة لان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار
لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام عن لفظها حتى يكون
التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئة وضعا اي

دلالة وضع او زمانية او دلالة وضعية او حال كونه موضوعا
او وضعيا على احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال
بان وضع هيئة الافراد به لا بوضع نوعي كما وضع مادته
للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا
الوضع كما ذكرها القوم لعدم دلالته على الزمان اصلا كما يخرج
الاسم لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب و
منه ما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والان
وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل
المفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا
بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان
قيل ان قولهم ان كلا اسمي الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز
في الاستقبال بالاتفاق يشعر كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض
التعريف به منعا قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة
في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال
المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل
عليه وضعا ويخرج نحو زيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته
للزمان كما لا يخفى على اهل الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه
دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به
جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك

الا

انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج ممنوع لان الدال
على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما انه لم يكن
مشتركا اصلا بل كان في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا فلا اشكال اصلا
ولما كان تمييز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدئ بها
اكثر منه بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع في نفسه
لافادته التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه جزء مقدم على المبتدأ
وهو دخول قد اي بعض خواص الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية
وهذا مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم او على
ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدما فيكون
الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدما لفظا كزيد وعمرو وبكر في الدار
وان من للتبعيض والافلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل
على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح
الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها في اللفظ ايضا وان
حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم
يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل و
نون التأكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من
الثاني والحد لا يكون الا شاملا [illegible] الدولي حذف الدخول
لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه

والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليها الا شرط الحمل
فيها ذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها التحقيق الحدث الفعلي
او تقليله او توقعه او تقريب بالحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق
الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يجر به الواضع و
لو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص
فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف وسوف
ويسميان حرفي تنفيس لكنه غير ثابت ووجه الاختصاص كونها لتخصيص الحدث
الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء وان لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي ولم
ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا النهي
لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم اما بالاضافة بتنكير المضاف
والايلزم تعريف الموصوف لانه علم النفس او بنحو بنحو زيد الشيء كما هو
رأي الرضي او الوصف او البيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان
قال السيد في حواشي الكشاف ان امثالها اذا اريد بها النفس قد تزاد
في اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد فاحفظ وكلمة علم
على ما يجيء في بحث افعال القياس والاسم مأخوذ من السمو وهو العلو
سمي به لاستعلائه على اخواته من جهة كونه اسما مسندا اليه
وتركيب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما اي كلمة بقرينة جعله
قسما دل على معنى وضعا اي باعتبار من الدلالة التي وضعها
الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفى

اي حرف توسيع وذلك انهما تقلبان
المضارع من الزمن المضيق وهو الحال
الى الزمان الواسع وهو الاستقبال
مغني اللبيب

وهو حرف الاستقبال ويسمى تنفيس معناه تأخر
الفعل الى زمان المستقبل وعدم التضييق في الحال
وقد يخفف بحذف الفاء الذي كان متحركا ويقال
سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف
الواو فيبقى الفاء لاجل الساكنين فيقال سف
كذا نقله سعد الدين
على ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى مغني اللبيب
وذلك معلوم بالاستقراء فلا يرد ما سبق

ثم كان العلم مضافا الا ما هو متصف به معنى اذ لا مانع
من اجتماع التعريفين اذا اختلفا ومنه اريد
الخير ومضر الحمراء واغارات فانهم اخوة كان
احدهم صاحب الخيل والآخر صاحب الابل الحمر
صاحب الغنم فاضيفوا مع تعريفهم لافادة انهم
ماكوا اي شيء يوره الفاضل العصام باي التخصيص
في هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
فيقدر هذه الاضافة بتنكير الاضافة ضبطا
الامر الاضافة

اي دلالة وضع او زمانه او
دلالة وضعية او موضوعا او
وضعا حال او صفة او مفعول فيه
او مفعول مطلق

بعا

١١

بما ذكره في تعريف الفعل وما كان مرجع كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة
راجعا الى كونه مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قوله
في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية تصريحا
بالمقصود وايضاحا للمراد يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة
الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير
حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان
معناه غير مستقل كما يجيء غير مقترن وضعا تركه اكتفاء بما ذكره
في تعريف الفعل فيه اي في الفهم عما دل عليه باحد الازمنة والظاهر
المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب
ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة
لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه
كما اصلح الفاضل الجامي عبارة ابن الحاجب يعني ان المراد بعدم الاقتران
عدم الاقتران عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم
الاقتران كون المعنى مقارنا بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب
مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكنه غير مقترن في
الفهم ولا كونه مفهوما قبل فهم الزمان من لفظ اخر او بعده فلا يخرج
مثل الضارب في قولنا زيد ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد
الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل ... وزمان وامس ورويد ومن خواص
تذكر ما ذكر في الفعل دخول التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا للتأكيد

والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم له سنشيرها كما
استثنى البيضاوي ولانهما لكونهما في غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق
صرح به في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله
اي لتعربه واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في
الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقي المستقل
وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص
تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجي وجهه اما
تنوين المقابلة فلانه لما وجد فيه حرف سقط بالاضافة جعل في مقابلته
في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد
الا في الجمع المؤنث الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على راي
ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع
الى الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او
المؤول به فلا يدخل الا عليهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف
العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح
جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزئين من حروف المباني و
حرف الجر كلمة لا يرفع هذا اي لا يخفى لوجود الافضاء في كل منهما ولو سلم
ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما يجي والمقصود بيان
اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصنف
وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء اذ ليس الا كما صرح في الامتحان و

لام التعريف وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف
واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة
للمبتدي ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه
كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل بالمفهومية
بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم ولما كان المراد بقولهم الاسناد
اليه وكونه مسندا اليه وهو معنى التراكيبي مجازي له والحقيقة اولى و
اظهر عدل عنه الى قوله وكونه مبتدأ وفاعلا وانما لم يقل كونه مسندا
اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ او
الفاعل والبواقي فروع وقدم الاول اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني
التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الحكم بانه من خواصه وان معرفته بعد معرفة
الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيلزم
الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فلا
يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه النوعي والمعنى
كون الشيء فاعلا مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع
لاسناد موضوع مفهوم مصدره الى شيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا

لايكون الذات فلوكان مسندا اليه بان كان مبتدا او فاعلا يلزم
الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسندا اليه كما
يجي فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة وصفا اي كون الشي مضافا
وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة للتعريف او التخصيص
الذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقية بشهادة الاستقراء
وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص
بما تختص هي به وبعضه عامل كانا وانت كاسم الفاعل بيجي
في بحث القياسي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي وحرف وهو
في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير
جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل
بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم حال غيره وهو
المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى
اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ
من حيث هو حالة بين السير والبصرة والة لمعرفة حالهما ولذا
لا يصلح ان يحكم عليه وبه ومعنى اذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار
معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه لفظ الابتداء نقول الابتداء
سيري من البصرة وقع في يوم كذا قيل الزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى اخر و
ذكر المتعلق بالملاحظة معناه بالحرف ضمنا فحصل
الفهم بغير قصد لزم

ايضا

ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد
بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة
الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل الا بذكر الفاعل كما بين في التعريف
وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل
وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد
الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان
وصرح فيما علقه عليه انه يرد الاعتراض لا يكون قرينة وبعضه عامل كحرف
الجر وبعضه غير عامل كهل وقد ثم اعلم اي ما بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما
يتعلق بها ان مفهوم العامل الذي هو المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي
اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة
اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا لو
اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف
وههنا وجد كما عرفت هو ما اي شي لفظا وغيره اوجب بواسطة بالتنوين
زيادة على قول الجمهور ولا بد منها ولا ينتقض التعريف بها ايضا لانها موجبة
ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالنصب
اخر الكلمة فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربا او مبنيا على وجه مخصوص
من الاعراب بيان المخصوص وزيادته على قول بعضهم لئلا ينتقض بياء المتكلم في
مثل غلامي فانه يوجب بواسطة النسبة والاتصال كون اخر الغلام مكسورا

لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بواسطة المعاني الحقيقية والمشابهة التامة
المقتضية للاعراب على الجنسية فيخرج ياء المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس
بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكرنا انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم
فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكر العامل في تعريفه فيما بعد لانا نقول ان
هذا تعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فيجوز فيه
التعاكس نحو القصاص العود والعود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان
هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح الا ان موقوفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به في الامتحان
وتحصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله بمطالعته
والمراد بالواسطة مقتضي بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف ما لا يعمل بالاصالة
بل بالحمل على الاصل من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية
وإن وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل
الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سياتي استطرادا مع كونه من مقاصد الفن ولو
زاد بعد قوله من الاعراب او حملا على الاصل لكان اعم كذا اعترض في الامتحان على تعريف البيضاوي
في الحروف ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء
هذا منقول من كلام ايضا في بحث الحروف الزائدة في الامتحان وهو اي مقتضي الاعراب في الاسماء [illegible] المبتدأ [illegible] العا[مل]
معنى [illegible] نسبة الجزء [illegible] وهو ظهر [illegible] المعاني المختلفة [illegible] عليها اي [illegible] الفاعلية و

خفية تستدعي علامة اي كل امر منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة لكن
قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حالا في اخر الكلمة فتقديرية وان
في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام
عمرو فضرب اوجب كون اخر زيد مضموما واخر غلام مفتوحا بواسطة ورود
الفاعلية اي بواسطة الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورود المفعولية
على غلام بسبب تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني
واوجب غلام ايضا كون اخر عمرو مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه
اي كونه منسوبا اليه لغلام بسبب تعلقه به فالعامل يحصل المعاني الخفية في الا[سماء]
بسبب تعلقه بها وهي اي المعاني الخفية تقتضي نصب علاماتها هي الاعراب فالعامل
يحصل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلاماتها انما
هو باعتبار النحويين واما في الحقيقة فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة
وجعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو راي الرضي وقال الفاضل العصام بل
الالة هو اللسان وجعل العامل الة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان الاعراب معنيين
عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه
فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب
اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفي الافعال
اي مقتضى الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اي الفاعل كما يجيء التصريح وهي
في المضارع فقط لا في سائر الافعال وانما لم يقل وفي المضارع اولا حتى لا يحتاج الى
البيان ثانيا ليحسن المقابلة بالاسماء انما اتى بصيغة الجمع تبعا مع ان المناسب للمضارع

الافراد للمناكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالمحلى المطلق والمستوفى الى غير ذلك

او للنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل وكل صورة كل صورة دخول اللام

عليه فانه فعل معنى كما يجيء لفظا ومعنى واستعمالا اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا

فلموازنته اى المضارع له اى الاسم الفاعل في الحركات اى مطلقها والاوفق في نوعها

اولا والسكنات في عددها وترتيبها وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمناكلة

قال المص واما التعبير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد ههنا اذ ليس معنى

لاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاءني الرجال اذا جاء واحد

بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد حتى ان يعتبر كل فرد

منه كان ليس معه غيره نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين من الاصلين

واما الثاني وهو الشبه معنى فلقبول كل منهما اى المضارع واسم الفاعل الشيوع

والانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشايع في

كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى

والخصوص فان الاسم اى الفاعل عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع بين الافراد

وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص لما في حرف التعريف ولم يقل عند دخوله نظرا

الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظ للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل

عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار

كون المدخول عليه اسما ولو صورة والا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة

دبل فعل في المعنى والتحقيق على ما هو رأي الجمهور كما يجيء وانما لم يقل اولا حرف التعريف لعدم

الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجاري في حرف

التعريف

التعريف انه الالف واللام او كلاهما جار في الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام

وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فانه يحتمل زيدا وعمرو

او غيرهما والضارب فانه يختص بمعين سواء كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا

فانه موصول يجب ان يكون صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده

عن حرف الاستقبال والحال قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد

في الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما

بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة الى الحرف الحالي يحتمل الحال والاستقبال قدم

الاول لان الاحتمال اليه راجح لتبادره بخلاف الثاني نحو يضرب وعند دخولهما اى

دخول احدهما عليه يختص بالاستقبال او الحال نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة

الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية وهي حروف الاستقبال

في المضارع واسم في الاسم وحرف الحال والآن وغدا فيهما الى الحال لاقتضاء

مفهومهما الوقوع واما الثالث وهو الشبه استعمالا فلوقوع كل منهما صفة

لنكرة بحسب الظ واما في التحقيق فجزء اول منها نحو جاءني رجل ضارب او يضرب فانها

في الاول مركبة وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد

او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا

لضارب او ليضرب فهذه المشابهة اى المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل

المضارع اى تبعيته للاسم فيما اى في شيء هو اى الاسم اصل فيه وهو اى ذلك الشيء

الاعراب والمراد به هنا استعداد الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا

او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل كالاعراب كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع

فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم اعتبروا التناني
بينه وبين اسم الجنس ونظر المص ادق وما لقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن
مشابهة لكل منهما تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط احد الزمانين في عمل
اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقطت
قوتها او ضعفت في كلا الجانبين ولا تقدح لا يظهر من هذا التشبيه اثر في اسم الجنس
بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد
الى الحاق الناقص بالكامل ويجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون اخر يضرب
مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما علمت مفهوم العامل
وما يتعلق به ان العامل المراد ما يعم الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولئلا
اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي و
معنوي فاللفظي ما يكون للسان فيه حظ والمعنوي ما يعرف بالقلب وهو اي اللفظي
على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله
بخصوصه على السماع والمراد به اللغوي فلا دور ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة
كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية
صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر قاعدة الكلية في عمله كالصفة
المشبهة كما سيجيء وانما قدم على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المعدودة
معرفة المبحث الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسي فانه اكثر منها
نحو ولانه من اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف

الجر

الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة
والى الفعل وشبهه ومعناه فقد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو
من تمام العامل لا المعمول كما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر
يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجيء كما يحتاج اليه فلا بد من معرفتها
قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف
الذي يتعلق يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله
اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر
السماعي فللاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كاللفظي على نوعين عامل
في الاسم وعامل في الفعل المضارع والعامل في الاسم ايضا اي السماعي على قسمين عامل
في اسم واحد وعامل في اسمين اعني المبتدا والخبر الاصل اي قبل دخول العامل وسمياه
بعد دخول العامل اسما وخبرا له اي سمي الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في اسم واحد
قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم
غير على القياسي للاطراد له حروف الجر اي اسماء واحد منها كما سيجيء اليها لتناسب على اللفظي
عملها المعنوي في الاصح والمحل عليه في غيره تسمى حروف الجر وحروف الاضافة لوجودها
في مفهومها وهو ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى الاسم او الماول به او حمل عليه
وهي عشرون الباء هو للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقي
نحو به داء وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان
يقرب منه زيد ومنه القسم ولذا لا يذكر بالواو وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به حال الشراء ذكره في الامتحان

ولما كان الالصاق اصلا وغالبا في ذكره فيه ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر

سائر معانيه ولان المقصود الاصلي بيان العامل لا بيان معانيه قدمه ببساطته و

كثرته في الاستعمال وعدم خروجه عن كونه حرف جر وكذا يكسر دائما ليوافق عمله بخلاف

اللام فانه يخرج عنه ويكون للابتداء والامر وكذا لم يكسر في المضمر الا في ياء المتكلم ومن

هو للابتداء في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول

يوم وقيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ

اليه منه فيه انه لا يتمشى في نحو من التفضيلية ذكره في الامتحان واجاب عنه بعض الكمل

بان عدم التمشي ممنوع اذ معنى زيد افضل من عمرو في نحو زيد في مرتبة الفضل منه اليه واقول

المنع مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها صح قال المحققون

انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال في الاصول كتفي بذكره وقد عرفت ان مقصوده

بيان العامل لا استيفاء المعاني قدمه لتناسب معناها في الجملة والى هي للانتهاء في المكان

نحو ذهبت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفي غيرهما نحو قلبي اليك

اي منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم

لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها بتضمين معنى الضم كما ذكر في الامتحان ولو لم فلعله

قدمها على عن المقابلتها الى ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع ولانها

لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها وعن هي للبعد لم يذكر

البصريون لها معنى سواه ذكره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اي لتعدية شيء عن

شيء آخر وهي انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم

عن القوس الى الصيد والاول عام لها وللكاف بالوصف بلا زوال كما اخذت عنه العلم

او بالزوال

او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكر في الامتحان فذكره بعده للاظهار وما ذكروا

من عمومها للآخرين فانما هو بالتعميم بما يوجب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل

العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها في محل ولو باعتبار ما نحو سقاه عن

الغيمة اي بعد عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه من جهة الغيمة قال مولانا

السروري يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هي

للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان

ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن في انهما قد يكونان

اسمين نحو من عن يميني ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير

اي عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا كضربت

للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا

حزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكر في

الامتحان والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بالمجرور اما باعتبار الملكية

نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو

الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء

على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه

يفيد الاختصاص بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الزائد

وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في

لبساطتها وفي هي للظرف اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة

في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه

على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه

بمعنى على قال بعض المحققين اعلم ان كل موضع فيه معنى الاستعلاء والاستعمال يصلح لفى وعلى منقولة

تحو حتى اذا كنتم في الفلك قدمها على الكاف مع بساطته لانه لا يدخل على المضمر الا على قلته

في الموضوع نحو انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل وكذا الكاف قدمه لم يكن ابدا بخلاف في

والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل على المضمر اصلا

وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونمت البارحة حتى الصباح ولكونه

عاملا اصليا على رب ورب هو للتقليل اى الانشائية نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل

غالبا للتكثير في مقام المدح والذم نحو ربما قال بلعنه القرآن قدمه على واو القسم وتائه

لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة

الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكسر ابدا وواو القسم وتاؤه

ولم يذكر باءه لما عرفت من ان المقصود بيان العامل اللفظي وانه داخل في الاسماء

قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما وحاشا هو للاستثناء

اى استثناء ما بعدها عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضربت

القوم عمرا حاشا زيدا اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل عند الاكثر كى يشير قدمه على

مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية

بخلافهما ومذ قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على

منيذ جمعا على اختار لتخفيف ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين

على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني

انه غير منقول عن العرب ومنذ هما للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما في الزمان

الماضي يعني انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او

منفيا هو ذلك الزمان الماضي لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته منذ سنة

كذا

كما لم يحكى في تلك السنة يكون المعنى مبتدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان بهذه السنة

وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى

بعضه فمعناهما ظرفيته لفعلهما مع التساوي كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا او

كنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضران

لانهما لم ينقضيا بعد فلم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما ابتداء له

وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر فهذا

على ان يراد به الزمان الماضي وليس باعتبار البعض

البيان استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا و

عدا وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا هما للاستثناء ويكونان فعلين وهو الاكثر

بمعنى التفصيل في جنس المستثنى قدمهما على لولا لان كونهما حرف جر مختلف فيه مع قلته

في الاستعمال ولولا هي لامتناع شيء لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل بها ضمير مجرور

كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمر وسيبويه يتصرف في العامل لئلا يلزم

التأويل في الفاظ كثيرة فيجعل لولا حرف جر يعني نزل منزلته لانه في محل واقع موقع

لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمرو لوجودك والاخفش يتصرف في الضمير لان الاشكال جاء

من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا

انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا وكثرتها بالنسبة الى كي قدمها على

لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير ولكن للضمير به الفاظ كثيرة بخلاف

ما الاستفهام وكي فانه يجر بها اذا دخل على الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي

غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم قال الدماميني في شرح التسهيل

انه فيه ثلاثة اقوال احدها انه حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر

كمعونة يضحكني عن كلامه للفهم اي عن علمنا ان مثل الرجال الوائث للهلاك فيها او القرينة دخوله حرف الجر

على تقدير ان يراد به الزمان الماضي ولو باعتبار البعض

منه للشهر واليوم

[illegible]

دائما وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول
اكثر البصريين ولعل هو للترجي فانه يجر به في لغة عقيل وكذا اخره بضم العين مصرا ذكره
الدماميني كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب ولا بد اي
لا افتراق حاصل لهذه الحروف اي لحروف الجر من متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر
لا بد الظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف فان الرضي يجب حرف مثله عن الظرف بجواز الظرف
مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجارة يجوز جر هذا الجار
مع مجروره جزاء عن ذلك المصدر لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب
عليكم اي حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الظرف المنفي المبني وفيه
نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب
لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلامه ملخصا هو فعل او شبهه وهو ما دل على الحدث
من الاسماء المتصلة بالفعل او معناه والمراد انه ما يشيد كره من انه كل لفظ يفهم منه معنى الفعل
كاسماء الافعال والظرف ويجيء تحقيقه الا الزائد بالجر والنصب استثناء من هذه الحروف
منها نحو كفى بالله مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال المبتدا والا رب وحاشا وخلا
وعدا ولولا ولعل فان لا بد من المتعلق فانها اي هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء
من الفعل وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل يتعدى ذلك الشيء بنفسه
اليه ففائدة الزائد اما التاكيد او تحسين اللفظ او غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير
لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية
وقصور معانيه فيه بضرب من التاويل ورب اما على الزائد للاشتراك في عدم الافضاء او على غيره
للاشتراك في افادة التاكيد ذهب الى هذا الدماميني وابن طاهر وتبعهما المص وذهب الجمهور

الا انها

19

الا انها متعدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد
بنفسه وايضا قد يستوفي معموله كما في مثل رب رجل لقيته فلا حاجة الى التعدية وان
ارادوا به المحذوف وهو حصل او مثله كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير ما يستغنى عنه
معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا
ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل واخاه بمررت اكرمت او اخوه اكرمتهما
ولا يجوز بزيد واخاه مررت او واخاه مررت بهما فمجرور الزائد ورب باق على ما كان
عليه قبل دخولهما من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما في زيد بقائم او مفعولا كقوله
تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول
في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور
لان لرب صدر الكلام ومجرور حروف الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا
على ما يجيء في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو بعد كلام غير موجب تام وفي وجوب
النصب واختيار البدل ولو بعد كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك
مما يذكر في بحثه ذهب بعض النحاة الا انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المص واستصوب
ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائدة في العمل للاشتراك
في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية ما ذكروه ممنوع بل معناها جعل مجرورها
مفعولا به وهذا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصال الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف
وهو هنا يفيد انتفاءه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر منعا
باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها
متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل مبتدأ مرفوع المحل وما بعده

وقال الفاضل العصام عن بعض البغداديين

لفظا اى في الثانى او تقديرا كما في الاول نحو فيهما غير متعلقين بشيء ومعمولان في [illegible]
اما على التراكيد على غيره كما سبق نحو لولاك لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا
موجود ح
هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اى ماعدا هذه ان كان الجار في
او مكان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد هذا على راى ابن الحاجب واما
على راى الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه
مفعول له لمتعلقه ان كان الجار لاما او بمعناه ككيه نحو ضربت زيدا للتاديب وكيمه
عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار
بين ابن الحاجب والجمهور
ماعداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اى يسند المتعلق
الى المجرور بواسطة الجار ففى العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق
الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى
هو قبيل المعمول كما حققه في الامتحان فيكون اى مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب
للسباق وعلى هذا يكون في قوله مرفوع المحل تسامح او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير
راجع الى المجرور فقط كما هو مرجح لا تسامح ولا تجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد
ويجوز تقديم ما عدا هذا اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد
مررت لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل اينما وجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له
فيدخل فيما لا يدخله الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجى في مبحث المرفوع
وقال العلامة التفتازانى في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب
اذا كان جارا او مجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى
اولئك كان عنه مسئولا ان عنه مسئولا قدم عليه وقد يحذف المتعلق فان كان
فاعل ح

المتعلق

الواو عطف على مقدر تقديره والاصل في المتعلق ان يسند الى غيره الجار والمجرور وقد يسند الى الجار والمجرور

المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه والمراد به الدال على الحدث
فيهما عاما لكل موجودات كالكائن الحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الجار
والمجرور اى مفهوما معناه منهما عرفا يسميان اى الجار والمجرور في الاصطلاح
ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره واعرابه فيهما اما الاول فظ
واما البواقى فبانتقال كل منها اليهما لقيامهما مقامه فقد تقع ركنا وقد لا نحو زيد
في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا
ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام الثلثة منه اليهما ولا لهما اعراب في
انفسهما واما الاعراب المحلى فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى اكل او كال
بقرينة حالية او مقالية وما حذف به فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة
ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف به هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص
المحذوف به يكون مستقرا ومررت بزيد ووجدت زيدا في الدار وقد يحذف الجار
وهو اى حذف الجار على نوعين قياسى اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد
في جزئى من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعى اى غير مضبوط بضابط
كلى بل يحتاج الى السماع في كل جزئى فالقياسى في ثلثة مواضع الموضع الاول المفعول
فيه فان حذف في لا بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل العصام
تقديره ايضا منه قياسا اى قياسى ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان
او محدودا اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما
انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزء من مفهومها فبالحمل عليه والثانى
محمول على الاول لاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا وصمت شهرا او يوما الاول
او زمانا ح
للاول والثانى للثانى او كان ظرف مكان مبهما للحمل على الزمانى المبهم لاشتراكهما

على الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة الابهام وهو اي مدلوله او اسم ما ثبت له اسم
بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم في ذاته يتعين الاسم بذلك
الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه
مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات
الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد
ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه
مثل جانب ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما
ذكره فاضل العصام ولقد اصاب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه
لابد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام وقدام وخلف ويمين ويسار
وشمال وفوق وتحت كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء
وجه انسان او غيره واذا تحول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير
داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند نحو جلست عندك فان تسمية المكان
بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في حمايته كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف
على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات
وليس كذلك ولدى بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط
بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وسط
بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء
والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة ونظيرها بالمثل ظ وكالمقادير الممسوحة اي المعلومة بالمساحة
اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث
قال ان كان مبهما او محدودا نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثني

عشر

وذكر من الكافية فليس مخرج عنه ولذا استند الى غيره حيث قال وفسره انما ذكره فيها لكونه اقرب الى فهم المبتدى ذكره الفاضل العصام

قوله بسكون السين من قبيل لا نقدر او من نقدير مدلول هذا النقش ملتبسا بسكون السين فلا يلزم تحصيل الحاصل

عشر الف خطوة وهي امر غير داخل فيه وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة
باربعة الاف خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة
ايضا انما يطلق عليه البريد باعتبار كونه مقدارا باثني عشر ميلا الاجانبا يعني يحذف
في قياسا من المكان المبهم الاجانبا وجهة ووجها كلها بمعنى ووسطا بفتح السين
وهو معدود على التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير المص
اي التفسير بالنكرة
لكنه مخرج عن حكمه وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت والا كل اسم مكان هو
في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من
حدث بمعنى الاستقرار والكون في المكان مع القرار ولو في الجملة نحو المقتل والمضرب فان
بفتح التاء بكسر الراء
كلا من القتل والضرب اللذين اشتق منهما المقتل والمضرب عرض غير قار الذات فلا
يظهر كونهما ظرفا لمضمونهما فضلا عن كونهما لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء
مستقر الآخر فلا بد من في للتنصيص على الظرفية وكذا اي كما يستثنى كل اسم مكان ان لم
يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ان كان بمعناه اي الاستقرار ولم يكن متعلقه بمعناه
نحو مقام ومكان فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفا
لعاملهما مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما لهما
فان هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها مع كون كل منها مبهما اما مثل جانب فانه
مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه انما
ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم
بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب انه كخارج ليس
باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المبهم ودير شدك اليه قوله جانب

اثني عشر ميلا وفرسخا بمعنا البريد معظمه اي بالفتح كذا في القاموس

اي عدم حذف في منها

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شؤون المكتبات

الدار ويؤيده قول بعض الكمل ويستثنى عن حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب
المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب هذا كلامه فيكون
في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه
ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيرا
في غيرها فلا بد من في للتنصيص على الظرفية للبقاء كلت جانب الدار او جهة البيت او
وجه الى ان او وسط الدكان بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيد او مقامه بل يقال
اكلت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان عامل القسم الاخر
وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه او
كان مشتقا من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا المصدر
بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في نحو قمت مقامه وقعدت
مكانه الاول للاول والثاني للثاني وان كان ظرف مكان محدودا وهو ما ثبت له
اسم بسبب امر داخل في مسماه غير خارج عنه نحو دار وبيت وبلد فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت
فلا يجوز حذف في اذ لا يحمل على الزمان المبهم لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا
بل يقال صليت في دار الا فيما اي مكانا محدودا وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز
حذف في منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهته ما بعدها
بالمفعول به لشدة اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به وليس كذلك المجيء
بفتح الجيم وسكون الراء
بني على ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان الفعل
لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه

منع

لا اختلاف فيهما ذاتا وصفة ولا
في المحدود

منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعد بذلك
متعديا عرفا نحو دخلت الدار ونزلت الى نحو سكنت البلد والموضع الثاني المفعول له
فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان فعلا اي حدثا لا عينا كجئتك للسمن لفاعل الفعل
المعلل به اي اتحد في الفاعل بهما ومقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود بان يتحد زمان وجود
هما كما في مثل التنقل او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر
كقعدت عن الحرب جبنا ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل
فلا يرد ان مثل شهدت الحرب ابقاء للصلح صحيح وان لم يوجد الشاهد فالمقارنة
ليست مما لا بد منه لوجودها في قصده وجه الاشتراط حصول المشابهة للمصدر بسببها
فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له اي ابقاء للادب
عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب عين المضروب فكيف يحصل به واجاب عنه
الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق بالشخص والضرب سبب
ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك بخلاف اكرمتك لاكرامك لعدم الاتحاد
في الفاعل وجئتك اليوم لوعدي بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين
الموضعين اي المفعول فيه والمفعول له المذكورين اذا حذف الجار ينتصب المجرور ان لم يكن
نائب الفاعل ويرفع ان كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا الا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق
ثم ان الرفع على النيابة وقوعه في الاول وفرضه في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب
مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالسكون وان بالتشديد وفتح الهمزة
فيهما فالجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما مع الجملة التي
بعدهما في تقدير الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى

ومفعول فيه لم يكن مدلوله زمانا ولا مكانا تاما

احمد فاز

قوله ان جاءه الاعمى فان قلت اللام المحذوفة
لا تخلو اما ان يكون من القرآن او لا ولا سبيل
الى الاول لان القرآن لا يزاد ولا ينقص لان الزيادة
والنقصان من امارة الحدوث وكلام الله منزه
عن الحدوث ولا الى الثاني لانها اذا كانت من غير القرآن
فلا يجوز الاستشهادية قلت لا تخلص عن هذا
الا بما قاله النحاة

وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعي فيما عداه

هذه الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اى بعد بيان مواضع

حذف الجار القياسي بعد الحذف قياسا او سماعيا في غير الاولين من السماعي و

الثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر ان توصل

متعلقه الى المجرور فان تظهر الاعراب المحلي فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو

علة لكون ذلك قياسا

المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس

فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لان الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه

ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي فيه الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان عليه

من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء

فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر من بعض السماعي

وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية ويسمى اى ذكر من حذف الجار وايصال

بيان ما

متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا وجه التسمية ظ مثال

النصب من السماعي نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ومثال الرفع

نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اى مشترك فيه ومستقر فيه حذف الجار

ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر فيه ومثال النصب من ثالث القياس

من ومثال الرفع منه نحو أُعجِبَ ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد

حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير الموافق للقياس النصب او

الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليه اسماء

المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع الى شرح التسهيل نحو الله بالجر لافعلن

والتعويض اما باثبات الالف التي قبل الهمزة الممدودة بها التي يعبرون عنها بهمزة الاستفهام
يجوز التعذر للابتداء بها او بهاء محذوف الفنا او ثانيها او بقطع همزة الاسم الشريف اذ بالوصل
تشتغل حالو ستقطها اخر فلا يكون عوضا عن حرف الجر الذي تشتغ الوصول والابتداء
كذا ذكره الفاضل الدماميني في شرح التسهيل

اذ بالوصل لا يكون التعويض همزة

اى والله ولا يجوز تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين

بمعنى واحد بدون العطف والابدال اخر التبعية يحصل بنوع مغايرة هذا من قبيل

اكلت من ثمر من تفاحه ولو قال بلا تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلا تى

بقرينة المثال فاكتفي به عن شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيه لانه

مبنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل بمجرده عن غيره

وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى

واحد لان احدهما يغني عن الاخراج فلا يقال مررت بزيد بعمرو بل يقال و

بعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف

مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم الجمعة

يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكونه الجارين

ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير والثاني لكونهما محذوفين ومدخولهما

مفعولا فيه على عكس ما تاتي من المثالين قبل لانه يلزم في الاول لصوق مرور د

واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في

زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد للمرة فهو ليس مدلول الفعل وان

اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى بخلاف ضربت يوم الجمعة امام

المسجد واكلت من ثمره من تفاحه فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد

الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول

الاول في الاول وبكونه مبتدا دون ناشيا من الاول في الثاني فكان الاول متعلق

بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني

قال الرضي الضرب مثلا عمل باي وجهين من جهة تناوله لما يكون في جميع
الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله لما يكون في جميع الامكنة
من امام المسجد او غيره فاذا قلت فكانه ضربت يقال الان
اي زمان فتفعل بيوم الجمعة فيقال اي مكانه فتفعل الامام
المسجد فتخص اولا بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذلك الاكل
فان فيه عموما من جهة تناوله الجميع الثمرات من تفاح او غيره كما خص بالاول لان العام يخص بعد التخصيص
ومن جهة تناوله الجميع ... من اي نوع من
فاذا قلت فتفعل من ثمره فيقال من اي نوع فتخص اولا بالاول
الاكل لان فتفعل من تفاحه والثاني بالثاني كما بالاول
انتهى

فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد
من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في
تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح الاول ان الجواز
لعدم اتحاد معنى الجارين لانه معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني
ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص
وهو ابتداء الفتاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن
افادة هذا المراد في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة
على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحة من ثمر مع وجود
المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس
ولان معنى الحرف لا يصلح العموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل
بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بدخوله وتخصيصه به كما حققنا **والعامل في القسمين**
اعني المبتدأ والخبر في الاصل على قسمين ايضا اي كالعامل في الاسم قسم منها منصوبه
قبل مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه **القسم الاول** ثمانية
احرف ولقد احسن في اختيار العلامة ستة منها تسمى حروفا والاحسن الانسب الاحرف
لكونها ثمانية
لكنه اريد التنبيه على ان هذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا او
هو كما شابه الفعل وعمل عمله الفرع وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او
باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة لفظا بالفعل الماضي
قال الفاضل العصام تزييفه انه لم يخرج عنها الا بالستة
لكونه على ثلثة احرف فصاعدا اي لكونها منضمة الى الثلاثي كان وان وليت
والرباعي كلعل وكان والخماسي كلكن وفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى

يشير الى انه غير مسلم اذ معنى الظرفية ومعنى الابتدائية والمغايرة بحسب الدخول في الوجه لمغايرة المعنى ولا يلزم اذ الاتحاد للمعنى ولا يتناهى وان لا يجوز تعلق الجارين بجاعل في قولهم جاعل التحقق في الكلام كالملح في الطعام
لان الدخول فيه مغاير

فصاعدا الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره جيث وقع على الثلثة فذهب هذا الوقوع صاعدا على الثلثة الا انتهى

واستعمالا بالفعل مطلقا الوجود في الفعل وهو الحدث في كل منها مثل التاكيد
والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي وللملازمة الاسماء وبالتعدي كما
في دخولها على الاسمين ولذا عملت عمله الا انه قدم منصوبها على مرفوعها وهو عمل
حروف مشبهة بالفعل
فرعي للتنبيه على فرعيتها في العمل وزيفه الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا المشبهتين
بليس مع انهم يعملا به فيهما والجواب انهما لما شابها بلا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة
الفعل
الاسماء جعل مساويا لها في العمل العدم علمهما بعمل الفرعي ايضا لما شابهه بواسطتها
اي حروف مشبهة بالفعل
عمل عمل الفرعي مثلها ولو عمل به فيهما لا التبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لان كلتا
اي يعتبر عمل الاول اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكونها تشبه الثانية ناقصا
غير متصرف على انه يلزم ترجيح مزية الفرع اعني لا على الاصل اعني ان وحمل ما عليها هكذا استفيد
لا المشبهة بليس
من حاشية انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو ان اقوى عمل الفعل
نصب المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وكذا غاية
في العمل واعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار
التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواصه من عمل
اي اخرت
النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع ان وان هي للتحقيق
اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما سيجيء وكان حرف تركب
على الصحيح حملا على اخوانه ولان الاصل عدم التركيب بل للتشبيه اي لانشاء التشبيه
اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك قائم اي تقدم
ولا يجوز
وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر عبارة عن الاسم
تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم او تقوم فلما حذف

لان ضمير المستتر عين الاسم والمشتق عين الضمير

وبافعال القلوب حاصله نقلا من حاشية الفاضل العصام قاله الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل

الموصوف عين الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه ادعاء و
قال الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه فان كان غيره فلا يصح جعل ضميره وادعاء
الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط
غير موجود ههنا والمص كابن الحاجب رح لم يتعرض لكونه المشترك متابعة للجمهور
او حملا له على التوسع ولكن ايضا مفرد عند البصريين لا مركب وللاستدراك اي
لدفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر
اداة الاستثناء في المنقطع بلكن فان قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فدفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي وفي الفائق
استدراك الشيء الشيء حاول ادراكه به يعني ان لكن للدلالة على استدراك المتكلم
وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته
بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب دراك السامع بدفع ما عسى
ان يتوهم ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو المتكلم هو من يطلب ادراك
ما فاته لا من يطلب دراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ
وليت هو للتمني اي لانشائه وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل
كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا
فاحج به ولعل هو للترجي اي لانشائه هو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه
الطمع وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب مكروه

[Margin:] كمجيء لانه صانع الزجاج او بابه فالصفة للنسبية

[Margin:] ولكن وهي عند البصريين مفرد وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بكاف الزائد واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تنفيها ان نفيا واثباتا وكلمة

[Margin:] وهو ان يكون الموصوف بعضا من اسم قبله مجرور بمن او في كقولهم منا ظعن ومنا اقام دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا اي رجل دون هذا والحذف بدونه

[Margin:] طلب ادراك في اللغة السامع وفي الاصطلاح رفع توهم تولد من كلام سابق

[Margin:] قال الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله او لا واستعماله في المرتقب والغير المرتقب وفي الحال

كذلك

كذلك نحو لعل الموت عاجل كذا قال الرضي وصرح به المص على ما هو الظاهر واكتفى بما هو الغالب
حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام
صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او للاشفاق قال المحقق الحقاني العلامة
التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب
وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي ان لعل اذا وقعت
في كلام علام الغيوب يكون للرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل
في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة
في القرآن قد تكون للاطماع بمعونة ما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني
انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق بطريق الاطماع اما للدلالة
انه لا يتحقق خلف في اطماع الكرماء او ليكون على داب كلام العظماء او لينبه
العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها للتحقيق كان ورده الرضي بانه
منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر واجاب عنه الفاضل
العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه خشي وان لم يتذكر ثم ان العلامة
التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما ينبغي
ان يفعل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها زعم ابن الانباري
وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع
فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون ولعلكم
تتقون ورده المص يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا في بيان
معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والغرضية

[Margin:] سمعت ان لا يبتنى على علامة الاول وهو قطب الدين الشيرازي واذا وقعت كاد والمفيدة للشك على التشكيك و علامة لانه يشعر عن الشك الابهام

[Margin:] اقتصار في المواعيد المقطوع بانجازها على التكلم بلعل وعسى

وقيل القائل ابو الاخفش
القائل شارح اللآلئ وغيره

مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده ومطلت الماء كي
اشربه ولا يصلح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردهما بانه منقوض
بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل
العصام بانه يصح حمله على الترجي في النظر لا المعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها في قرب
اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء
للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها
لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدرية ومدخولها
صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل الضعف في العمل لكونه
بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها
اي لهذه الحروف الست
صدر الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصورا لذاتكان زيدا قائم اولا
كعال زيدان عمرا قائم ليعلم من اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تاكيدية
ام تشبيهية ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارتها ان الجملة
في المآل فاعل المضمون لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل
لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب
عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام اصلا
لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام
جعلت معه جزأ منه كما في مثل عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة لامكان الذهول
اي الغفلة
عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع المكسورة والمذكور
بعدها يجوز ان يكون جزأ اخر او ظرفا بخبرها وتلحقها اي الحروف المذكورة ما الكافة

فتلغى

فتلغى اي يبطل عملها وتدخل حينئذ على الافعال ولا تختص بالاسماء كي تختص بها بدونها
انه لا يلزم في كون مدخولها اصالة المعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد ضارب
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الا بالمؤكد بل تؤكدها وان المفتوحة مع جملتها اي
مجازا
اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست
لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف
الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد فبالحاق
الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان اي انسانيته كذا في الرضي قال الفاضل العصام هذا
ليس بوفي فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفته مصدر ان يضاف
احدهما الى الاخر وهو الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي بانتفاء
اي الى المصدر الاخر
فقاهتهم وقد يؤخذ من اجزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغني
ان زيدا انطلق بشرك اي تكرمه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من خبره
مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه ومن ثمة اي من اجل عدم
اي المضاف الى المضاف الى الاسم منه
تغير المكسورة وتغير المفتوحة وجب الكسر في موضع الجمل الاولى لما يجيء والمفرد او افراد الجمع عطف
قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت ان اي المكسورة ابتداء حتى في موقع الامر وهو ابلغ منه
فلا يلزم تحصيل الحاصل منه
كما تقرر في محرمة قال الفاضل العصام في الابتداء اي حال كونها في ابتداء الكلام ولو
تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا
وبعد القول نظرا نحو ان زيدا قائم وفي جواب القسم لانه جملة مستقلة لا محالة
خلافا للكوفيين والمبرد اذ لم يكن في خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيه للتاويل
بالمفرد واستبعده الرضي بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به

اي موضع يقتضي المفرد

نحو واعلم ان زيدا قائم وفي الصلة لانها لا تكون الا جملة كما يجيء نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وفي الخبر عن اسم عين لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف
الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو اعتقادي انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن نحو زيد
انه قائم وفي جملة دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء لانها للتاكيد مضمون الجملة
كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما يجيء نحو علمت
ان زيدا القائم وحال كونها بعد القول العري عن الظن لان تعلق القول بجملة انما
الذي هو بمعنى العلق
هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها مع انها مفعول لان مفعوليتها انما هي باعتبار
لفظها فهي بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل في قوله مفعوليته لان مفعوليتها
انما هي باعتبار معناها وانما قال العري عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال
القلوب فتفتح بعده نحو قولهم قال اِنّ الله واحد وبعد حرف الابتداء اي التي يبتدأ
بها الكلام قيد بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم
حقيقة او حكما فتفتح بعدها نحو اتقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وجد الكرم بهذا
وبعد حروف التصديق مثل نعم وبلى وغيرهما نحو نعم ان زيدا قائم لمن قال أقائم
او زيد قائم وبعد حروف الافتتاح اي حرف يبتدأ بها الكلام وهي الا واما وقد
يقلب همزة بها هاء او عينا وقد يحذف الالف في الاحوال الثلث ذكره الفاضل
العصام فيكون بالجمع بملاحظة فرعيها والا فالظاهر حرف الافتتاح نحو الا ان زيدا
قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لوجوب
كون ما بعد هذه الحروف جملة وفتحت ان حال كونها فاعلة مع جملتها او النائبة
لما داخلة فيها لكونها في حكمها الا التي على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او

اي بلغني قيامك
اي علمت قيام زيد
اي علمت قيامك

او في المفعول نظرا الى اصلها نحو بلغني انك قائم ومفعولة معها نحو علمت ان زيدا
قائم اي قيامه ومبتدأ نحو عندي انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث
نحو اي عندي قيامك
ان زيدا جالس لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف اليه حيث وان كان جملة
لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخلت ان تفتح لامحالة وحال كونها بعد لو وقدرتها
بساطتها لانه اي ما بعدها فاعل لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء
اي الفعل
على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان كذا كذا
في الجامي والصواب ثبت بالخطاب لوجوب كون خبرها فعلا لو مشتقا ليكون
كالعوض عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه كذا في الامتحان و
غيره في بحث حرف الشرط والجواب بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفة
ليس جوابا لانه مع كونه تكلف يرد عليه او وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر
اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا يخفى اي لو
ثبت قيامك وبعد لولا الامتناعية والتعميم للتحقيقية لا يساعده قوله لانه
اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه الكسائي والفراء اي لولا وجد ذهابك فان ما
اي بعد لولا
بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك
موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة
عن ظرف الزمان صرح به الرضي وصرح به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا تحتاج الكلام مستقل
ليعمل فيها لانه اي ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية او لا ولذا
اظهر وانما قيد بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية
التوقيت
بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه وتعم الاسم ايضا عند غيره

وان كان قليلا نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضي وهو الحق نحو اجلسني
ما ان زيدا قائم اي ما ثبت ان زيدا قائم هذا على وفق ما قال الرضي ان صلتها ماض
مثبت او منفي بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوت قيام زيد
اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم للزوم كون
ما بعدها مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد وهذا بيان للواقع لانها لا تكون الا
لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في
شرح لب الالباب مع الاشارة لوجه الفتح بعدها واحترز عن العاطفة للجملة على الجملة
بوقوعه في كلام الشيخ كره في بحث العطف وكلام العلامة المذبور قبل التصريح المذكور
والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذي ذكره في محله لا يتحقق في الجملة
على انه لو تم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم نحو عرفت امورك
حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسميين لدخول الحرفين في حرف الجر ولانهما يكونان
مبتدأين وان مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل و
المضاف اليه لا يكون الا مفردا فتأمل نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث
مفعول فيه مؤخر جاز
جاز التقديران اي تقدير كون ان مع جملتها جملة وتقدير كونها مع ما بعدها مفردا
والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف فارجح ذكره الفاضل
العصام جاز الامران اي الكسر والفتح كان التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا
فان جاز معطوف بحذف العاطف على جاز التقديران وهو حيث
المفاجأة نحو من يكرمني فاني اكرمه واذا اني اكرمه فان كسرت وهو الارجح لما مر
الارجح بيانه
فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه
ثابت فان مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل العصام

فيه

وحرر كلامية في مجلس مولانا حسن جلبي على التقوليتي

فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان
تقديم الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز
حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل
الجامي كون التقدير فجزاؤه اني اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير انه بعيد ورده
الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية
ايراد الجزاء لان جعل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني
ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون المتحركة
مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم اللام حين الالغاء عند سيبويه وسائر
النحاة لان اللام للفرق بين ان المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس
حين الاعمال مطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في التقديري
والمحلي واما في اللفظي فلاطراد اللام عند عدم قرينة مغنية عنها من حرف
النفي كان زيد لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان مالك
كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد
بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل
لام اخرى اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين
كما يجيء نحو قولك شلت يمينك ان قتلت لمسلما ولعدم التعليق بها في باب علمت
كما في المثال الآتي فافهم في جزئها اي لفظا او معنى اي المكسورة المخففة ولا يجوز
دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال
عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل

ولا يناف ما مر من جواز الاعمال منه

ولذا لم يجر حسود دخولها ابتداء جزء على فعل من افعال المبتداء والخبر كالافعال الناقصة
وافعال القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على
ما يقتضيهما والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت
على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا انه لا يدخل على الاسم اصلا
ولم تجعله عطفا على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم وكذا في الامتحان
على اختلاف التراكيب
نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول
اللام على خبر الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة بحكم التسهيل لان الخبر و
ان كان لها لفظا لا انه للكون معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيدا لقائم صرح
به الدماميني في شرح وكذا المفعول الثاني لباب علم ولذا لم يعلق هو بدخولها
عليه ولا لانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخل ههنا على ثانيهما ونصب
اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي
وتخفف المفتوحة فتعمل اي المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها
اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فقدر في
مقدر وجوبا لئلا ترجح الاضعف ويلزم ح ان يكون قبلها فعل من
افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها ان كان قبلها فعل
يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله
رب العالمين وما يأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج
في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة وجعل اللزوم الثابت في التحقيق فيه

وان

وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعاية لاشهادة الاستقراء نحو الركان
قبلها الظن فتحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق وسبب دلالته على الوقوع
والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه وتدخل
اي ان المخففة
اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المبتداء او لا متصرفا او لا شرطا او
دعاء او لا اي يجوز كون مفسر ضمير الشان للقلب جملة فعلية مطلقة كما يجوز
كونه اسمية ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا
دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في
المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف في غير الشرط والدعاء اي مع دخولها على
اي ان المخففة
ما قبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة حرف النفي لا وما ولن ولم ولما وان نحو
فاعل يلزم
علمت ان لا تقوم بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب ان لن
نقدر وقوله تعالى ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان ان تقوم او السين
نحو قوله علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدر
او قد نحو علمت ان قد تقوم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها وبين
الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها لانها معه بتأويل المصدر والفصل
بما ينافيه الابتداء ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بها فانها لكثرة دورها
تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل في
ما بعدها اي ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة او بالمعنى فانه ان كان فيه
فيه لان الاعجام تترك كثيرا وكون السماع دليلا على نصب الجميع غير ممكن كذا قرر ابن حجر العراقي
معنى الاستقبال فالناصبة والا فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان قبلها من
فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن الارجح عن كونه خلاف

الظرف والجملة فافهم ولو كان اي الفعل الداخلة هي عليه غير متصرف او شرطا او دعاء
لا يحتاج الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصب لانها مع مدخولها
في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤول بالمصدر نحو قوله
تع وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف وقوله تع تبينت الجن
ان لو كانوا يعلمون الغيب مثال الشرط وقوله والخامسة ان غضب الله عليها مثال
الدعاء وتخفف كأن فتلغى اي يبطل عملها على الاستعمال الافصح لفوات بعض
المشابهة بانتفاء فتح الاخر نحو قوله كأن ثدياه حقان صدره وصدر مشرق النحر
على ملة الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح التسهيل وغير مشرق اللون على ما في شرح
لب الالباب وقد اعملت على الغير الافصح لقيل ثدييه ثم ان الظاهر انه لا يقدر بعدها
ضمير الشان لعدم الداعي اليه كما كان في المفتوحة المخففة المفتوحة ولذا لم يذكره
وقال ابن مالك انها كالمخففة المفتوحة في العمل في ضمير مقدر الا انه لا يلزم ان يكون
ضمير شان ويؤيده لزوم ليروق لما بعدها اذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على
ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي مثل قوله تع كأن لم تغن بالامس ومثل كان
قد وردت لاطلقان وتخفف لكن فيجب الغاؤها لفوات بعض المشابهة
بانتفاء فتح الاخر ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف
سائر المخففات فانه اليها ما اجريت هي عليه نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر والواو
لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض ويجوز اي حين التخفيف والالغاء
دخولها اي المخففة على الفعل لانتفاء المانع عنه وهو العمل نحو كان قد قام
زيد لانه مما لا بد منه كما ذكرنا ونحو ما قام زيد ولكن قعد والسابع من الاحرف

الثمانية

الثمانية التي ينصب ما بعدها مرفوعا الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل
ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي البصريين وهو الذي
لم يخرج على بناء المجهول من متعدد لعلو منه عدم دخول مدلوله في المستثنى منه
باعتبار المفهوم كما في مثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فيعمل عملها باتفاق
المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا الا لكن حمارا لم يجئ
وقد يظهر والثامن من الثمانية لا التي لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان
في الاضافة لادنى ملابسة وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لامتناع تأثيره في المعرفة
لعدم الجنسية مضافة او مشبهة به الانها لو كانت مفردة حقيقية تبنى على ما تنصب به
كما يجيء غير مفصول عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضاف نحو لا غلام
رجل جالس عندنا ظرف الخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي
الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعل جزاء يجعل مستقر الظهر عمل الرفع في جزءها
ايضا ويحتمل ان يكون جارا بعد جر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال
المشبهة نحو لا عشرين درهما لك والقسم الثاني وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه حرفان
ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها للنفي الحال كليس بخلاف لا
فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولهما على المبتدأ والخبر قال الفاضل العصام
ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس برقة فلم ان دخول الباء
في الخبر يختص بلغة من اعملها واعتبر مشابهتها بليس وشرط عملها ان لا ينفصل بينها وبين اسمها
بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين والا فنفي النفي اثبات

او نقض النفي بالا

وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يجري في عمل لا التبرئة
المعتبر فيه عملها بل هي في لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة
حيث لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي لو على ان عدم ذكرها في عمل لا لا نفسها مراد لا له
والتصريح اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الجزائري ان لا تتزاد مع لا في استعمالهم فليس
بوجه وجيه لان الشرط عدم الخلاف تقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان
عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا مرضه ولا بخبرها اي مطلقا خلافا
للبعض فيه وللاخر في الظرف قياسا على ان ولا بغيرهما اي ان والخبر كمعمول الخبر وان لا
ينتقض النفي اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء ان انتقاضه لا يضر عملها
لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالا قيد به لانه لو انتقض بغيرهما لا يبطل
عملها بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام
ولعل وجهه ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب اللفظ فافهم ثم قال انه منقوض بلا بمعناها
فانها مثلها في ابطال العمل واقول لم تركه لندوره وشرط فيها معهما اي مع عدم الفصل
عدم الانتقاض كون اسمها نكرة لانها اضعف عملا من ما لاستعمال الاول في النكرة التي
لعله مشابهتها بليس منه
هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس
لكثرة مشابهتها بليس منه
وقد عرفت انها لا تعمل الا فيه فحمل لا بهذه عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع
النكرة مسندا اليها لعمومها فان لا لنفي نص فيه لا يحتمل غيره ولا بهذه ظاهرة فيه فيحمل
على غيره عند عدم القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد احد الشرط المذكورة لم تعملا
اي ما ولا لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرها نحو ما قائم زيد

ولا

ولا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو
العمدة في المشابهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء نكارة اسم
لا نحو لا زيد حاضر لكم لحصول تشبيه رجل بزيد ولا يتقدم معمولهما عليهما الماترو
العامل في الفعل المضارع من السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ الجار في الفعل
والرافع معنوي كما يجيء فالناصب اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان في المادة
لا سيما عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر وهي اصل في هذا النوع و
اخواتها محمولة عليها للمناسبة ولزوم الاستقبال وهي المصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل
خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا ان عند الفراء بدل
الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما ولا ان عند الخليل كما في لن لفظا اي تخفيفا وحرف برأسه
عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى الاصل ولو رده فالظاهر ما خطر بالبال انه اصله
لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن كذا قال الفاضل العصام وهي لنفي المؤكد
بحذف الالف لالتقاء الساكنين منه
في الاستقبال لا المؤبد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي
لان حتى للانتهاء وهو ينافي التأبيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها
دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها
وكي هي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها بحسب
من الثلثة منه
الذهن او سببية كل منهما للاخر باعتبارين نحو اسلمت كي ادخل الجنة وقد تجتمع مع اللام
بان يكونا تصورا ما بعدها سببا لما قبلها منه
فان تقدمت كما في قوله لكي تقضي ذمة ما وعدتني فاللام بدل وان تأخرت كما
في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها

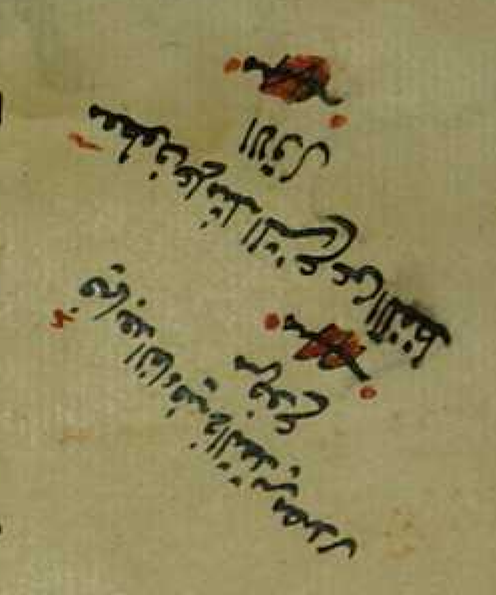
ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها ويدل بهذا على ان كي يجعل المضارع
مصدرا وقد يدخل عليها ما فيقال كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية و
كي جارة والمعنى للضرب ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام و
اجازه الكسائي على ما في الرضي واذن عند سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها
وكتبها بالنون مطلقا بناء على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها
حرفا كان وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها فاكتبها
بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها فمبني
على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية
لطول بحثها ولاشتراط عملها بشروط بخلاف كي هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن
اكرمك لمن قال اتيتك فهو جزاء لفعله كما انه جواب لقوله وشرط عملها وجوبا او جوازا
مراد به الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن
معنى الشرط والجزاء والاصل الغالب فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على
حال اغلب واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من
الضالين وقد يكون ان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظرفها لغو قوله من قبل
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال غير معتمد اصلا او اهملا على ما
اي لا اهملا ولا ناقصا منه
قبله اي فعله غير متعلق بما قبلها ليسلم عن المعارض القوي وان لا يفصل بينه وبين معموله
بغير القسم والدعاء والنداء ليسه عن الضعف واما بها نحو اذن والله او رحمك الله او
يا زيد اكرمك فلا كثرة دورها ولا يصح هذا في اخواته وان اريد به الحال او اعتمد فعله
على ما قبلها اعتمادا كاملا بان يكون جزاء عنه او جوابا للقسم او جزاء الشرط قبلها فانهم
بقرينة المثال منه

حمرو الاعتماد الحكم الاستمرار في هذه الثلاثة او فصل بغير ما ذكر لم يعمل اما على الاول
فلعدم كونه على حال الاغلب وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه
مغلوبية بوقوعه بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو
الذين احدهما احق بالاخر منه
لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما فيعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية
من عدم العمل بالاعتماد منه
فلا يرد اعتراض الفاضل العصام بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم
يعمل مع اجتماع الشرط فيه واما على الثالث فلضعفه ووجود المانع نحو اذن
اظنك كاذبا لمن قلت هذا القول مثال لما اريد به الحال ونحو انا اذن اكرمك بالرفع
بالرفع
لمن قال جئتك مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع قال الفاضل العصام
ونحو ان تأتني اذن اكرمك بالجزم ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع قال الفاضل العصام
وقد يكون تمام جملة ما بعد اذن جزاء له في كلام المجيب به مثل الحمد اذن اه في الجنة
اي اذن منه
فانه جواب لمن لا يرضى بالاقامة وبيان جزاء السلامة واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا
بان وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تأتني آتك فاذن او واذن اكرمك فيجوز
اعمالها بناء على ضعف الاعتماد واستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على
فيكون ما بعدها مجردا
وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل والى اصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب
العمل لا جوازه ويجوز اضمار ان قد تحققها خاصة او حال كونه مخصوصا من بين
النواصب بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع فينصب المضارع به اي بان المضمر بشرط
ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد
تحولها من العطف الى السببية لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع
عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة

لان العطف لا ارتباط بالعطف عليه كما بدليله منه

ولان النصب بان مقدر ولا يصح عطفه على الخبر اي ما يقصد بكون ما قبلها سببا لما بعدها منه

انما قال ظاهرا لانه يجوز عطف اخبار على الانشاء بطريق عطف القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر منه



الى هذين الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني
فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة و
الفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة وانما وجب
الحذف لان الفعل التزم فيه حذف ان التي بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه
معنى الابتداء حتى الظهور فلو ابرز الخبر لكان هذا اجزعن العقل وانما قلنا لهم تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ بهذا ولو كان الجمهور حكموا بكونه في تقدير المفرد عندهم
نظر الى المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل
العصام علم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول زرني فاكرمك
زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او
نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو
اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك ويلحق الكسائي بالامر الدعاء على لفظ
الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر
المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد
ولم يرض به الجمهور او استفهام او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا
فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتيني فتكرمني
ولولا للتحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن
نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل
بنا فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير منا والاستفهام نحو هل عندك ماء

فانزله



فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده بيان عامليه ان حصره
لا ضبط الموضوع التي يضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء و
اشرف ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه في هذه الرسالة والجازم خمس
كلمات اربعة منها احرف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما وهما للنفي الماضي بعد قلبهما
المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم
وللنفي المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احترز عن لام الجر والابتداء ولا النهي هما
للطلب اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل فيه لام الدعاء ولا الدعاء
ولا هما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى دخوله
واحد عشر منها تجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فمحلا
وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا في احدهما تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في
القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة اداة الى الشرط فالتسمية تغليب
الجزاء على الشرط قال الفاضل العصام وهي انما هي للشرط تسمى بها لانه شرط لتحقق الثاني و
الجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان لاقتضائه
اياهما وجعلها كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة
الباقية التضمنها معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام وحيثما لا يجزم به بلا ما وهي كلمة
عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام و
حتى تضمنها معناها وانى تجزم بها ادبه نهاوهي ليست بكلمة بل مزيدة لزيادة الابهام
وذكره بعد تضمنها لتسنت الجزم بها بطريق الاولى وان كل من هذه الثلثة الكلمات واذما
قال الشارح في ما علمت احدا من النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير كلمة

٣٣

امثاله الاول ان قال عرفت واما الاخبار فلانها تعليلان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان ان تغلب المجزوم الى الشكوك

قوله ولا النهي بالاضافة تنكير المضاف او تجوير الشيء اعد والوصف والبيان بتأويل الدال على النهي امتحان جائز على قوله نحو زيد

لان الاضافة العلم الى الوصف المشهور يعني قوم يجوزون الاضافة العلم بلا تأويل عم بخلاف اضافة الاسم لان لفظ الاسم لا الاسم الان جنس لا عين المسمى فقط سمع

من كلمتين بل هي فعلية كما ان مهما فعلية وقال المبرد هي اذا الظرفية كمعناها الحق ما في طلب
الاضافة وبينها الشرط كما بينا حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكر الفاضل
العصام والمص اختار مذهب المبرد حيث قال الزمان واذا ما لا يجزم بلا ما الا على
قلة لعله مناسبة الان في الاحتمال الذي هو للمقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل وقوع الامر
المقطوع ان يقع على خلاف ما قطع بوقوعه لعدم انكشاف الحال لنا جاز تضمنها معنى
ان والجزم بها وقوي مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث ومتى مع ما الزائدة
لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كان هذه الثلثة الزمان ومهما بمعنى ما
شيء ولذا لم يذكر معه قال بعض الكمل اصله ما الحق باخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام
فانقلبت الفها هاء لكراهة تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى اكفف وما الشرطية وقد
الفاضل العصام وهذان المركبين زعم انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية
مثلهما وملخص التسهيل انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله ومهما تك يا ابن عبد الله فينا
فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومن وأي مع ما وبدونها المامر ويجوز اضمار ان خاصة
لاصالتها في هذا النوع فينجزم المضارع بها اي بان المضمرة بعد الامر لفظا بدون الفاء نحو
زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك فان المط برزني الزيادة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية
له وقصد اداؤها فقدرت ان مع الفعل الماخوذ من زرني فجعل الاكرام جزاء له او تقديرا
نحو الاسد الاسد ويجوز نجح بعد كلمة فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر
نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدهما عند الجمهور لان معنى الامر كاف
في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وجه دليلا على
اضمار ان فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد ما يرى ما ذكر من ان المضمر النفي

فانه

فانه جزاء لا نشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال
والعامل القياسي ما لا يتوقف عمله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر في بيان عمله
قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي
موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عدد
بخلاف السماعي كما عرفت ولا ينافي اي كونه قياسا اختصاصه ببعض الاحكام
مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف
فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس في معمولها التقدم والفصل كما في فعل
التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في فعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل
التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدم
كما في افعال التامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع
وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان تجعل بعضها سماعية كما جعلوا
على انها غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون والمتتبعون كثيرا كما لا يخفى نحو
كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة
لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا وهو سبعة
الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا يرفع
معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لانه النسبة الى المرفوع ماخوذ في مفهومه وضعا
فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل وغيرها كالحج
والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق منه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف
الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوب عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم جواز

تقديم بعضها على بعض ففيها الاكتفاء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم
قد تمّه لكون مفهومه موجوداً ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي
بالمدلول مفعول به صريح نحو قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف الجر
لعدم الاقتضاء بدونه اما نعم اي اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها الى فعل
موضوع لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهور في هذا اللقب
على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضع المعلوم من اللفظ ومن لفظها ايضاً على الاول
والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوصل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك معظم
بعد الافراد استغنى بالقدر عن الحد فلما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة
فلذا عدها بعضهم من الاسماء قال فيه اشارة الى هذا الفرق فقد صرح الرضي بانها اي افعال المدح
هو اللازم مبتدأ خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي لانشائه وقيل في محل
والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجزء الى المبتدأ ورد بان الخبر المجموع وقال المصنف ايضاً
لم نوم ذهب الى الجواز عامة الجزء بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من
للمبتدأ وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدأ ثانياً بتقدير منها اجزاء المدح
حالا من فاعل الظرف او العكس والجملة خبر الاول وبئس الكائنة للذم وهما اصلان
في الباب فلذا قدمهما وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اي فاعلهما معرفاً باللام
للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير معيناً بذكر المخصوص فيكون في
الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي
بان علامته صحة وضع كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام
ان ذلك مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح ايضاً نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن

الاول على تقدير ان يراد المعنى الاضافي والثاني على تقدير ان يراد بها ذلك منه

اللقب بالفتح بمعنى لا العلم المخصوص كما هو المتبادر من اطلاق النحوي ذكره الفاضل العصام منه

وجه انها داخلة في مطلق الفعل لصدق حدها عليها وانها مشتركة في العمل مع سائر الافعال فلا يضره اختصاصها ببعض الاحكام منه

فالوجه ان يجعل صفة بتقدير الموصوف كما اشرنا اليه وان كان النحوي رعاية لجانب المعنى منه

فرد

فرد ما او جميع الافراد زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها بادعاء ان الممدوح او المذموم
بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة
بينهما اصلا لما فيه من مثل ما يجمعه الجنس في كل من افراده من المناقب او المثالب فباعتبار انه
الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاي فرض فهو هو واختار المحشي هذا الا ان
كلا من لام الجنس والاستغراق لكونه معرفة تفوت نوعا من الابهام فلا يلائم المقام او
مضافا اليه اي المعرف باللام ولو بالواسطة ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغني عن قوله
بعد هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء اي مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل
البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز المضمر لا نعم لانه لابهامه
في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو
مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع المضمر المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام
فلا بد ان يذكر بعده على ما الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم
وبما قررنا من معنى اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه مذكور
بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة وحاصل
كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل الفهم م
الذي هو بما ذكر ولذا الظهر ولم يعتبر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد
مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للنظر الى
مجرد الذات لكنه مطابق لها من حيث انه معتبر بالجمع والمؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر
ولم يظهر بايتان اسم الاشارة كما يتوهم لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته
الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما في شرحه كما اشرنا اليه ولقد احسن في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة

من كونه معرفا باللام او مضافا اليه ومضمرا مميزا بنكرة منه

في ان المراد ان يذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا منه

الفاعل فافهم وهو اي المخصوص مبتدا وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا
مستانف عما قبل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما
كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام الرجل
الزيدان مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف
اليه بها نعم فرس غلام الرجل بهذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهدية او الاشتمال مدخولها
على المبتدا ورده المص بانه لا يتاتي في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب
عنه بعض الكبراء بانه وان كان كذلك الا انه مع تمييزه كان في حكم اللام فيكون رابطا و
قال الفاضل العصام الربط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان
مضمرا كما اذا معرفا باللام منه
الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلاف فيهما كالمخصوص كما ترى مثالهما لان الابهام في الغرض المذكور اكثر مما يدل
على العدد والتانيث وابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة
كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب عليه السلام بقرينة ان الكلام سوق ذكره هو
وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا التقديم وتاخيره في الاغلب لكونه
بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدا كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو الزيد في
نعم الرجل وساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح نقل الى فعل بالضم فصار قاصرا متضمنا معنى
بئس فصار جامدا فهو مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله ساء مثلا
القوم الذين كذبوا اي مثلهم وحبذا اي صار حبيبا اللطافة المدح وفاعله
ذا من الاسماء الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام اولا اجمالا
والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعده زاعما منه ان حبذا بتمامه فعل

على تقدير كون الجنس او الاستغراق منه

بناء على تقدير كونه للعهد الذهني فانه مدخوله كالنكرة لا بتشبيهه بالجنس والاستغراق منه

ولو ذهنية لان تقدم المبتدا محكا وقرينة للصرف اليه فيكون في قوة العهد الخارجي منه

وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثل التمييز والقوم مخصوص بالذم لكنه على حذف مضاف اي ساء مثلا مثل القوم المكذبين فيوجد تجانس الفاعل والمخصوص كما هو الشرط لكون المخصوص كالمبين له والمبين لا بد ان يجانس المبين منه

لانه جعل الفعل والفاعل بحكمة الواحدة حتى صار اسما منه

لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على الاسم وازال الاسمية ولا يتغير
حبذا بان يتغير فاعله او فاعلوه بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص الذي هو جاريها
لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المص في بعض الكتب لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو
المقصود في الباب لدلالته على معنى زائد ينقص به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان ولا
حبذوا الزيدون ولا حبذت هند بل حبذا في الكل ويذكر بعده اي حبذا وفاعله وهو المخصوص
بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المص او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على
حبذا قياسا على ما ذكره الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
وان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما الزعم
ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبة ذا الشرف على الفعل فصار مبتدا وخبره
فوت الغرض كما في زعم السابق نحو حبذا زيد والفعل المتعدي ما فعل الا يتم فهمه اي فهمه ومدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان لا يتم
فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله
على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا مع متعلق
بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد مما له الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب
عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبة
يقتضي ذكر متعلق بخصوصه في مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيهما يقتضي
متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به الحد والحمل على المتبادر واجب فيه وهو
اي المتعدي على ثلثة اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمروا او يحذف
مفعوله بقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وبنيه الا و منسيا

فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب و
الثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثاني
مباينا للاول اي لا يصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما
معا وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل ان يقال زيد عمرا درهما فاعطي وبدونها
لو منسيا نحو فلان يعطي ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال مشهورة بهذا
اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم
مثلا اما كيف او اضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلب
كما في الامتحان لكان اظهر قلبي خرج به غيره داخل على المبتدأ والخبر ناصبة
اياهما مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا للتحكم على المفعولية فخرج
الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورأيت ووجدت بهذه
الثلثة للعلم وزعمت مشترك بين الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت بهذه
الثلثة للظن وهب على وزن دع نحو هب زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا
على وزن اعلم او اضرب هو غير متصرف لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا ان هو لا يعلم بدونها والحذف فيفوت
المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان
الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المص بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر
عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد التعميم
فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو توقف بان العلم

فيه

اي فيه بما تعلق الصورة الحاصلة في العقل منه

اي فيه الصورة الحاصلة في العقل منه

اي في حصول الصورة منه

[illegible] منه

اي علمه الاستغناء [illegible] منه

[illegible]

[illegible] منه

فيه بمعنى المعرفة فمفعول العلم مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير مسلم اذ قد ينفي
العلم عنه بعض من النحويين فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من
يسمع يخل اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول
فيه محذوف اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين
اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا
ووجه العلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى
الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف احد جزئي اسم بعض
واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول
بشيء في حكمه من كل وجه ومن خصائصها اي خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد
به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعف الخفاء
اثرها لكونها قلبية فلا عمل لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معموليها
في الجملة بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين
اسم الفاعل ومعموله كما نحو بكر احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين
ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب
عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيه كذا في الامتحان و
خاصة اخرى لها غير مذكورة ههنا لعدم شيوعها كالجائزة وقال الفاضل العصام ان الالغاء
في القسم الاخير غير واجب على مذهب البصريين بل يجب على ما في التسهيل واحترز به ايضا
على ما فسرنا عن مثل زيد ظني قائم غائب او زيد قائم ظني غائب لانها يجب فيه الالغاء

لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح نوع تقدم
لفظي ولهما قوة لكونها افعالا فيرجح او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء
ح اولى لعدم التقدم اللفظي رأسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى زيد ظننت
قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في المعنى مطلق جزئي لكن لم يعمل فيهما
لفظا لضعفه لما مر وقال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف ويرده
انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان
ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا
بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها اخر
مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان
التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الاخر في الاخر ومنها اي من خصائصها
جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى تكلما وخطابا و
غيبة نحو علمتني وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة
في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا زاد النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
على سبيل الندرة منه
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان قلما اعلم منه بحال غيره فالاتحاد غالب فيها
فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها على العدول
عن الاصل الغالب في جرها بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فان
مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى
يحتاج الى التنبيه والجر وللملا وجه اخر المشهور فقد ذكره المصنف في الامتحان ومن اراد الاطلاع
فليرجع اليه وحمل عدم وفقد في هذا النوع على وجه حمل النقيض او النظير فانهما نظيره

لانه يغفل عنه بسبب الغلبة منه

في وجه زيادة النفس منه

بزيادة النفس منه

عما فات منه

في عدم

في عدم التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من خصائصها جواز
دخول ان المفتوحة على مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام
وهو كعلمت قيام لكن الثاني قليل والسر فيه ان مآلهما وان كان واحدا لكن بينهما فرق
بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني
فهي ليست باحق به بل بالتصور فتلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه
لانها حين نصب المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة
واذا وجد بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على
الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا او
علمت قيام زيد حاصلا اما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني
حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان ولام
الابتداء او لام القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء انما شرط دخول اللام
اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا وجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا
فتقتضي بقاء صدارتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق
هذه المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع
حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو مأخوذ
من قولهم امرأة معلقة لمفقودة الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة
حتى تنكح فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا
ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب

لانه صح علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كان كذلك عند انتصاب الجزئين منه

عطف على اصله منه

وقد يجب والتعليق معنى واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم
جزء للتعليق بهذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار بهذا المثال لانه
اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قاله البعض انه لا يقع بعد فعل
القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود
افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون
الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو
فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا بد من وقوع ما يكون جوابه التعيين وهو السؤال بالهمزة
وام المتصلة لان هذا مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس بمجرد نعم بل هو
توطئة للجواب وجوابه زيد قائم على انه لو مال اليه لقال بهمزة الاستفهام لا بكلمة الاستفهام ثم
ان هذا مثال الداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا من هو وابطال
العمل في الاول بالنظر الى لفظه الجزئي وفي الثاني الى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما
كما زعم البعض متمسكا بالاستفهام يسري في الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان هذا
منقوض بان النفي ايضا يسري فيها مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا
نحو علمت زيدا ما هو قائم كذا ذكره الفاضل العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت
لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت
لتأتين منيتي وزعمت ان زيد القائم ويعم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو شككت
ازيد قائم ونسيت هل زيد حاضر وتبينت اين جلوسك ويعم كل فعل يطلب به العلم
نحو امتحنت ما زيد جاهل وسالت هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم

وانما الاوضح الاحز الاذه مما ذكره الفاضل العصام كما اشار اليه الرضي في الابطال في الالغاء يكون في اللفظ لا المعنى في التعليق منه

وجهه انه مخالف لما قلناه في التعليق في جزء غير المذكورة وان الراجح ما هو المذكور هنا فافهم منه

علامة لام القسم لحوق نون التاكيد بمدخولها منه

افعال

افعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست ابو لين ام خشن وابصرت ما زيد ابو وه وسمعت ان صوت
كريه وشممت له هو طيب وذقت اهو حلو وقال لان المطامنها العلم نزلت منزلته في
هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد
الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذفهما معا او
حذف احدهما فقط بلا قرينة لو منويا وفي مجرد صول حذف احدهما فقط لانه خصائصها
انا لم يتعرض لكثرة حذفها بها الا انه لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه
الالحاق نحو صير وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا
واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعلت زيدا
وجعل زيد ضالا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى
وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم
واتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والفي بمعنى وجد كقوله والفى قوله كذبا
ومينا وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كنت اعداه فقيرا فبان غنيا وحجا واري
مجهولا اري وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا
ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعم احد عدها
من السماعي بهذا المتقيد بما ذكره المص في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث
من المتعدي متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واري وانبا ونبأ واخبر وخبر وحدث
فالاولان بهما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها لاحتمالها
على معنى الاعلام كثيرا لما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء كقال الله تعالى انبئوني

باسماء الله هو لاد وهذه اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول هو بمنزلة
الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه
فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كاول مفعولي باب اعطيت في كونه مباينا للثاني
وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغنائه عنه كاعلمت عمرا فاضلا
كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا
يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة فافهم والاخيران اى الثاني
والثالث كمفعولي باب علمت في كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما
او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي
جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو الركب اعلمنا الله
ثقة مع الكابر وتأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمر بكرا
فاضلا ثم اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى
ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل انقساما اخر انه لا بد لكل فعل من مرفوع تام
فان به كلاما اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود
المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادة تامة بدونه يسمى الفعل في الاصطلاح
فعلا تاما لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى
الفعل به فكانه مؤثر فيه وموجد اياه او لوجود التاثير في اكثره ويسمى منصوبه
ان كان متعديا لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر مفعولا اى مفعولا
به لاتصال معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول
منصوب بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه

فالوصف

اى اعلمت زيدا اباه فاضلا وزيدا هندا اخته. منه

تم بيان

فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب
الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكن على
مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة
بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته
لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والجزء والزمان الذي هو قيدها
وشيء منها لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالي لا وضعي حتى يلزم
كونه حرفا ويسمى مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكم الفاعل
والمفعول ولا يدخل اي الفعل الناقص الا على المبتدأ والخبر في الاصل لان وضعه ليعطي
الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار ونحو ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب
الخبر لشبهه بالمفعول به في توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضاء
معناه شيئين وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة
اي القرب من الحال فهو الشايع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو
لثبوت جزء لاسمه على الاتصاف دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر
وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فقدمهما لبساطتهما واصالتهما او لغلبة الاول وقدم على الثاني
وكذا آل ورجع وحال وتحول كقوله ان العداوة تستحيل مودة وتحول وارتد مثل
قوله تعالى وارتد بصيرا وذاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفي هذا وما يأتي من اللواحق
تنبيه على ان افعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكره النحاة نحو حيث (اي المص) عد فيها من السماعي
وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى نحو صار

منه عبد دلالته على عدم سابق وانقطاع لاحق. منه

ولا زوج قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول المنجم كان لي مال

سيد عبد الغني

الخمر في نسخنين ساقي وطوبرا قدن اولان چناق دجولك. اخترى

الى رجع الى الفقر

الى الفقر وجاء قال في الامتحان بمعنى كان [illegible] اي كل من المذكورات من اللي قعد
بمعنى صار ولكونها ملحقة بصار قدمها على السائر [illegible] لاخرين [illegible]
ناقصين حتى قال الاندلسي لا يتجاوز ان الموضعين الذين استعملها العرب فيهما اما
قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء
اعرق الاعرابي اي بينت شفرت اي حد سكينه العظيم حتى قيدت اي صارت بهذه الشدة كانها حربة لا رمح صغير
يتجاوز انهما المجيء وقولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فلهذا ان المص اختاره واصبح قدمه لدلالته
على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول واضحى ولو قدمه على ما قبله لكان
له وجه لكنه عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اول
النهار الذي يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من
الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بموادها وقد يكون بمعنى صار بلا دلالة عليها وآض وعاد ويقال آض او
عاد زيد من سفره اي رجع وغدا يقال غدا زيد اي مشى في وقت الغداة وهو من اول
النهار الى الزوال وراح يقال راح زيد اي مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل
ولا يخفى ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة وانما يكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار
فتكون من الملحقات كما صرح في الامتحان فينبغي ان تذكر في جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن
ان يقال آخر الاخرين لكونهما نظيري اصبح وامسى في كونهما طرفي النهار واخر الاولين
ليكونا في هذا المحل المسافر الذي هو في صدد الرجوع لا محالة على ما هو المناسب لمعناهما الاصلي
ولما فرغ من البطال اراد الشروع في الماديات فقال ومازال من زال يزال فانه ماضي
يزول فتام فلا يقال لا زول اميرا وما فتئ بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء
وما برح في الاصل بمعنى زال عن مكانه وما انفك من الانفكاك وما ونى بالياء من ونى

في الامر

يوضعها على [illegible] انها اسم جاءت وخبرها ما قدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها او اسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة او نافة والضمير راجع الى ما تقدم من النوع او بجزءها اي لم يكن بهذه على وفق مراده منه

ولا يجوز قعد [illegible] منه

فيهما الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة اي جميع النهار اي جميع الليل منه

يعني بالكسر اي ضعف يقال [illegible] لا يعني يفعل اي لا يزال يفعل ومارام من رام يريم اي
برح قال الدماميني نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخرين عزيزيان رأيتهما وان
ان يعرفهما من النحاة الا من عني باستقراء الغرائب كلها اي كل واحد من المذكورات في ما فتئ
الى ما دام بمعنى ما زال الا ان ما فتئ يختص بالجحد على ما هو في مختار الصحاح وهو لدوام
اي ما زال
خبرها لاسمها مذ قبله نحو ما زال زيد عالما لاستمرار دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة
اي حدثه منه
فلا يضر انتفاؤها في اوائل زمان الصبي لعدم امكان القبول ولزمها النفي في كونه ناقصا
اي كل واحد من المذكورات منه
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان
ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما في اتيك خفوق النجم ولذا احتاج
الكلام قبلها لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام زيد
جالسا وليس لنفي مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله
عند الجمهور منه عند سيبويه ومن تبعه منه
في الفعلية لشبهه بالحرف في الصورة وعدم التصرف وقد يتضمن الفعل التام معنى صار
اي يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلي ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار فيصير ذلك
الفعل التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى جزء منصوب ويكون معناه الاصلي
حالا او جزءا بعد جزء او وصفا لمصدر الجزء في المال للتأكيد والمبالغة كما في قوله تعالى تلك
عشرة كاملة كما يشير اليه في تفسير المثال وقد يكون جزءا مضافا الى المنصوب المذكور بعده
كما اشار اليه الرضي في قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للمتضمن وفسره
بقوله اي صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالا وانكار كونه وصفا
وكونه من الاحتمالين الاخرين مع صحة المعنى في كل منها وليس المراد بهذا التضمين الذي

لان نفي النفي يفيد دوام الوجود منه

اي مذ زمان امكان قبول [illegible] خبر منه

سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل
التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمن فينبغي ان ما فيكون
المنصوب بعد ما دام حالا في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا وتمييزا ومفعولا له كما صرح
به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا نحو التسعة بهذا
عشرة اي صار عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل زيد عالما اي
صار عالما كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار اميرا عادلا ويجوز تقديم
اخبارها اي هذه الافعال الناقصة على انفسها الا تقديم خبرها اي فعل ناقصة في اوله
ان نافية الا انه مستثنى من تقديم بتقدير
لفظ ما من ما زال الى ما دام واما اذا دخلها او ان على سائر الافعال الناقصة فانه المضافين
نحت
وان لم يجز التقديم وعليه معهما لكن يجوز الفصل بينه وبينها نحو ما قائما او ان قائما
كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها معها
وكونها بمنزلة افعال منبتة حتى يجوز التقديم بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال
زيد ولا نحو اجلس جالسا ما دام زيد لانها اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه وكذا لا يجوز التقديم
ان بدل ما بان النافية فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما
بما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث
ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من
ان الورد في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لا بمجرد كونها للنفي الا يرى ان لم
ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى فيهما

الرسالة

الرسالة على غير الاصح اقا ان يدل بلم ولن ذكره لما لا نزاع ام حكم بالمقابسة على لم ولن
فيجوز نحو قائما لم يزل زيد او لما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما
بالفعل حتى يغير ان معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي
نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم
معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملا قال الدماميني
ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة لان
لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج
صار مبتذلا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها ففيه
في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدا **والقسم الثاني** من القسمين ما
اي فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد
جامع ومانع واما كون ذلك القرب مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا في
صاحبه فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض له كما تعرض ابن الحاجب وسمي
افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا
لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما
او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل
عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا نحو عسى وخبره الفعل المضارع
مع ان الدلالة على الرجاء والاستقبال توضيح او تاكيد للرجاء الذي في زمانا او ما لا
غالبا نحو عسى زيد ان يخرج او ذا ان يخرج لتصحيح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى لتضمينه معنى قارب
على ما اختاره المتاخرون فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج

نصب زيد عسى النية والنحو لانه جميع بعض
ديو نحو زيد البشر بعض
لا تقل عسى زيد منطلقا واما قولهم عسى الغوير
ابوسا فشاذ كذا في مختار الصحاح بعض
الرجا تتوقف وبه ما الفعل الذي لم يحصل بعد
بعض

وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار
لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية
وان تبق لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي له قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورد
الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا
وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى تامة وارتضاه
الرضى لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج
الى محذوف لصحة الحمل بدونه وقد يكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على
المرفوع الذي كان جزءا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع الفعل المضارع ويجعل
فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى
عن الخبر وهو حاصل لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا
قائم ولما كان في هذا النوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بقي الثاني بحث
في الامتحان وقال الشيخ الرضى ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام
ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما يجيء وكاد في الاصل
بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم
فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء وقال الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال
ورد المص بان كاد لا يدل على الحال ولان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا
لما استوي الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال ثم كاد
نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بفتح
الراء

الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب في الاصل يقال كرب الشمس
اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان وبها ويستعمل
بمعنى قارب فينبغي ان يكون كرب مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في
القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق بكسر الفاء
وفتحها بمعنى شرع في الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل
بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانشأ بالهمز في الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال
يقال اقبل عليه وهب على وزن رد قال الدماميني اي غريبة ومن شواهد استعماله قول
الشاعر هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم اغريه وجعل في الاصل
بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور وعلق بكسر اللام تعلم قال الدماميني
هي ايضا غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك علقت تظلم من اجرنا و
ظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارها
اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان لمنافاة ما مر واوشك في الاصل بمعنى اسرع وهو يناسب
القرب وهو يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل بان تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل
في الجزم ولا يجوز تقديم اخبارها ولا يجوز تقديم افعال المقاربة على انفسها وان جاز
تقديمها على اسمائها لان العدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى
هذا جاز تقديمها على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف والقياسي الثاني من التسعة بحر الفاعل
قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ويجيء من المتعدي واللازم بخلاف اسم
المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها

ولهذا البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث
النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغ

كما ذكرها البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال فهو يعمل عمل فعله للمشابهة المعلوم
لازما او متعديا لاشتقاقه منه **والثالث** من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط
ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها فهو يعمل عمل فعل المجهول لاشتقاقه منه
وشرط عملهما في الفاعل اصلا او نائبا المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستتر فيهما
داخل تحت تصرفهما وانما اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا اعتباري
محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي وعدم المبعد عنهما واما البارز المتصل
فمختص بالفعل والمفعول به الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدي
فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد واما غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه
الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي
نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالحميم للعامل العدم خلو شيء عن زمان
ما او مكان في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما واما المفعول
له فانه ان كان مجرورا فكالظرف وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما
المفعول معه فصاحب المعمول فيكون في حكمه ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب
ومضيريب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويربا مثلا بمنزلة
ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد ان يراد بالصفة
يصيران مسند اليهما انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى

كما لا يخفى لكن اخره لئلا يفصل عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما
السابق لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو
جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كان باللام اي لام التعريف صورة
لا يشترط لعملهما غير ما ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما حينئذ فعل
مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف
التعريف نحو الضارب اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين
منها يشترط معهما الاعتماد على المبتدا ولو بعد النواسخ نحو كان زيد ضاربا
عمرا او الموصوف كجاء رجل ضارب عمرا او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه
او الاستفهام حرفا او اسما نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيدا اخوه وما
صانع البكران او النفي حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان
وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا ووجه الاشتراط تاكيد المناسبة للفعل
فاقتضاهما اقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد الاستفهام المبتدا
لا يكون مخبرا عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر
في الحال والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع
بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشرط المذكور في نصبهما المفعول به
ان كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين
ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية
بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او المستقبل الزمان
المذكور موجودا الان كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه او الاستقبال تحقيقا

كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المفعول
القوي وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كالمفرد بهما في العمل والاشتراط اما
التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه
وكذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما و
جمعهما كالمفرد بهما فيهما ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال
وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل هذه
الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما اتمام
المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي قصدا بخلاف هذه عند جمهور
البصرية وقال الكوفيون انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء
بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات
من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بان ما في الزيادة التفضيلية تجعل
الاسم بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المص بان الاسم
في افعل التفضيل الزيادة على الغير بملاحظة الغير بها التي بعيدة عن المشابهة واما
مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل
على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل
على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي بعينه عنها لا الزيادة والرابع من الخمسة
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام
به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه
في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة فهي تعمل عمل فعلها كذلك بلا شرط في عمله

لانها

بل انما تعاد الثانية لان قصدا على الذات فلا بد التقوية بالدلالة على الزمان فعل بوزانه منه

فانها تدل عليه قصدا اذ المبالغة انما تكون في الحدث بعد الذات فافهم

الشيطان على وزن فيعال ماخوذ من شطن يشطن عند البصريون معناه البعد واما الكوفيين فهو ماخوذ من شاط يشيط اذا هلك ووزنه فعلان عندهم اشتق

تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من
عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن معنى الحال والاستقبال غير
معنى الحال والاستقبال فانه اي معنى الحال والاستقبال لا يشترط في عملها اي في نصب معمولها
تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي للزمان نحو زيد
حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا
والمفعول لمناسبته كما سبق ولكونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة
في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه اصل المشتقات ولذا حكى ابن الحاجب في الايضاح
ان ترتيبه الحطي انسب بما هو لضعفه لا ينصب المفعول به القوي بالاتفاق و
اما مثل قوله تعالى وهو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل
الظاهر لقوته واستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الامر وصفا حقيقيا للمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في المثال ما اي شيء وهو رجلا
في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ عليه اي على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا منه ليعتمد عليه فيحصل له مظهر يتعلق به فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان
لم يكن من متعلقات ما جريا عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب
عمرا حال كون ذلك المتعلق مفضلا باعتبار التعلق اي تعلقه بما جرى عليه
على نفسه اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد
في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا منفيا يعني ان المتعلق لا بد ان
ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية

بالبعد عن المشابهة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير منه

والعجب كل العجب من الشارح الاول وصف فان وصفا استتبابا تقليد الفاضل
الجامي ولم يدر انه انما يصلح الشرح كلام ابن الحاجب دون المص كما لا يخفى على
الناظر المتامل بادنى تامل منه

ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج عن التفضيل
عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستبعد
الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفي الزيادة
ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل
عليه عرفا لان المساواة يأباها مقام المدح مع انه لو لم يعمل بل رفع اسم التفضيل
على الجزئية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدأ
ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد معناه ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل
في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي لكان الامر
على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرها اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر في المستكن
فانه لا عبارية له لا يكاد يأبى عن عمل يعمل عامل هو مستتر عنده ولو ضعيفا
ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر وقال الفاضل
العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا
تعدى باول مفعوليه بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعل المقدر عند
البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت
عمله فيما ذكر فلا وجه لمغالطة في العامل القياسي كما غلط الشيخ عبد القاهر و
من تبعه والسادس من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل
ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط عمله في الفاعل

والمفعول

والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل
فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان فيجب
عن العمل فيهما واما في غيرها فيعمل بلا شرط لما مر ان لا يكون مصغرا ولا
موصوفا قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف
لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل
فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا او ضرب شديد زيد عمرا ولا مقترنا بلا حل
بالحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال
ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن ولا معرفا باللام لعدم جريان
التأويل المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر قيد للكل واما عند البعض
فيجوز عمله فيهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من
كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فح لا حاجة الى هذا
الجواب لكن الماضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونه اشهر واكثر استعمالا
فح يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة
ومثل عمل المعرف كقول الشاعر لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا
فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت
هو ابن شيبان احد بني قيس بن ثعلبة
او بدلا من مفعول علمت وهو قوله المغيرة اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة
وعبيدهم قال البعض الكل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال
اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس القياس الى سبيل

كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن علي الفارسي فالوجدان يجعل منزلة
اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوف اي وجدت الكرة والحملة او
علي الاعداء وقوله او بدلا اي بدل البعض من الكل قوله ويهواد المغيرة اي علمت
ان اسمعا منها عاجزا عن المقاومة متراخي علي حذف المفعول الثاني بقرينة
الفرق او عرفت ان حالهم حال مسمع منهم من العجز عنها قوله اي مقدم تلك
الطائفة اي الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له
والاشارة الي وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلي هذا يكون قوله
انني بالكسر استينافا كانه قيل ما عاملت معه بعد العلم به فاجاب انني كررت
عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من كونهم بالطريق الاولى
ويحتمل ان يكون مفعول الضرب علي نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون
مفعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب لشخص اعني مسمعا
او لمصدر اخر منون تقديره عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال بعض
الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت علي صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه
بالشجاعة علي وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا
بحيث لم يبق لهم مجال الانكار ما يدعيه ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا
حال كونها مع الفعل وبدونه اي بدون الفعل والفعل والفعل مراد غير لازم
الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم
صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ ليس معنى ضربت
ضربة او ضربتين او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واشار

ورده

ورده المص بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازم
فيعمل المصدر عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل بل
لقيامه مقام الفعل حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه كما في
الظرف العامل ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي لانه لولاه لم ينتصب المصدر
فعلي هذا يضعف تجويز تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز حذف فاعل
بلا نائب لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة في وضعه لان الواضع
نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه المرفوع
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر
من الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعه فيحتاج الى ذكره
البتة ولا يضمر فيه اي لا يستتر في المصدر فاعل كما في الفعل والصفة فلا يرد
مثل اضربني زيدا وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر
في مثناه وجمعه قياسا علي الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين و
هما راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فان لم نوف تثنية وجمعا ورده المص
في الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله ولو ظرفا عليه عند الجمهور
وقدروا عاملا مقدما في قوله تعالى ولا تاخذكم بهما رافة وقيل بلغ
معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم
علي الموصول وكذا ما في حكمها كذا في المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي
والمص علي ما يجي في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا اذ قد مر
ان المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف

كالجميع للعامل الامر فيه خلاف فيما لا يدخله الايجاب وقد مرّ انه معمول ضعيف
يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك
بمجنون والقياس **السابع** الاسم المضاف مطلقا وقدمه على الاسم التام
سواء كان باضافة لفظية ومعنوية
لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه وهو يعمل الجر
لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه
اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى
انه لو وجد فيه تنوين لجرّد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت
الله لمنافاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام و
نائبه وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان
في بحث المثنى ان حذف نون الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه
لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المزهو وليس
كذلك بل صيغتها موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده هاهنا
انه نائبه عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نائبه عن الموجود
بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا اختلاف آخرها ذاتيا فاعترض
عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق بالكون
او التجريد فذو اللام لا يضاف لان اللام سابقة على الاضافة في التلفظ فلا
سبقها في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او محمولا
على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه مع عدم الشرط اذ لا تجريد
فيه فضلا عن كونه لاجلها وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه لما يجيء

ولا

ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد فيه ولا حمل فيلزم
الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب غير التنوين كذا في الامتحان وفيه
تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف
اليه في العموم والخصوص بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق
ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة
وهي الاضافة مطلقة وليس في كلامه ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف
بتقدير حرف الجر او لا
كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى
كما في اللفظ ولذا سميت بها فانه كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته
بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث لظاهر وعكسها البيضاوي لتقدم
اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيدة شيئا في
اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل
فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها
او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا نحو غلام زيد او كانت صفة مضافة الى غير معمولها
كما ذكره بقوله وضارب عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب
عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه وشرطها اي المعنوية تجريد المضاف
اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان معرفة
عن التعريف ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى
بذلك الاسم نحو زيد ناخير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر

تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد
التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او معرفة
مجردة وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير وقدم هذا على بيان
الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة واولا لا بيان
ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب عنه ابدا ثم الى بيان الفائدة و
قدم الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا
لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة
يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال شاملا للمضاف وغيره كما كان
المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما
عموم من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن
غيرها او بمعنى اللام في غيره كما انه يكون ان كان غيره لكان انسب وهو الاكثر
اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره سواء كان مباينا له نحو غلام زيد ورأس
عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا كفضة
اي من المضاف
خاتمك لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل
يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في
مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد المعنوية
تعريفا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها للمعهودية للمضاف
فيما امكنت وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام

بعينه

بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب
اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه
مشارا اليه ومعهودا بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او
معلوم مخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون
اشارة وعهد كالاول فيكون معرفة كالنكرة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة
الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله و
مقدوره ومعلومه فانها وان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة
لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد العهد فيها باشتهارها او بعلم المخاطب او بان
بين المتكلم والمخاطب مثلا
يضاف الى الضد واحد لتوقف لكن جعل كالمعدوم في حكم العدم وقيل لا تتعرف
من الحركة غير السكون
اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام
رجل قيل لا تخصيص لتقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركة فيه ورده المص بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل الانتساب الى
المضاف اليه بحرف الجر بحسب معنيه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام
رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب لزيد في حصول الفائدة اللفظية
دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول
التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار ونسب

اي الاشتهار بحيث صار مثلا
دون غيره عند عدم الاشتهار مثلا
امر اي يشتم على قصد اللئيم فمضيت ثم قلت لا يعنيني اي لا يريدني بذلك ولا يعنيني الاستعمال بدو الانتقال منه وقولت بالنار مخصوصة بعطف الجمل كذا في شرح المفتاح للسيد الشريف ان طلب اخره وتحقيقه فليرجع في حاشية الامتحان

المضاف منابه وجعل عمله بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا
اصليا او عاملا قياسيا كما صرح به في باب الاضافة منابه الانتساب المذكور و
حصل لها تلك الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة
لعدم الانقطاع وحصول شيء بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كمعاني الالفاظ
المترادفة والمتساوية فحق القول بان التخصيص حاصل بها او مستفاد منها او تسميتها
بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود
شرط العمل فيه الموذن بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم يتحقق
الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها او حاصل
بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظ ومراد النحرير بمثل هذا امتحان
الاذكيا بانه ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف صفة فخرج
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو خالق السموات وكريم البلدة ولا
تفيد اللفظية شيئا الا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان عليه
قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص
في نحو ضارب زيدا او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف
اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد
الآن وغدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف
الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه
اصله حسن وجهه ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر

للتخفيف

للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره
من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل واما بحذف نائبه وحده نحو الضاربا
زيد والضاربو زيدا ومع الضمير نحو ضارب الغلام وضاربو الفرس وامتنع الضارب
زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز نحو الضارب الرجل مع
عدم محل له فيكون معمولا له لفعل او علي جاز هو اجيز او لحمله على المختار في الحسن
الوجه لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا الضارب
ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه اصله الحسن
وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف والثامن
من السبعة الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل
فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء التي الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة
او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام سلما
نكرة اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام و
عدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين على التمييز بيانية اي على التمييز به تشبيها
بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتام اراد ان يبين ما به
التمام فقال وتمامه ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون التمام
جزءا من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال
اي كونه على حالة يمتنع اضافته معها اي مع التمام وانما قلنا به يكون باحد خمسة اشياء بان
يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف

من تمامه بنفسه لا باخر وهو في حكم النكرة وذلك اي التام بنفسه يكون في الضمير
المبهم في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جاءني زيد فيا له رجلا
فلا يكون التمييز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما
فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيت رجلا
اي رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو
يا له رجلا اللام للتعجب وقوله بالمبهم احترازا عما بعده ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى
ان التمييز فيه يكون عن المفرد ولا عن النسبة اذ لو اريد المعنى لقيل نعم الرجل كذا
في ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعنى لما مر من اختصاص رب بالنكرة وفي اسم الاشارة
لانه من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا على رأي من قال انه تمييز في اسم
الاشارة للاحاد وبالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد عشر
رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكأي وكذا انما يمنع عنها التنوين
لفظا لا تقديرا لاستحقاقه في الاصل الوضع فمن عد هذه الاربعة الاخيرة من الاسم التام
كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في الرضية ولما كان لتمييز العدد احكام
مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توضيحا للمرام فقال ومميز ثلثة بلا تنوين
غير منصرف لكونها على صيغتها او في حكمه والزائد عليها منتهيا الى عشرة بل عشرة
لا ينصب بل هو مجرور بالاضافة للتخفيف ومجموع ولو معنا نحو ثلثة رهط ونفر
ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال الا في ثلثمائة الى تسعمائة فان
التمييز فيها ماة وهي ليست بجمع لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان
القياس مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع

المذكر

المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو
قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات
مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد فيه من اللام
والتمييز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث السالم
بعد الثلث واخواته لكونه خلاف القياس الذي هو وقوع ما هو في صورة
جمع المذكر السالم بعدها اعني عشرين واخواته لانه يلزم عند ذكر مميزها
كان يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف
والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع
بالياء والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر
قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع ومميز احد
عشر وزائدا الى تسع وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما
في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع ان لم
يحذف او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك
فان المضاف لما كان غير العدد منبها على التعدد وجلا في نحو
ثلثمائة رجل فان اعراب الاولى يمنع الاتحاد مفرد دائما
لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة اولى و
مميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي الالف فان جمع
المائة لا يستعمل مع المميز لا ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف

بل تسع وتسعين صح

اليه نحو ثلثة فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد
علي اطراد الباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله ثلثمائة
سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اي
ثلثمائة سنة نحو مائة رجل ومائتا رجل والف درهم والفا درهم
وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين
ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل
احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة
الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت و
منوا سمن ولا يجوز الاضافة في غيرهما اي القسمين اما في الاول
فلما مر من تعذر تجريد المعنى وكلما لاسما ضمن التعريف وتنكير
بهما الذي هو شرط الاضافة المعنوية واما في التابع فلما مر ايضا
من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة
المضاف وبنون شبه الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها
فان التميز بعدهما انما يكون عن نسبة في شبه جملة وهو اي شبه الجمع عشرون
درهما وبالاضافة نحو ملاءه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام
عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا والتاسع ما فيه معنى الفعل
ولما كان الظاهر اضافة المعنى الى الفعل كونه معنى هو ما منه ومدلوله
وهو ليس بمراد ههنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم
المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله
متعلق باظهره

والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه
جعله قسيما لكل منهما او قد يراد به ما يشملهما كما في تعريف الفاعل
يفهم منه معنى فعل اصطلاحي اي معناه المطابقي كما في اسماء الافعال
او التضمني كما في السائر عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه المستنبط
من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله لاسم الفعل
والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبهه
عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا
من ان ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته نحو فعل
بمعنى الامر عند كنزال وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي
مع ان بعضا من انواعه سماعي اي بعد منه لدخوله في ضابط كلي كما
اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في التفصيل انه يعمل كذا تسهيلا
للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعد من القياسي كالشيخ عبد القاهر
ومن تبعه لم يصب فمنه اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف
المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء
الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل و
ومن اراد التحقيق فليرجع الى حاشيتنا له
لانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتأويل الكلمة اذ لا يصح
رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل
عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء
الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد

من اول الوهلة ما كان بمعنى الامر قدمه لكثرته او الماضي لم يذكر
المضارع لقلته ما كان بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اي
صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل ما وضع لمعناه لان دلالتها
على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف
الفعل ولو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو الضارب اسم نقضا على
التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم
ويعمل اي اسم الفعل او ما كان الخ عمل دال مسماه على حذف المضاف او
التجوز بذكر المدلول وارادة الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر
او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن الاسد
ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان
المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجي في بحث المفعول
فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول او تانيث الثاني
كالاول وارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال
اما الفاعل فظ واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا
عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولي
فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله ويعمل عمل مسماه
واما قوله من قال لانه اما منقول عن المصدر وقد سبق ان
معموله لا يتقدم عليه او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه
لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو رويدا
زيدا اي خذه ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال

[margin: يعني الشروح مثله / بل عارضته بغلبة الاسمية منه]

[margin: ومما اشتغل من الصوت كهيه فانه معمول مستقل فلا يتصور فيه التقدم منه]

وقوله

وقوله نحو هلم شهداءكم اي احضروهم ويجي لازما بمعنى اقبل
نحو هلم الينا واصلها ها لم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند
الكوفية ومعرب عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها استعمالها كما سبق
في قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما
هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف هلموا الي احوايجكم وهات شيئا
اي اعطه وحيهل اصلها حي هلا التركيب اي ايته وحي وحده بمعنى
اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد جاء متعديا
بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه
فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حي هلا بزيد اي بذكره
وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اي
دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ودونك عمرا اي خذه و
تراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو آمين بمعنى استجب ووراءك
بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني
وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو
اي افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قرب وغير ذلك مثل بطآن
بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة وسكون النون اسم فعل له
وغير ذلك في الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض
تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا اخرها ولا عثرها تعريضا لمن عدها
سماعية انه لم يصب ومنها اي من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر

تشبيهه في حرف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوي
بالاتفاق ولان عمله الذي ناب هو مناب به كوجل لا يعمل فيه
للتوهم ولا في الفاعل والمفعول الظاهر الا بشرط الاعتماد و
اما المستكن فلكونه امرا عتباريا يعمل فيه بلا شرط على ما ذكر
في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشباه الخ وجه الاشتراط
ما مر او الموصول ليكون نائبا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذ
الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على
انه هو العامل على ما هو رأي المحققين لا الفعل المقدر كما زعم
البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع
المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في كمه كتاب
وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وافي الدار احد وما في الدار احد
وما جاءني الذي في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع كون
الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في مثل اقائم
زيد واذا لم يرفع الظرف اسما ظاهرا فعامل في ضمير مستتر فيه
اي في الظرف مستقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف ويعمل
في غيرهما اي المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط
اما في الظرف فلما مر غير مرة واما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب
فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به نحو مررت برجل تميمي ابوه
اي منسوب الى التميم وشرط عمله اي المنسوب ما اشترط فيه اي في اسم المفعول ومنه

الاسم

الاسم المستعار نحو اسد في قولك مررت برجل اسد غلامه كاسد
على اي مجترئ ولذا اي لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه
كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى هو الله في السموات
اي المعبود لمن فيها اي يعبده من فيها لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة
نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا اي اشير اليه يوم الجمعة
امام الامير حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت او لعل زيدا
زيدا يوم الجمعة عندنا مسرورا وقال الرضي ليس المعنى على تقييد التمني بالحال
بل على تقييد جزئه اقول ليس هذا بقطعي بل يحتمل الامرين وانما لم
يقل وحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما
قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه على ان ما عداها ليس بعامل
لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا فافهم وحرف النداء
نحو يا زيد راكبا اي ادعو وحرف التشبيه لفظا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا وكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه
كما مر من مثال اسم الاشارة الا انه يؤول باُنبه وحرف النفي كما
ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي علم كاملا من قوله
ومنه كل اسم الحق له وغيره ما يعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات
الفعل كالحال والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض
لا يعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل
في ضابط كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان القياسي كما سقوا والعامل المعنوي

حيث انه معنى فعل

ما لا يكون للسان فيه حظ واما ما هو معنى يعرف بالقلب فهو اثنان
خلافا للاخفش فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة وهو كونها
صفة او تاكيدا او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله
اختلاف الحركتين اعرابا وبناء في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل
لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم باعتبار العارض فلا اختلاف
باعتبار الاصلي قال بعض الكمل وقال المص والاقرب انه هذا الرفع مثل الجر
الجواري ورفع للملائكة اسجدوا على قراءة ابي جعفر للمشاكلة والاتباع
ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز بين كلامه وقال
سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في
المعنى فيكون عاملا فيهما قال ايضا بعض الكمل **الاول** رافع المبتدا والخبر
اي ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه يرضوا الاسناد في مفهومه كما يجي يقتضي
المسند اليه والمسند الذي يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسند اليه
والثاني في كونه جزءا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد
للاسم عن العامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على ما هو المفهوم
بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفا انه لا ثوب
له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم هذا مبني على تجريد
التجريد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدأ
وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على
تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان منزلة الوجود كما ل

يقال

قوله حظ الحمد لا يكون للسان جزء وفيه
ظرف الحظ او بالعكس وفيه ما فيها ولا يكون
ثابتة وهما ظرفا بها او حظا او على التنازع
الاطوى

بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو بنصب
فلا اختلاف منه

يعني ان المراد عموم السلب لا سلب العموم
فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضي عدم وجود
عامل اصلا لان انتفاء المجموع لا يستلزم انتفاء
الجميع منه

٥٥

يقال ضيق فلان فم البئر اذا حفره ضيق الفم ابتداء او على التنبيه على ان
الاصل هو العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد عنه او المعنى
التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا
وفي اكثر النسخ التجرد اي التعري والتخلي وهو الاظهر والاول اوفق كما
في تعريف المبتدا وموافق لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي
ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون
ملحقا بغيره في العمل فيدخل في التجريد عامل مثل زيد في حسبك في مثل علمت لزيد
قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي وعمله في المعنى
ليس باصل وفي الثاني الباء زائد ملحق باصلي كذا فهم من الامتحان
لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شيء وخرج به تجريد الاسماء المعدودة
فانه ليس بعامل قبل التجريد عدمي فقد مؤثر اليس بمرضي لعدم صحة
كون الفاعل الوجودي عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله
منزلته فالاولى ان يفسر بكون الكلمة في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعل اولى ايضا انه اعتباري
فقد مؤثر اليس بمرضي لعدم صحة كون الفاعل الوجودي الخارجي اعتباريا
فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم **والثاني** رافع الفعل
المضارع وهي وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم
كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني رجل او زيد يضرب

فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد
كما يجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لم يرفع قلت
لان مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما يجيء وذلك الوقوع
اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم انما يكون اذا تجرد عن النواصب
والجوازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنها يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو
بذلك الوقوع لانه يكون كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه وهو
الرفع فيها وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف
يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج وفي نحو يضرب الزيدان واجيب عن الاول
الاخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا اضارب الزيدان ويكفيها وقوعه موقع
الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب الذي مع تقديره
فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده
وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن
الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين
فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج
الى تلك التكلفات في التقصي عنه لكن يرد عليهم ان التجرد معنى اذ كر حاصل
قبل التركيب كما في الاسم فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل

المعنوي

نحو مثل لن يضرب ولم يضرب لم يصح ان
يقال ان يضرب واقع موقعه ضارب
لعدم صحة لن ضارب ولم ضارب
منه

قوله عن الاعراب اي بحسب المقتضى ذلك لان المقتضى
له على تقديره اي الواقع موقعه فعلا هو الثابتة
الزيدية هنا ولذا لا يجعل اعرابه في مثل زيد يضرب
ورايت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب على تقديره
فعلا اسما النصب في الاخرين النصب والجر فافهم
منه

اذ الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين
منه

المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر
الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فمجموع ما ذكرنا من
العوامل على ما ذكرنا ستون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر
ومن تبعه على ما ذكروا فانه زاد ونقص اما الاول فسبعة
في السماعي الثلثة الاخيرة من حروف الجر ولا النفي للجنس واذما من كلم
المجازات واثنان في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة
واربعون في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح
والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال
القلوب ادخلها في اول القياسية وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة
اسماء الافعال ادخلها في تاسع القياسية وهو معنى الفعل واربعة اسماء
احدها عشر اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها
كاي ادخلها في الاسم التام وهو ثامن القياسية وستة منها حروف خمسة
حروف النداء ادخلها في تاسع القياسية وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم **الباب الثاني** الذي عهد جزءا من
الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل ادراكها
اعلم اولا اي قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم
تقع مطلقا مقدم على اولا كلمة او جملة كما يظهر
تقع في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد
غلام دار بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب لم تكن معمولة
لعدم العامل كما لا تكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلثة

انتفى النوع المعمولة انتفاء بعض
انتفاء العاملة

ادراكها

اعلم ان اشتغال العلم على ثلثة اوجه الاول بالفعل والثاني بالقوة
والثالث بان يكون عنهما وان الاشتغال بالفعل ان يكون بشيء ما قبلها
يجب الاصغاء اليه وجعله مغنيا عن التصريح فيه وان الاشتغال بالقوة
ويكون بشيء علم وان ما قبله ما بعده مما يجب الاصغاء اليه بالوقوف
مغني الجمع او العلم او ان يشتغل بحر واعنه كما يكون بشيء اعلى ان ما بعده
ما يجب الاصغاء اليه
منه

فلذا اقتصر الشارح
على المعنى
منه
كما مر

احتراز عن اللفظ الموضوعة فانها
مبنية عند البعض

اتفاق في قوله بان الفعل لتوقف فهم
معناه الى اخره

اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا
بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه
وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا
ومن قال الفعل موجب الاعراب فقد قصر
عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه
لما اخذ عنه حرف المضارعة الذي بسببها صار المضارع مشابها للاسم
مشابهة تامة على ما مر فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة لذهاب
سببها فوجب ان يعاد الى اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب
مجزوم بلام مقدرة منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو
موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون له اعراب
لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا اي كما لا يكون
معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى حكم على اسماء الافعال
قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها
موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة
المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان واختاره
ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب
ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض بصريح تعريف المبتدا جمعا وقال
الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه
الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل الى معنى
الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدا

لكونه

لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة المحل بافعال
محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا مثلا
في تقدير ارود ارودا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها
اسماء الافعال مبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا
اذ لا موجب للبناء حينئذ لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها
وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله
ابن هشام وهو المختار عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل
لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده كما سبق
ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وعلى ضمير الفصل
وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة او افعل من وهو ضمير
عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع
نحو كان زيد هو القائم بالخبرية لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس
فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وسميته بالضمير لكونه على
صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم
لا محل له من الاعراب قال الدماميني ان هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم
ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه على المغايرة بتغيير
الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول
والجمع بالعطف الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازني انها حرف
لا اسم موصول كغيرها اي كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا

اصلا بل المعمول مدخولها وقال الاكثر منهم وهو غير ابي اسم موصول
لا حرف بمعنى الذي في المذكر او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا
دائما فلا بد لها من اعراب مع انه ليس فيها بل في مدخولها فبين وجهه
بقوله اعطي اعرابها اي اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقال ما بعدها
من الفعلية الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة
الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اي الذي
معمول لكونه فاعل جاءني والثاني اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا و
اما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيدا فلا شك انه معمول مرفوع
وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان غير
الذي الى اللام وضرب الى الضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول
اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف وهو اللام وان كان في
المعنى والحقيقة اسما والثاني ضرب في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان
كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي
من الاول الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي فالاعراب
(وهو الذي ضرب منه)
في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس
بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه آنفا من الرضي فافهم
ولا تكن من الغافلين والثاني من الاثنين الفعل المضارع
اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد او لا لانه بعد الوقوع

منعوا له اللازم انعكس اي عكس ترجيحا
وهو الضارب ولا اعطي الاعراب على اللام
لانه حرف التعريف صورة واعطي الاعراب
على ضارب لانه اسم صورة فافهم

جانب اللفظ الاسمية على جانب المعنى الفعلية
التوصيف بمنزلة العلة للترجيح

لان الاعراب في الاول محلا ليكون [illegible]

في التركيب لا يخرج عن الجازم والناصب او الوقوع موقع الاسم و
القسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون
معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني وهو ما يكون معمولا دائما
فيكون معمولا وهو اي القسم الثالث اثنان ايضا اي كالقسم الثاني
الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب
واذا وقع بعد الجازم شرطا او جزاء بدون الفاء بقرينة المثال اذ به
لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور
ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت انت
وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب
المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع
موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك واقتل بالجزم عطفا على ضربتك
الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفي غير هذين الموضعين لا يكون
الماضي معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة
وهي على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما هو رأي صاحب
اللباب ومختار المصنف في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا
اي صريحا او لو تقديرا بدون اداة الشرط او بها او معنى والمراد ما
يفهم منه معنى مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام
في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة ومع فاعله نحو ضرب زيد
مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط وان تكرمني اكرمك

عطف تفسير في قوله او جواب الشرط جازم الافعال فتكون
[illegible]
فلا بد من التطبيق [illegible]
فان تفصيله [illegible]
الاولى المسماة بالنظرة العمق

مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية
ولا يستحق ان يعد قسما اخر من الجملة والا لاستحق بعروض
الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الجزئية او الحالية
او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد
قسما اخر من الجملة فيكثر الاقسام جدا وهيهات زيد مثال لما كان
الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل واقائم الزيدان مثال لما كان
الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان
في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او
لو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي
الجمهور وهو المشهور وافي الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير
مشتق ظرفا فادراجه اياها في الفعلية لكون الظرف في معنى الفعل
لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا
البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقاما
وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد
والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه
الاشياء استحقت ان يجعل قسما براسها فاذا مخالفة بين كلاميه
في كتابيه كما ظن واسمية وهي الجملة المركبة من المبتداء والخبر او
من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان
اريد بالجملة مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له

اي للفظها من اعراب لكونه في الاسم المفرد لكونه مؤولا به كما
يشير اليه بقوله اي بهذا اللفظ حتى يجوز وقوعها اي الجملة اريد
بها لفظها في كل ما موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة
مبتداء وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكورين المفعول واسم
باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي بهذا اللفظ
ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل ومنه اي
مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها معمول القول نحو قوله تعالى
واذا قيل لهم امنوا لكنه موقعه ليس موقع المفرد بل شدك
اليه كسر ان فيه كما سبق ولذا افصل عما قبله عنه وكذا اي كما ذكر في
الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد
اريد بها معنى مصدري اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او التخفيف او
ان بالفتح والسكون او ما المصدريتين صفة للاخيرتين كقولك
بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
اي صيامكم فهو خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة
دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو الجملة التي
اضيف اليها من الجمل التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث
المدلول عليه ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير
اللائقة ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة واراد تهما
تقتضي امتناع كون الزمان على ما صرح به الفاضل في حاشية انوار التنزيل

ولو اسم فعل او صفة مصدرة بكلمة الاستفهام والنفي

يتعلق بالابدية
يتعلق بقوله ينفع

لان المقتضي للامتناع التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين
صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين قال الفاضل العصام ~ منصور
قبيل فاعل
اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو
الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمصحح الثاني في الامتحان
والظاهر انه الجملة بلا تاويل كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه
فيما علقته عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالف
وفي كلامه في موضع اخر اشار اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو
قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اي الامر بمعنى الاستواء نعت به كما نعت
بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم
متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله ءانذرتهم ام لم
تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل او انه مبتدا وذلك جزء قدم
عليه اعتناء بشانه فالجملة خبران اي ان الذين كفروا استعلوا سيان
عندهم في عدم جدوى اي انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى
ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام
مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد
الامر والنهي عن معنيهما في قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما
عدل عنه الى الفعلية لما فيهما من ايهام التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة
ومعادلها عليها للافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه اشارة
ونحو قول المنزجي راي المعيدي والمحقق وقد بلغ اليمين كلامه ما يجب

ولتفاعل فيه فيكون خارجا عن المضاف اليه

فان في الامتحان في تعريف المضاف اليه شيئا اي لفظا
وقال فيما علقت عليه ولم يشترط بالاسم لاحتياجه الى
التاويل في الجمل المضاف اليها

اي فاقول ايهام التجدد لان حقيقة انها تستناد
الفعل المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار دخول الزمان
الذي من شانه التغير والتجدد في مفهومه او
باعتبار الماضي هنا بمعنى المضارع الذي يفيد الاستمرار
التجددي بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضي ليفيد
ان الانذار كانه وقع وههنا ليس كذلك كما لا يخفى

فلم يبق ما ينبه عليه من اقتضاء الصدر وكونهما لاحد
الامرين او الامور فيصح كون مدخولهما فاعلا
للاستواء او مبتدا مخبرا بالاستواء

الذي هو طلب تعيين احد الشيئين المستويين او
الاشياء المستوية في علم المستفهم على معنى انه يعلم ثبوت
احدهما او احدهما من غير تعيين وانما يستفهم لطلب التعيين
فالمجوع بمعنى اي بجوابه بالتعيين فلا مدخل فيه لاستفهام
كذا ذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل فلا يكون
ذكرهما في بيان التجريد عن الاستفهام الانفراد بالحمى زعم
الفاضل العصام

لم يقل لافادة الاستواء المختص بالحقيقة
بدونه فيكون دخولهما كانه قبل السنويات
لا لافادة ابتداء او في صحة الوقوع حتى وي
في علمك او ثبوتات في عدم
قوة ما

لان الاستفهام اولى بالفعل
الكائن فيها
تسمع

تسمع بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة التامة والزمان واريد به
معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتعريف الآتي وجه العدول
مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله
لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير معد على طريق
الترخيم بحذف تشديد الدال حذرا من استثقال الدالين مع ياء التصغير خير من
ان تراه جزء وهذا مثل لمن خبره خير من رؤيته اي سماعك وهذا
الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه
غيره مما سبق والواقع في غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة
في احدهما لفظها وفي الاخر معنى مصدري وذلك الغير هو الموضع الذي
اريد بها فيه معناها المطابقي لا يكون له اي للواقع في ذلك الغير محل من الاعراب
الا ان تقع اي الجملة خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة الاسمية
او خبر الباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة
خبر لهما مرفوعة المحل او تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبر
لباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علمت زيدا
عمرا ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرا بكرا ابوه
قائم او تقع الجملة معلقا عنها نائب الفاعل نحو علمت اقائم زيد فان
اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والاسمية او تقع
حالا نحو جاءني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة في هذه المواضع
من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا للشرط جازم بعد الفاء

الذي يجيء للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه ويجيء
تفصيل ما يؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب
او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية
مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها
معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدها
جوابا لشرط جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع
الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا ويجيء الفرق بين المحلي والتقديري
او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة
لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه
او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او معطوفة على جملة
لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او تقع بدلا من
احديهما اي المفرد والجملة التي محل لها من الاعراب لكونها اوفي منه في
تادية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى
في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله
تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لكونه اوفى في تادية المراد الذي هو عدم حصول
الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه
يدل عليه التزاما وبيان لها على وجه كما صرح به الفاضل العصام في

حاشية

وان كان الجزاء مضارعا بغير سين وسوف
ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء
مع الرفع ويجوز حذفه مع الجزم

وان كان الجزاء جملة اسمية او ماضية متصرفة و
غير ذلك يجب وقوع الفاء فيه

حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها
المعانيون فهي مما ليس له محل من الاعراب ومن اوردها في النحو فانما
قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا التمثيل لما هو تابع
لما له محل من الاعراب او تاكيدا للثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب
نحو زيد يضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي الثانية
لخفائها على راي اي راي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب
وقال في بيان الفرق بينه وبين البدل انه لا يكون جملة ولا تابعا لها
كالنعت بخلاف البدل وقال في بعض آخر ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع ان كان اعرابه رفعا
فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين
احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله
على وجه الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه
الجملة اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان قسم في تاويل
المفرد فيكون لها اعراب في كل موضع كالمفرد اذ الكلام في الالفاظ الواقعة
في التركيب وذلك القسم ايضا اي كالجملة مطلقة قسمان الاول ما اريد
به لفظه والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح بها
مع ظهور مقسميها لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر ان هذا
قسيم القسم الاول منها لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل النحوي
المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون معمولة في جميع المواضع

المستقلة لها بالافادة الاتي خمسة مواضع خبر اي خبر كان ومفعول

ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا وحال وتابع لمفرد

او جملة لها محل من الاعراب ثم اي بعدما علمت ما لا يكون معمولا و

ما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول بالاصالة ومعمول بالتبعية

اي بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك بين الواحد والجماعة النوع

الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع و

منصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة ثمانية منها اسماء اربعة

اصول واربعة ملحقة بها وواحد منها الفعل المضارع الاول الفاعل

قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية

التي هي اصل الجمل لانها اشتهر اجلالا اول جزئيها الفعل وهو النسبة

الى الفاعل معتبرة في وضعه تقتضي الارتباط به من اول الامر بخلاف

المبتدا فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله

اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول موجبة بقوة

عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا [...] و

هي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا الذي لا نزاع

في اصالته بالنسبة الى ساير المرفوعات غير النايب يثبت اصالته

بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته بالنسبة الى النايب فغني

عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل

في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد

ومشتق

ترك تعريف ما اشتمل عليه الفاعل كما في الكافية لانه مع اختلاف كما فيهم من الشرح لا احتياج اليه هنا لانه يتبين العامل على وجه يعرف منه المرفوع مثلا بوجه يمكن ان يبحث عنه وتمام المعرفة بالتعديد لا بالتحديد والمثله فتدبر • احمد •

قيد به لئلا يشكل بمثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بجزء الفعلية

ومن آثار قوته انه يغلب على عامل المبتدا او نسخة

ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق

وفيه ان افادة هذين الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي

المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاصالة في كونه مسندا

اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما عليه بما عن المطلق بين

هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل ما اسم مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم

اسند اي نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اليه اذ منه ما ليس له نسبة

تامة اليه الفعل الاصطلاحي خرج به بقوله او ما بمعناه المبتدا لان

ما اسند اليه ليس بفعل ولا بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع سواء

قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب التام خرج به

ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عند البصريين بل اسما له كما مر المعلوم

خرج به النايب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام لاستلزام ايهما دلالة

الالتزام مهجورة في التعريفات على ان اغناء المتأخر عن المتقدم

مما لا باس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات والمصدر

واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع

اندفع ما اورد في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول

فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه

فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد

الصحيح ما نسب اليه الموصوف او شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه

ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع لا يفيد المبتدى في التنزيل لان

الغرض من الحد معرفة المحدود لاجراء اعراب مخصوص وهو الرفع فيها
ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد تبين في هذا الكتاب
اولا كونه معمولا او مرفوعا بعامل ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام وتفصيل
وتمييز بعضه عن بعض فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا
ان مثل هذا مفيد لمن عرف المرفوع او المنصوب سابقة او غيرها
واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق
فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند
اليه الفعل التام المعلوم وقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه
نسبة تامة انه جملة فعلية ومثال ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير
تامة نحو زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك وهيهات زيدا اي بعد
مثال لما اسند اليه ما بمعناه من اسم فعل اسنادا تاما لما مر انه جملة
فعلية **والثاني** من السبعة نائب الفاعل عدل عن قولهم مفعول
ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر فانه لا يتناول
نحو درهما في أُعطِيَ زيدٌ درهما اصلا بخلاف قولهم فانه
يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا
يقع الفصل بين النائب والمنوب وهو ما مرفوع وقع محلا اسند
اي نسب اليه الفعل خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ التام خرج
به ما اسند اليه الناقص المجهول خرج به الفاعل او ما بمعناه من

اسم المفعول نحو ضُرِب زيد نحو امضروب الزيدان ونحو زيد مضروب
او مضروب غلامه او هاشمي ابوه ولا يكونان اي الفاعل والنائب
الا اسمين او ما في تأويلهما اي الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما
مسندا اليهما غير الاتي النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق
ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل
نحو مر بزيد فيجب افراد عامله اي النائب الذي هو جار ومجرور
وتذكيره لانه من حيث انه هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا
فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى
او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان
كلا منهما اذا كان ضميرا مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع وان كان
مؤنثا يؤنث ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل
لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب
لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب ولا
حذفهما معا لكون النسبة مأخوذة في مفهوم عاملهما وضعا سوى المصدر
فلا يفيد بدونهما الا من المصدر وقد مر بيان حذفهما معا منه وكل
منهما من الفاعل والنائب قسمان مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر الذي
هو قسم منهما ايضا اي كل منهما على قسمين مستتر اي منوي غير ملفوظ
حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بملفوظية لوجود اثار اللفظ فيه

اي البدل وعطف البيان
اسكن انت وزوجك الجنة

من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا عليه في غير ذلك وبارز متصل بقرينة
ما سيأتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا
كالضمير قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لا الى الاسم الظاهر كما جائز الاستتار وجائز الاستتار بحيث
يسند عامله تارة اليه وتارة الى الظاهر والاول اي واجب الاستتار يكون
في المتكلمين اي المتكلم وحده مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر
ولو امرا او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل
عند الجمهور كما يجيء ومن غير الماضي فان كلا منهما يبرز في المتكلمين و
المخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى
المضارع وما يتوقف عليه من الامر والنهي فلا يبرز في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر
مع كون كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبتدأ الكلام والمخاطب
منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجة عنها فان
البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي اي المضارع الذي فرع الماضي منه فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل
به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد
مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا بالمساواة
بين الاصل والفرع في الاستتار في الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذي فرع
بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا
لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما تقتضيه صيغة التكلم والخطاب
اي الغائب الفاعل
فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم

معه

ومع ذلك لم يترقا من درجة النقل م

اي المضارع وما يتفرع عليه م

معه غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر واسم فعل الامر نحو نزال بمعنى انزل
وصه ومه بمعنى اسكت واكفف وكذا حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار
في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفي افعل التفضيل في
غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر كما سبق فيجب الاستتار نحو زيد افضل
من عمرو وفي اسم الفاعل واسم المفعول وما كان بمعناهما كاسم المستعار
والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر اذا لم يوجد شرط
معمول او فيه وجب
عملهن في الفاعل ولو حكما كما في اسم المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد
فلا يجب الاستناد بها تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسنادها
الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما يشبهه
لينحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو جاءني ضارب
او مضروب او اسد اي بحتري ناطق او هاشمي منسوب الى هاشم او حسن
ونحو في الدار زيد فان زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله
انما اعاد نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جاءني لدفع توهم ان
لفظا
يكون زيد معطوفا على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءني ثم
ان في كون هذا التالي واجب الاستتار بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز
عمله في زيد عدم جوازه في ظاهر اخر عند جعل زيد مبتدأ مؤخرا لجواز
في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز ههنا لتقدم زيد رتبة
دون جعل فيما سيأتي مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في
الدار غلامه والفرق تحكم فافهم ويكون في تثنية اسم الفاعل والمفعول

وانما اختص هذا بالنحو والاختصاص لاختصاره
بالنسبة الى المفصل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة اليها
منه

مذكرين او مؤنثين وجمعها السالم مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا
مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ولا بعدمه وسيجي في
كلامه ما يدل عليه المقام كما لا يخفى على ذوي ومن قال مذكرا او مؤنثا
فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على د وكلا فيهما
وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتها وجمعها السالم كتثنية الفعل
وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم
تعدد الفاعل في الظاهر والتقدير البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتها و
جمعها اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنية وجمعه للمشابهة المذكورة
نحو جاءني رجلان ضاربان او مضروبان او رجال ضاربون او مضروبون
ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد
في عدا وخلا فعلين وهو الاكثر احتراز عن كونهما حرفي جر اذ لا يتصور
الاستتار فضلا عن الوجوب وفي ما عدا وما خلا ما فيهما مصدرية
مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفي جر وفي ليس ولا يكون في باب
الاستثناء اي حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب
ليكون كالا في عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصور تصرف
الافعال نحو جاءني القوم عدا اي جاوز الجائي منهم زيدا او ليس
الجائي منهم زيدا او لا يكون الجائي منهم زيدا والتفصيل سيأتي في بحث
الاستثناء والثاني اي جائز الاستتار يكون في الغائب المفرد والغائبة
المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائبة المفردة

يهند

صفة جميع

شواء كان شرط العمل او لا صح
يعني صرف الشارح الاول الى مذكرا او مؤنثا
قوله مطلقا

وهو جمع ما في تثنية وجمع حرف دال على تثنية
الفاعل لا فاعلا او جعل المظهر بدلا عن المضمر صح
عبارة عن تعدد الفاعل

ولذا لم يتعين بتعدد فعلين كما قيل عدا
وخلا بدون ما صح

يهند ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة
ويقال ضرب زيد وكذا البواقي فانه يقال الهند يضرب او ليضرب او لا
يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر
فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل وفي شبه
الفعل عطف على قوله في الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناها والصفة المشبهة والظرف المستقر اذا وجد شرط عمله
في الفاعل الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل و
المفعول وجمعها فانه يجب الاستتار فيها مطلقا وقد اشار اليه فيما
سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب او جلد ناطق
او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقي
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او جلد غلامه ناطق او هاشمي
غلامها او حسن غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر فيه الضمير
لما مر آنفا وانما البارز المتصل ففي تثاني الافعال وهو اي البارز
المتصل الذي في تثانيها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم
مزيدة لدفع الالتباس بالالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه
التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع
مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة التثاني في كون
الفاعل في كل منها الالف نحو يضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا
ولا يضربا ولا تضربا وفي جمعها اي الافعال المذكر وهو اي البارز

وافعل التفضيل

اي سواء وجد شرط العمل او لم يوجد صح

اي فاعل
اي فاعل

المتصل الذي في جمعها المذكر الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا
بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد تثنية
ولئلا يلتبس بهو والاشباع في الوقف في المتكلم وحده وحذف الواو
لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالاخر حتى جعل بعض
مجموعها حقيقة ولا يوجد في اخر الاسم واو قبلها
مضموم لاستثقالها ولم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف
الالف مكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها وسكون الميم لان
ضمها لاجل الواو لما حذفت بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون
وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا وفي جمعها اي
الافعال المؤنث وهو البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث النون نحو
ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتمن حملا على
التثنية وقلب الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم ويضربن وتضربن
وليضربن اضربن ولا يضربن ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثاني
والجموع ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع
بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغته
علامة التثنية والجمع كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا كان او
مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيهما
التاء نحو ضربت ملتبسا بحركات التاء الثلثة والمتكلم مع غيره في
الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه

مز

مز وفي المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها
الياء عند الجمهور انما ابرز فيهما لئلا يلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس
مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر الاصل القوي لان الياء وان
كانت اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث
فناسب المؤنث الذي هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا
وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم
يبرز لم يبق الاعراب بالحرف لان كونه ضمير المفرد مع كونه انقل من
الالف الذي هو الضمير المثنى مخالف للقياس لكون الاول اخف من
الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب
الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين و
اضربي ولا تضربي **واما المظهر** الذي هو الفاعل ونائبه فقطع
عن البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليه اي الى المظهر العامل يجب
افراده اي العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه
فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه او بالتكسير خرج عن الموازنة
اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة
الآتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا
فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر والسلم يهكذ المستفيد من كلام
في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب اللفظ
لو ثني او جمع او التاويل البعيد كما مر في الموازن المشابه وغيبة اذ

المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر كما سبق ولو كان المظهر
مثنى او مجموعا فوجب الافراد لو مفردا اذ لا وجه لعرض حالة التثنية
بدلا على ماهيته الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع نحو ضرب
الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا لا لفظيا وكائنا
من الادميين لا من غيرهم كناقة مفردا او مثنى لا جمعا متصلا بعامله
فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان بهذه النفيات لا يجب تانيث
عامله بل يجوز الوجهان كما يجيء يجب تانيثه اي عامله ابدا بتانيث
الفاعل اذ الامر انما كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم و
التعجب لا يجب تانيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحق
به ما هو علامة لغيره كنعم المراة هند واكرم بهند ويجوز نعمت
المراة هند واما فعل التعجب فلا تغير اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت هند
او الهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين مفردا
او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل وزيد ضاربة جاريته بالرفع مثال
لما عامله موازنه وكذا اي كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر
ما ذكر يجب تانيثه ايضا واذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من
الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تانيث الفاعل من اول
الوهلة حال كون ذلك المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند
الى ضميره لا يجب تانيثه كما يجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال
لما اسند الى ضمير الحقيقي من الادميين ونحو الناقة سارت او سائرة

من غير

من غيرهم والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي و
في الاسناد الى غيرهما او لو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب
اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك الغير سواء كان
مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الادميين او كان منهم
ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا
بعامله وما كان ضمير ذلك الجمع يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان
مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره
اخرجه بقوله ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر
بشاده اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار نحو طلعت او
طلع الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سارت او سار الناقة مثال
للحقيقي من غير الادميين مفرده انما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد
بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف المضمر لعدم ما يشعر
فيه ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود تجرد
تانيثهما ونحو جاءت او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي
من الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي
لكون تانيثه بتاويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي وانما
لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث الطارئ
بالتاويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال
ونحو جاءت او جاء القاضي اليوم امراة مثال للمؤنث الحقيقي من

و ان وجب افراد العامل
لاذا اسند الى الظ

جارا ومجرورا او لا فان كان الاول فيجب
تذكير العامل وان كان الثاني فلا يخلو ح

اعلم ان الفاعل لكونه لا يخلو اما مضمر او مظهر يعني
ان لا يخلو العامل من ان يسند الى المضمر او المظهر
فاذا اسند الى المظهر فلا يخلو ح ان يكون جارا ومجرورا او لا
فان كان الاول فيجب تذكير العامل وان كان الثاني
فلا يخلو مذكرا او مؤنثا فان كان الاول فيجب تذكير
العامل وان كان الثاني فاما ان يكون منفصلا من المذكر
ام لا فان كان الاول فيجب الشروط تانيث العامل
وان كان الثاني فاما ان يوجد فيه الشروط المذكورة
ام لا فان كان الاول فيجب ايضا تانيث العامل
وان كان الثاني فيجوز الوجهان واذا اسند الى المضمر
فلا يخلو ان يكون ضمير المذكر او المؤنث فان كان الاول
فيجب تذكير العامل وان كان الثاني فلا يخلو ان يكون
ضمير جمع المذكر المكسر العاقل او لا فان كان الثاني فيجب تانيث
العامل وان كان الاول فيجوز الوجهان يعني ان يكون
مفردا مؤنثا او جمعا مذكرا لكن يجب كون احدهما لا
على التعيين والتخيير بينهما

سند

اي المؤنث الحقيقي و المؤنث اللفظي

اي يجب كون العامل مؤنثا

اي الفعل المتصرف

كما في الصيف ضيعت اللبن

اي جميع المذكر العاقل

اي تانيث الضمير المؤنث

اي الناقة والشمس

في الاعتبار

اي فلا اولوية بين الحقيقي واللفظي واما غير الادميين

الادميين المنفصل عن عامله وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا
حقيقيا من الادميين لضعف الاعتناء بتانيث العامل لانفصاله
عنه بهذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد
اذا سميت به المراة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الالتباس
كقالت اليوم زيد لكن لم يتعرض به لندوره والرجال جاءت اوجاء
مثال الضمير جمع المذكر المكسر العاقل وجاءت اوجاء الرجال مثال الجمع المذكر
المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه
من الغير الحقيقي وسيجي وجه تانيث ما اسند الى ضميره وجمعيته ولما
فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف معرفة بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى عامله على معرفتهما او بمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام
تعرف بملكاتها قال والمؤنث في عرف النحاة ما فيه اي في اخره
علامة التانيث بقرينة تفسيرها اذ المغيرة به لا تكون الا في الاخر
والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت
ليس بعلامة التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا او تقديرا اي ملفوظة
او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء
مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على
الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد
يرجع التاء في بعضه شاذا نحو قديمة ووريئة فظهر ان ادخال نحو
عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنث

كما ادخله الفاضل الجامي بان جعل اللفظي اعم من الحقيقي والحكمي والعجب انه شارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل هنا وجعله شيئا كلام المص منه

الصيغة اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهي
وانتِ بالكسر وياء مثل تضربين ونون مثل ضربن وتا وته وهذه
وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرا قلت كون التانيث
فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة
وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة
حاصلة وتمييزها عما عداها فالاسمي يقصد به تحصيل الصورة فلا يرد
ان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التانيث وبالعكس
كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا
او الالف المقصورة او الممدودة لكان احكم وهي اي علامة التانيث الموقوف ف
عليها حال كونها هاء ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف قف
عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت
وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التانيث مقدرة
فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس مثال لما فيه التاء تقديرا
بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء
بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر
والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول الحقيقي والثاني لغيره والالف
الممدودة نحو حمراء وصحراء وهذا اي كون المؤنث بعلامة التانيث
لفظا او تقديرا جار باعتبار الغالب في غير ثلاثة بالفتح والزائد عليه منهما

كما ادخل الفاضل الجامي بان جعل اللفظي اعم من الحقيقي والحكمي والعجب منه انه شارح الاول وحيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل وبعده وجعل شيئا كلام المص منه

كارض ونار من الثلاثي ويوقف عليها اي على التاء هاء منه

تصغير مصغر الاخت والبنت اخيتة وبنيتة منه

الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبار التانيث الجماعة ومؤنثها بحذفها
اي التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان المذكر
تقدما بالشرف والزمان فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم
الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد منها
الى تسعة مع عشرة اثبت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر ابقاء له على
حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي
التانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة
لكونهما من جنس واحد وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من
جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لازمت الوسط لعدم
معرض بها وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما
كانت كجنس اخر وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض
التاء وليس الاولى احذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم
الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقيض نحو ثلثة عشر
رجلا وفي الثاني اي اثبت التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث نحو ثلث
عشرة امرأة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول
ابقاء له بحاله الذي قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع
وهو اللبس والتانيث اي المؤنث الحقيقي وتانيث ما بازائه اي بازائه
ذكر في الحيوان بخلاف نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر اعلى المجرد
عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها

رجل

رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي
الحقيقي يعني ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تاء تانيثه في لفظه فقط
بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو غرفة مثال
لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا
ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف بعض احكام الفاعل بالنسبة
الى العالم على معرفتها او بمعرفتها يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد
بيانهما ولكن لما كان الكثير من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله على
التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع تغير للجمعية فخرج نحو فلك
لان تغيره بعد الجمعية للتغير صيغة مفرده ولولا ذلك التغير تقديرا
كفلك فان ضمة مفرد كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والقاضي البيضاوي
لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما
ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريف صريح يكتفي به فينبغي
ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم
فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الاخر لا يعد عندهم من تغير
الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي
نحو رجال والاعتباري كاساورة واناعيم وكعباديد بتقدير له
عبدود ... لما ظهر من تعريف المكسر السالم ما لم يتغير صيغة مفرده
للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه
لما مر ان المذكر تقدم شرفا وزمانا ما اي جمع لحقه في اصل الوضع اخر

ط
مثال المذكر لان العدد يتبع مفرد المعدود والمعدود هنا رجال ومفرده رجل وهو مذكر
شارح الاول

غ
مثال المؤنث لان المعدود هنا نسوة ومفردها امرأة وهي مؤنث وانما اعطى التاء في ثلثة الى عشرة للمذكر اعتبار التانيث الجماعة الحاصل للمذكر ولم يعط للمؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث ولم يعكس الامر لكون المذكر اسبق
شارح الاول

الثلثة المفردة الى العشرة بالتاء في المذكر وبحذفها في المؤنث ويميز بمجموع مجرور والثلثة المركبة مع العشرة الى العشرين بالتاء في المذكر والحذف في المؤنث في العشرة بخلافها والثلثة المركبة مع العشرين واخواتها كذلك والمعدود على نسخة كذلك واخواتها مميز

وهو ثلثة عشر وامثالها المركبات الى تسعة وتسعين مفرد منصوب ما فوقها مفرد مجرور

مفرده كما انه يتغير اخره كما في الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق تحد
على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحق اخر مسلم مثلا
لا اخر مسلمون ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد
به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته
وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع بل اما الاصل واما الدال على المفرد حقيقيا
كمسلمين او اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين
فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث ،
دلالتها على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد
لايامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسع كذا ذكره
المص في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع كايامنين مثلا
على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما قبلها للمجانسة لفظا
نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة
ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل
انما لحق بهذه الحروف ليفيد المجموع واللواحق وحدها ان مع مدلول
مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فالنون
تحذف فيها لشبهها بالتنوين لا لقيامه وقد سبق تحقيقه
وحذفها فيها لا ينافي كونها جزء من الدال كالرحيم والعجب من الشارح
الاول حيث تبع الفاضل الجامي في شرح كلام المص على خلاف مراده وهو
في الاكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم

ما

ما جمع لحق اخر مفرده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كصواحبات مؤنثا
او مذكرا كما في قوله تعالى اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة
والغلبة الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد
بزائدتان ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف
في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق
وهو الطريان الشيء كما هو الشايع في السنتهم على ما ذكره الفاضل العصام
نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اسم لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبا ريا
كرجلا رجال
نحو جمعا ندا غانم يقبل اخره لمثل ما مر لكن ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه
انه لحق اخر مفرده الف او ياء كالجمع لان مسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان
مفرد مسلمون فينبغي ان يقول اخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
العصام ولم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف الجمع السالم لا ينتقض تعريفه
بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص
على ما هو الاصل في الاضافة فيئول الى ما ذكره الف او ياء مفتوح ما قبلها
اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا
في الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع
عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس لان التثنية لكونها اكثر
اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة للتعادل انما لحق بهذه الحروف ليفيد
المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس
فقط ثابتة في غير الاضافة وفيها تحذف لما مر نحو مسلمان ومسلمين

وكل جمع سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير
جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم
فيجب تذكير عامله ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب
التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة واحده والمراد
به ما لا يكون مشابها بالمكسر ولا على خلاف القياس والا فيجوز التانيث
فيه مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى امنت به بنوا اسرائيل و
الاول في حكم الابناء والاخران في حكم الجمع بالالف والتاء فتقول
جاء المسلمون او جرى قاعدة مر وجه الاول مثال لما عامله الفعل والثاني
حذف النون بالاضافة
لما عامله موازنة واذا اسند اي العامل الى ضميره اي جمع المذكر السالم
يجب كونه اي العامل وارجاع الضمير اليه باء باه السابق واللاحق
جمعا مذكرا بان يتصل به الواو الضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء
اذا كان العامل فعلا او باتصال به اذا كان العامل فعلا او باتصاله به
بعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما وان الجمع في الحقيقة هو هذا
الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان العامل مشتقا غير
الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو
المسلمون جاؤا او يجيئون او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل
اذا اسند العامل الى ضميره يجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا ايذانا
بتانيث الضمير المسند اليه الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا
سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال

الواو

فيجرد نوع من نوع والتانيث نوع نقص
لان القياس في الجمع بالواو والنون اذ الا ان ما اريد
جمعهما ان يكون مذكورا عاقلا وهذا مفقود
فيهما على خلاف القياس
فانه جمع ابن فهو من حيث انه جمع بالواو والنون
او بالياء والنون جمع المذكر السالم لكنه
مشابه لانه جمع ابن

الواو الضمير به والمراد بالواجب ههنا الواجب المخير وهو الواحد
المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما و
لذا عطف باو ههنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو نحو الرجال
جاءت او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر ليفيد كمية لكان اولى
وغيرها اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل من الجموع
وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء او غيرهم من الحيوان
او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا
اذا اسند الى ضميرها نائب الفاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضمير الى العامل
يجب وجوبا بالتخيير كون عاملها اي ضمائر الجموع المذكورة مفردا
مؤنثا لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او جمعا مؤنثا سالما
او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع
المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته
في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي وضع لجمع
المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير
به بعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل
كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا اذا اسند الى ضميره جمع المذكر
الغير العاقل مبهم لجواز كونه جمعا مذكرا مكسرا كالافراس ذهب ولو
قال او جمعا غير واوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واتم
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال

جمع مذكر سالم عاقل مسلمون جمع مذكر مكسر عاقل رجال
[illegible]
جمع مؤنث سالم عاقل مسلمات جمع مؤنث مكسر عاقل نسوة
[illegible]

ما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما اسند الى ضمير جمع المؤنث
المكسر العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الخ ومثال المسند الى ضمير جمع
المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن
الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت الخ والاشجار قطعت او قطعن
او مقطوعة او مقطوعات مثال ما اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
الغير العاقل من الحيوان ومثالها اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان
نحو الافراس جاءت الخ والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق
عليه لفظ المبتدأ ولما كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين
مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد كما في المستثنى اراد ان يقسم
اولا الى نوعين ويعرف كل منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن
لكل قسم اسم مخصوص كما في المستثنى قال النوع الاول الاسم لا الصفة
بقرينة المقابلة او الاولية واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص
ضارب نعم يراد به ما يقابل الفعل والقصد عند من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المتردد بين
كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة بعد المسند اليه خرج به المجرد و
النون اللازم من المبتدأ واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة
في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل
لفظي اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر و
اخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها

اذ لا صفة الا وهي جارية على موصوف محقق او مقدر منه

والمراد بالعامل اللفظي ما يكون موجودا في اللفظ او مقدرا منه مثل بحسبك درهم شارح

اي المفهوم ... الذي ليس بصفة او المطلق ... على الشارح منه

نحو زيد

نحو زيد قائم وحق انك قائم الاول للاول والثاني للثاني
ولا بد له للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة بدونه والنوع
الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مخصوص
فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقريشي
اخوك والمستعار نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا
كالهمزة وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب البشران
وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا وان او
اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة
اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفي والف الاستفهام م
والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام وقال المصنف في
شرحه لفظ الحرف خص بحرف وبقي غيرهما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ
كلمة ههنا لكان اخصر ايضا فافهم رافعة لظاهر المراد ما لا يكون مستكنا
فيشمل الضمير المنفصل مثل اراغب انت عن الهتي ثم انه ينتقض التعريف
منعا بنحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة
بعد الاستفهام مع انه ليس مبتدأ بل هو جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم
بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى
وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى
اذ الاستفهام داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان
فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه زيدا قائم ابوه فلا يجوز

فالمرفوع بعد الجمع والرفع جار في الاستعمال ... منه

لكونه فى صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا
لم يجئ فى كلامهم زيدا قائم ابوه كما جاز زيدا قائم ابواه كما صرح
به الفاضل العصام ولو سلّم فلا خفاء لانتفاع الانتقاض لكونه يلزم
التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلان جعله مبتدا ملا يغنى
عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب
الذي استحقه المجموع فى لفظها فى غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت
مبتداء يكون اعرابها فى هذه الحيثية فى لفظها ومن حيث كونها خبرا
فى محله ولا خفاء فى كون هذه تكلفا واما اذا لم تجعل مبتداء بان
حمل على التقدير الاول كما زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا
فلانه اذا جعلت مبتداء يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم تجعل بان
حمل عليه ايضا يكون مفردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد
والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون
المسند مبتداء خلاف الاصل حتى قيل انه مبتداء اضطراري بحيث
لو وجد ههنا وجه آخر لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه
بانه مبتداء ولا خفاء فى وجوده ههنا وفى ان الحكم به تكلف وليس
هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدما والمبتداء
مؤخرا خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتداء كذلك فبالنظر
الى الاول جعلت مبتداء لوجود الاضطرار فى الجملة وبالنظر الى الثاني
جعلت خبرا واحدهما يغني عن الآخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت

نحو اقائم

اي ولو سلم كون التقدير زيد
قائم ابواه

وانما جعل فاعلها لان لها شبها بالفعل ومن ثمة
لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام والاضافة
ولا مساغ لكون الموصوف خبرا مع نكارة المبتداء
عين شرح
البردوي

نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما متعينة
للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها
مبتداء اذ المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذه المبتداء لكونه بمعنى الفعل
لكون الاستفهام والنفي فى الفعل اولى بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا
جعل المجموع جملة فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتداء اي النوع الاول
منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته لان السوق يفضي
اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما
التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز نحو ان كان خبر كل منهما مخالفا لخبر الآخر
يؤتى بالواو ولا تثنى او جمع نحو الزيدان فقيه وكاتب وشاعر
والزيدان عالما او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون
والاصل فى المبتداء والاولى له تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه
موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
ذكرا ليتوافقا وشرطه اي شرط صحة كونه مبتداء ان يكون معرفة
لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين
لا يفيد ولان فى تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام
وهو الافهام لان فى تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا
كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع
الحديث كذا فى شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة
الى الخبر

وانما التعليل بامتناع قيام عرض واحد فى حالة واحدة
فى محلين فقد ابطله فى الاستيعاب فى بحث الفاعل والعجب
من الشارح الاول حيث غفل عنه ولا وعلل علامة بما ابطله
بحر

من الموقة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالغرض المطلق قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص بشيء
للافادة وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا
وجه الاشتراط وغيرها ولذا شرط المحققون من النحاة اياها
دونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له
ان يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار امكان
التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل
ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط فانهم لما رأوا ان المبتدا
لا يفي قوته بالتمييز بين القيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا
امثلة لم يتخلف عنها الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه
نحو صوت بلبل شغلتني او غيرهما نحو افضل منك افضل مني فان
تقييد الجنس بجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس
المطلق فان الطبع لا يقنع به فيصح حيوان ناطق كذا الانسان
كذا مع تساويهما او تركي كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه
اي المبتدا عند قيام قرينة نحو زيد في جواب من القائم اي
القائم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدا
وهو المجرد عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكر في المبتداء وافقه المسند
به اي الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق

الاسناد

الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتداء ذكره الفاضل العصام في الشرح
خرج به النوع الاول من المبتداء حال كون ذلك المسند به غير الفعل
ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم
الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخرين
معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس
بخبر بل هو جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد
كزيد ابوك او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس
مجرده بل مع مرفوعاتها كما صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد
بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل الا ما دل على النسبة التامة كما
زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي والصفة
المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملايم لما صرح به المصنف
التعريف ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند
به غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس
بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه
وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل
ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل
قائم في مثل قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتداء كما صرح به المص في الامتحان في
تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون في معناه فيلزم ان لا يصدق

التعريف على جزء اصلا فالتخصيص بما فسر بحكم لا يخفى نحو قايم
في زيد قايم ويجوز تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد
المبتدا لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد
قايم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد قايم
ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضي و
يجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفتها
هو المراد بها يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا ليوافق الركنان و
اخصر وابرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة اسمية فلا بد في الخبر
الكاين جملة من عايد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي هي
مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون
اسم اشارة نحو الذين كفروا وكذبوا باياتنا اوليك اصحاب
النار والعموم المشتمل على المبتدا نحو انه من يتق ويصبر فان الله
لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر
في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي لانها لم تكن جزء عن
ضمير الشان انها اذا كانت جزء عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوي
بينهما لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قايم او قام ابوه الاول للاول
والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العايد لو ضمير الفظا لا معنى
يعني ان حذفه ليس منهيا القرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيا
قياسا الا لكان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء من

فاذا قصدا ان يجعل جزءا من الكلام لا بد
مما يربطها الى الجزء الاول

مما يكون ابتدا وليس عام
ممن يتفق ونصب

الاول نحو البر الكر بستين اي منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر
غيره وسماعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اي ان ذلك منه واصله اي الاصل في الاخبر والاولى له ان يكون
نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بالمجهول
كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون
معرفة فان ذا لا ينافي في الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند
المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن
يعرفهما ولكن لا يعرف النسبة بينهما نحو الله الهنا تنزيلا
للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة بينهما لجريه على خلاف
مقتضى علمه ويجوز ان يكون مثل هذا المجرد التقرب لا لقصد الافادة
ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قايم
او عمرو وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء في خبره
في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول
نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اي في وقتها كقوله اي قول
الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعايد هنا العموم المشتمل
على المبتدا فانه لا لنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم
لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا في عراض
المواكب او لضرورة اضمار الفعل الذي هو مدخول الفاء عنه



بالمعقول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اي فيقال لهم اكفرتم وان كان اي المبتدا اسما موصوفا
بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية وهي قسم منها فهي مجا
ز ان كالتسمية للكل باسم الجزء او موصوفا به اي بالموصول
المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اي بالفعل او الظرف
او مضافا اليها اي الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة
الموصوفة باحدهما ومن فرع على الثالث فقد قصر او كان لفظ
كل مضافا الى نكرة موصوفة بغير الجملة او غير موصوفة
اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها لابهامه كان كاداة
الشرط وكل من الصلة والصفة لكونهما فعلية او ظرفية هي
قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخل الفاء
والوصف في كل المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما
لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار
معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدا وكذا اي كما
جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور اذا لم يدخل عليه
شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اي على
المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدا
حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا نحو علم و
كان لانها اذا دخلت عليه فقد اعتبار صدارة معنى الشرط الذي

بشرط انه معطوف على النكرة لحذف
المضاف ولو حفظ اللام كان اظهر



اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة
فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان
المكسورة مع انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان
وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى
لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بها
ايضا لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا
الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما
غَنِمْتُم من شيء فَاَنَّ لِلّهِ خُمُسَه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم
قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي في المتن
ثم المفهوم الصحيح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه
الثلثة ومنع كان في دخوله في السائر والموافق لكلام صاحب التسهيل
ولب الالباب ومن كلامه في الامتحان جواز الدخول على خبر ليت ايضا
على ما هو الصحيح فتبين كلاميه في كتابين فتدبر ونظر فافهم نحو الذي
ياتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام الاولى او الذي
في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون التمثيل مثال المبتدا
الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخلة عليه
ان والفرار وان لم يكن سببا لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم
بها وعلى ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل فافهم ورجح

يأتيني او في الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة بها ونحو غلام
باحدهما وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال المضاف
اليها ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل
الذي يأتيني او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال الكل
مضافا الى نكرة موصوفة بغيره وكل رجل فله درهم مثال الكل مضافا
الى النكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة لا يجوز
دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز والمرفوع الخامس
من الثمانية اسم باب كان اي نوعه وهو الافعال الناقصة ولم يعرفه
لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان تدخل على
المبتدا والخبر في الاصل وتسمى مرفوعه اسماله وعلم من تعريف المبتدأ
كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان وحكمه كحكم
الفاعل في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على
عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا
وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى اخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع السادس
خبر باب ان اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا
فتذكر وامره اي حكمه كامر خبر المبتدا في كونه واحدا او متعددا او مفردا
وجملة ومذكورا او محذوفا وغير ذلك الا بعد ان يثبت كونه خبرا له
بوجود الشرائط وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابي زيد ممتنع
مع جواز ابي لكن لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه لان باب ان لكونه

مرفوع الفعل على ما سبق تحقيقه بحمل عمله الفرعي وهو تقدم المنصوب
على المرفوع حط المرتبة عن رتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة
بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه عليه لو معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا
وقوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم
فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر والسابع خبر لا لنفي الجنس اي لنفي الحكم عنه
وهو ما اسند الى اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق وحكمه ايضا
كحكم خبر المبتدا كما ذكرنا في خبر باب ان الا انها من نواسخهما لكن
لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانها اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر
وكثر حذفه لو عاما ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض
لذلك ولا يهمله فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من
الثمانية اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض
له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتدا لما مر والتاسع المضارع الخالي
عن النواصب والجوازم واما الداخلة عليه احديهما فمنصوب او مجزوم
كما مر نحو يضرب ويضربان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني
لما بالحروف واما المنصوب فثلاثة عشر اثنا عشر منها اسماء خمسة
مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الاول
منها المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
على كل فرد منه من غير تقييده بحرف او مع بخلاف المفاعيل

يريد نحو خلق الله العالم
وضربت ضربة

البافية قدمه لكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من
متعلقات الفاعل وهو اسم ما اي معنى انما ذكر الاسم فيه وفي امثاله
لان ما فعل الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ
ولو جعلها عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اي
فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه
فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول فعله
فاعل عام اي قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه او لا
فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر
من الفعل ولم يقل قام مع انه عده في الامتحان ان يراد به القيام
بلا قرينة تكلفا لا يلائم ما في الحد للمحدود باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العام لئلا ينتقض بمفعول
مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني ضربك ضربا على
تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول
اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل في مفهوم
المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عام مذكور ولم يذكر
الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول
لنسبة الوقوع الى المفعول لا النسبة القيامية على ما حققه الفاضل
العصام وقال ويصدق على مثل موتا في المثال المذكور انه مما فعله
هو المشهور
فاعل عام مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل

اللغوي لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول
نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي
للعامل المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من
انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد الفاضل
ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب انه لا يحتمل توجيها آخر
حتى يرد الله عليه ما اورده ههنا ولذا اختاره هنا فانه مما
يحتمل توجيها آخر واصلح ما لا يحتمله حيث قال عام بدل الاحتياج
فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله
اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف الظاهر اذ الظاهر ان يراد به
الاصطلاحي وقد صرح فيما علقته على الامتحان ان مجرد وروده
الاعتراض ولا يكون قرينة مذكور صفة لعامل لفظا نحو ضربته
ضربا او تقديرا نحو فضرب الرقاب اي اضربوا خرج به ما لم
يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وزيد بزيادتها اندفع الى ان
يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم القرينة وهو تكلف لا نهاية
قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثانية له اي ملابس بمعنى
ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول كليهما اما
مطابقة فيهما كضربت ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او
مختلفا كضربت ضربا او ضربت ضربة ذكره في الامتحان وهذا ظاهر ولكن
خفي على الفاضل الجامي حيث قال المراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع

لئلا يخرج نحو ضرب ضربا على صيغة المجهول وذلك
لتعلقه اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او عموم
والحمل على اصطلاح النحو مع انه لا قرينة لهذه
الارادة. منه

كونه خلافا للظاهر متحد في النوع والعدد ومعمول به المصدر
والمص حمل مراد القاضي على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد
ابن الحاجب ولاحتماله لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقي
على حاله ههنا ثم انه خرج مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان
التأديب ما يحصل الادب وهو ما يليق بالشخص والضرب وسيلة
له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كراهيتي في كرهت كراهيتي اذا كانت
مفعولا به اذ المراد بالاتحاد في المدلول ان يقصد باحدهما ما
يقصد بالاخر ولم يقصد ههنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد
تعلقه به والمراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا وبالعامل ما هو عامل
فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه
عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا للعامل ومنصوبا به ببيان جميع
العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولات
كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب عن عدم تمام منع
حده لصدقه على نحو ضربت وضربي شديد انه لم يسبق في كلامه
هذا البيان فلا يراد فيه ما يراد في كلام المص ولذا عدل
القاضي عنه في اللب هذا غاية ما يتسلى في هذا المقام والعلم
بالحقيقة عند الملك العلام نحو ضربته ضربا مثال لما هو للتأكيد وضربة
بالكسر مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك
الثلاثة دائمة بخلاف الثلاثة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال

وقد

وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي لفظ ما فعل او المفعول المطلق
هذا هو الملائم للسابق ويجوز العكس اما مادة نحو قعدت جلوسا
او بابا نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص
به لاصالته وكثرة الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل
في التعريف والفعل بدله هنا وكونه تكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا
لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه
اخصر على انه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ الحذف
بعد ذكرها لا يتصور الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قال قدمت اي قدمت
قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اي آض ايضا اي
عاد ثم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تعدده اي المفعول المطلق
او كلم ما فعل على عامله لو للنوع او العدد واما لو للتأكيد فلا لان
حق المؤكد التأخر وكذلك الامتحان ولا يلزم اي المفعول المطلق
لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر
مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم
الفعل وشبهه غير المصدر فان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان
العامل يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافهم قالوا ان اللازم
من نفي اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يكون
كون الذكر اولى ليفيد فائدته والا لكان ذكره عبثا والمنصوب
الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل في اللغة الذي الصق

هذا شارح الاول

[illegible]

به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللازم ذكره في الامتحان
وفي الاصطلاحي اسم ما وقع عليه اي تعلق به حسا او عقلا
وهو في هذا المعنى وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار
فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها
بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى
الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط لشيء على زيد لوجود
التعلق به عقلا فعل الفاعل اي حدثه القائم به والمراد بالفاعل
ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل
زيد منعا ودرهما جمعا في مثل اعطي زيد درهما اذ زيد
لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى الاخراج ويصدق على درهما انه اسم
منصوب وقع عليه فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع
الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب
زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والا لم يفد النفي نفيه وهو
على قسمين عام للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف سوى
في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به
والثاني مفعول له لا به كما في بحث حرف الجر وخاص بالمتعدي
وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز
تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد بما
ليس اسم فعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما

الا

الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه لشيء اذ
المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام
ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا اي بقرينة
نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونها نحو
فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل
القياسي وحذف فعله اي عامله من نظيره لقيام قرينة نحو زيدا لمن
قال من اضرب اي اضرب والمنصوب الثالث المفعول فيه مثل
المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة
بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل
وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما اي شيء فعل فيه اي في ذلك
الشيء مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او شبهه او معناه فالاضافة
لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو
قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم
ولولا الاسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول
عامله الذي هو الحدث مطابقة كما في المصدر او تضمنا كما في غيره
مؤثرا فيه فاء العامل او لا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول
فدخل فيه نحو صام زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضلت
انه يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث

انه وقع فيه بامن حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون
عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
لان افعال الناقصة لا حدث فيها
العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة الى القسمين
اللذين مر بيان حكم كل منهما وشرط نصبه لكونه مفعولا
فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم بخلاف
ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المص كما مر في بحث
العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في وقد مر
شرط تقديره في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول فيه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حرف الجر
ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف
فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولا وحذف
عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اي سرت في
المنصوب الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثاما غير مرة قدمه
لما مر من انه سبب الفعل ولانه بحذف اللام يشبه المفعول المطلق
حتى عده بعضهم منه وهو اسم ما اي شيء فعل الاجله اي وقع
لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته
تأديبا وخرج به سائر المفاعيل مضمون عامله اي مدلوله
الذي هو الحدث تذكرها ذكرانفا ولا يرد مثل وجدت التأديب

الذي

الذي ضربت لاجله عجبا حتى يحتاج الى دفعه بتقييد الحيثية كما في
عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لكونه مفعولا له لفظا
او نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط
تقديره ايضا في بحث حرف الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن
نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا وتركه
مطلقا اختاره على حذف تنبيها على انحطاط رتبته عن رتبة ما سبق
لقرينة اولا
ويجوز حذفه على حذف عامله لقرينة كقولك تأديبا لمن قال لم ضربت زيدا
اي ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه قيل معه نائب الفاعل
كما في فيه وله واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من
اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب
وفيه نظر ان القاعدة لا تثبت باحتمال والاسناد الى المصدر ثابت
مقطوع فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل
ذكره في الامتحان وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو
المفهوم لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر
المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوي
ولم يلفظ والحق الجواب بما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب
في المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هي له و
تقديره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على

مرجع [illegible] بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع
الى الاقرب فيؤتى [illegible] الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف
الظاهر وهو الابعد وههنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الضمير
الذي هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير عليه وفق الظاهر
فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور اي المفعول
الذي ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد العامل ٢
بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد
عدم جواز حذف المفعول معه لا كالمذكور سابقا بعد الواو وخرج
به سائر المنصوبات الحال بالواو ولمصاحبة معمول عامل فعلا او شبهه او
معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل [illegible]
المفعول الذي هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو
على العطف الذي هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون
نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك
وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق
وتجويز الفاضل الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني
تحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل
مع عدم المفارقة فيه في زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من
انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب
اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط

كقولهم

كقولهم استوى الماء والخشبة اي [illegible] لا
ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل و[illegible] اريد بالاول معنى
التساوي اي تساوي الماء والخشبة والعلو وبالثاني معنى الانتقال
فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا وما لك وعمرا
وجئت انا وزيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحب على عامله
فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب لا الواو ولانه ليس من العوامل
بل هو واسطة على ما هو الراي الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه
التقديم ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على المعمول
المصاحب لاقتضاء معنى الواو سبق القرينين ولا مع المصاحب لانه
اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضافا
اليه وكل منها لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدده مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل
واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال ق
المنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه
فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب
واقع بعد تمام العامل لانها تشبهها بالمفعول به ايضا من حيث انها
فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال
يحول اي انقلب وتغير سمي بها الوصف لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا
وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون

فلا يكون تاما مرا خلقيا فلا يقال جاء زيد احمر واطول صح

الفاعل به فاعلا والمفعول مفعولا كما ان المرقومة تدل على زمان
انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة يبين هيئة
او المفعول به لنفع الخلو فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج
بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدرية مثل ضربت
ضربا شديدا ورجعت القهقرى فانه يبين هيئة العامل بما عرفت
من ان المقيم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع
غير داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل الاوجه له
ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية اعم من ان يكون له باعتبار نفسه او متعلق
نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله
تعالى فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وسمى الاولى حالا محققة
والثانية مقدرة ومن ان تقوم له حقيقة او حكما بان يتصف
بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية
منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى
نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل
على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل والمفعول به لفظيا بان يكون فاعلا
او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى وان كان
في اللفظ جرا ومبتدأ كما في مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما

فاعل

فاعلا او مفعولا به نحو استوى الماء والخشبة قائما او ضربت
زيدا قائما درهما او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا و
ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل
اخاه وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى
هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من
الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة
كما هو رأي الفاضل العصام او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي
والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال
الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدمه هو المراد منهما وهذا
توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره لانهما
من تخصيص الامتناع بتركها وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها
وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا
وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ
فاشتراطها التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة
بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون
صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه
يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل في
التنكير ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على
العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه

٨٧

عليه كما مر ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا
عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدا على الحال
نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها
عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف
على العامل مثله ولا على ذي الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها اندفع
الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها
تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد
بان هذا منقوض بجواز منفردا كبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم
ذي الحال فيه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدي
بالتقديم ايضا لكنه لا يستمي فاعلا بل مبتداء بخلاف المجرور
فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد عليه ان يجوز التقديم
على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال
اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا
ان كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا
ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز
ذلك في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما
صرح الرضي والسيد عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من
اطلاقاتهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان

المراد

وقد يجب تقدم معمول اسم الفعل عليه

المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على
المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا
شارب السويق الآن او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا
جاءني مجردا غلام الشباب ضاربه زيد هذا مذهب سيبويه واكثر
البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول
فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه في
تعاسه كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا
ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت ولكنه لا الا بقوله تعالى
هذا رأيه
وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة والمص
لم يقيد به ولذا اخص التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون
في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته
من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى وفي هذا
الفن والاية الكريمة متاولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير
الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم من الكف فانها
اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف
والتاء للمبالغة كما في علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تقدم
فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف
بمعنى جمع ليس بمحفوظ ام ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه
حديث الحسن رض ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضاء

ديوان ابن كيسان وابو علي وابن برهان

اي يجوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر

اي بين المجرور بحرف الجر والاضافة

قال اليماني وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلثة ابنية
فعالة وفعولة ومفعالة وهذا غير تحقيق لان علامة شهادة على نحو
في مقابلة نسابة شهادة على اثبات من امام معتبر على ان الحصر في ذا الثلث
باطل لثبوت رواية

فقال كفه بحرقه اي اجعلها حوله ولو سلم فمن باب المجاز او سع من
الكف بمعنى المنع فيلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك
وارتكاب الكبائر يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن
ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من
التقدير مثل الدعوة للناس فحاليته كافة ركيكة لدلالتها على اجتماع
والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه
على ما ذكره الرضي فلا تخلو عن الابهام ولو كان المراد به افادة تأكيد عموم
الناس لكان الظاهر ان يقال الا كافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة
لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف
وتعسف لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة
اي غير مخصصة على وجه التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة
الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت
في سائر المواضع طردا للباب ورد بان هذا يقتضي ان يجب التقديم
ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه مع انه لم
يجب كما صرحوا به ويفيده قوله محضة وقيل للتخصيص بالتقديم تخصيص
المبتدا بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف
الزمان ولا يصح الاخبارية عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقة
مسلم واما في التنزيل الذي هو المراد ههنا فلا فافهم ويكون اي الحال
جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان يكون مفردا

نحو رايت رجلا عالما راكبا عصام

رايت غلام رجل راكبا عصام

اي على صاحبها نكرة محضة وهو الانسب او النكرة وهو الاظهر احمد

[illegible]

كالخبر

كالخبر خبرية لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه
في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان الجملة
مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت
جملة فلا بد فيها اي في الحال الكائنة جملة من رابطة يربطها الى صاحبها
وهو الضمير فقط في المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام في الجملة ولا
يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني عنه مع كونه و
ارادا على اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهج ما في الاعمال
من التجرد عن حرف النفي ونحو قمت واصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله متأول بتقدير المبتدا او جعل الواو في الاول
للعطف قال الفاضل العصام ولو جعل الحكم اكثريا لكان اقرب الى الصحة
ولو قيد بكونه عاريا عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التأويل
نحو جاءني زيد يركب او الضمير مع الواو او الواو وحدها او الضمير وحده
في غيره اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي
والجملة الاسمية اما الضمير فظ لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع الخبر
واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها
فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت به للاحتياط فيجوز الاكتفاء
باحدهما لوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال او على
نهجها لكن الغالب في الاسمية وما في حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد
النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كمنفي داخل على الاسمية الواو اما مع

[illegible]

الضمير لعوقه في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لدلالتها على الثبوت
غير واردة على اصل الحال او على نهجها فناسب ان يكون الرابط فيها
في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فيكتفى
بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها متقاربان
في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير لربط
الحال بذي الحال ولابد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به في
المفرد هو النصب وقد اختفي في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة
التي باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو الظاهر في الاستقلال
غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مثله
بهذه بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم
الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده
او لا يركب به مع الواو او ولا يركب عمرو بالواو وحده مثال المضارع
المنفي او جاءني زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب
عمرو بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير
وحده او وهو راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده
مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر
ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا الا بتاويل لان الشرط يقتضي الصدارة
وعدم الربط والحال غير لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي
فيربط بالمبتدا لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني
زيد

زيد وهو ان تسأله يعطك او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية
مثل آتيك وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا
ضاحكا وحذف عامله اي الحال لقرينة مقالية او حالية نحو راشدا
مهديا لمن قال اريد السفر اولمن تهيأ له او شرع فيه اي سر او اذهب
راشدا فيما يحكي فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لابد فيه من دليل
فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل
الترادف والتداخل لكنه على الثاني لا يكون مما نحن كما انه كان ضعف
ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضي المثبت لان ما ذكره في وجه
لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وفرع عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب
السابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمتميز
بكسر الياء وهو الانسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان
المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام قدمه لانه معمول
بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما اي نكرة يرفع الابهام
لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والوضعي كما ذكره البيضاوي
لان الغرض من ذكرها اخراج صيغة المشترك مثل رأيت عينا جارية
والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يخرج بقيد عن ذات
فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع

م
وحترز به عن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس
يرفع الابهام عن شيء بل هو تراه مبهم
اي البدل منه وايراد
معين

بحث الاشتمال البدل وسيجيء
في بحث الاسم المبهم التام

مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث الاسم المبهم
التام او عن ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز في نسبة كائنة
في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شئ زيد بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه
(اي طاب شئ زيد)
الابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام ويستغني
عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا سبب او فيما (يتعلق)
ضاهاها اي شابه الجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
اي ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل
مجازي في المعنى واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في
حكم الفاعل لكونها نائبه والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا والتمييز
فيه عين اضافي يحتمل لهما اي طيب ابوه لم يذكر في المشابه في المثال الذي
يكون التمييز فيه خاص للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في الجملة كما لم يذكر فيها
الامثلة التي ذكرها ههنا اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما
وابوة عوض اضافي ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن
وجها جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما غرض
غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وابوة
ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدرة
فاعل في المعنى حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا
يجب ان يكون عين الذات المقدرة وصح لا علينا كما يجب في المذكورة

بل يكفي

والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه صح

اعلم ان التمييز اما جائز ان يكون محولا عن المنتصب عنه
نحو مع جواز اضافته اليه فهو خاص به نحو طاب زيد
نفسا واما جائز ان يكون [illegible] عليه
بلا جواز اضافته اليه فهو مجاز [illegible]
ولعام نحو طاب زيد ابا واما
غير جائز حمله عليه فهو خاص
بمتعلقه نحو طاب زيد ابوه
و دارا او علما · احمد نادلي

بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في نحو قوله تعالى وفجرنا
الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل العامل لازما اي انفجرت
عيونها كما في الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولا اي فجرت
عيونها كما في شرح التسهيل وفي المص والارض مفجرة عيونا
اشارة الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم
على عامله كالفاعل وللرضي والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وغيره
اذ القول بشئ لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم
البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام اولا و
التفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء وقيل للاصالة
وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب الثامن ما يطلق
عليه في العرف لفظ المستثنى قدمه على خبر كان لانه معمول الناقصة
خاصة بخلافه ولما لم يكن تحديده مطلقة بحسب المعنى لكونه عنده
مشتركا لفظيا قسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف
كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد
معرفته بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار
الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج
عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء كان من جهة
الجزئيات كجاءني القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا
نصفه بالا او احدى اخواتها لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء

المباحث بيّنا انه فاز بعيد ولما عني الآ وقال الفاضل العصام هذا
لكن
ليس من تمام التعريف بل المزيد التوضيح فلا بأس بالنقص وعدم
التصريح ومنقطع وهو المذكور بعدها اي الآ واحدى اخواتها
حال كونه غير مخرج مدلوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار
المفهوم كجاءني القوم الآ حمارا او المراد كجاءني القوم الآ زيدا مشيرا
الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة
كالاشارة وفي الحكم بباب الآ واما في المتصل فكلاهما بباب الآ فلا يلزم
تداخل القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الآ احترز عن سوى وسوآء
وغيرا اذ لا نصب بعدها بل جرّه عن خلاف عدا وليس ولا يكون فان
النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام غير الصفة بيان للآ فع
لئلا يتوهم ان لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه للاختلاف حكمه
في كلام موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب
النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى
منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما يجي
قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته بالمفعول في كونه فضلة
لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية
فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية
حتى يفيد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وما قيل ان البدل في

قوة

في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير
الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي
العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل
مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاء زيد لا عمرو
في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاشتراك
ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه عطف
على كان وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق به قدمه عليه
ليشارك فيه المعطوف عليه لان العطف على المقيد بقيد متقدم
يشاركه فيه ولذا لم يعد كان بهذين كما اعاد فيما بعدهما فيقتصر وجه
الوجوب تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءني الا
زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن فيعمل عملها
نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب
بعد الا لانه المقصود الاصلي ببيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى
والمنصوب بالمفعولية او بكونه جزء ليس او لا يكون قد بيّن في مقام آخر
وانما ذكرها التتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بيّن في مقام آخر
ولكن قدم هنا ايضا للاشتراك بما قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين
جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او اذا
كان بعد خلا وبعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم
والاضافة للاستغراق

لئلا يتوهم ان لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لكن بعد ذلك يشكل عليه قوله وبعضهم ... والفصل للتقديم
عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا كالاشتغال
البعض بعيد الكلام انه لم يرجح الى الكل
لان الفعل مع
اقام ... مع

خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل
ليكون اشبه بالا وخلا في الاصل لازم يتعدى بمعنى فحذفت واوصل
الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف او التضمين
في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام
الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعدهما على انهما فعلان في
اكثر الاستعمال او بعد ما خلا او بعد ما عدا لكونه مفعولا به لهما
لان ما فيهما مصدرية محققة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما
حالان بتاويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير الزمان مضاف
نحو جاءني القوم ما خلا وما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائي منهم
او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائي منهم او
مجيئهم او بعضهم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام
ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا
زيدا كما في حين سافر فيستغني عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد
لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى بهما كما يعم المفعول به نحو جاءني القوم
ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض
منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ
ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل
منصوباتها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون

تحكم

تحكم صرف فالحق ان هذه الافعال صارت بمعنى الا كيف وح لا حاجة الى
بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام ترك
قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم تقيدوا
الى هذه الامور رعاية لاصولهم الممهدة او امن اعراب غير بمعنى الا رعاية
لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد بعيد من الاعتبار و
كذا غيره ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى
فضلة مطلقا بخلاف البدل فقدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية
لمقتضى المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام
غير موجب بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه مذكور
اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا او الا
زيد ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي مقتضياتها اذا كان المستثنى
منه غير مذكور فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب
وان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا
بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى المفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك
وهذا في الموجب قليل نحو تحرك الفلك الا عند المضجع الا التماح
لانه لا بد ان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب
والمستثنى مخفوض اي مجرور لكونه مجرورا مضافا اليه ولو صورة
بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد وهما ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم

استعير المعنى البدل بعد الاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجها
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا وبعد حاشا لكونها
حرف جر في الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على
انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي برأه
الله تعالى عن ضرب عمرو وعدا وخلا لكونهما حرف جر في الاول
واصل غير ان يكون صفة للدلالة على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على
الا بالنقل الى معناه في الاستثناء لاشتراك كل منهما في مغايرة ما
بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال
ويعرب المحمول على الا اي نظير الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا
في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لاشتغال
اعراب المستثنى اليه لما انجر به على التفصيل المذكور من وجوب
نصب لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف
اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام و
الاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل الاستثناء لكونه موضوعا له
ولذا كثر في الاستعمال وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل
لما مر من اشتراك اذا تعذر الاستثناء بكلا قسميه بان لم يعلم دخول
ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في اللفظ

اللفظ

واللفظ والا في الصفة في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا انها
لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي الموصوف
فيما بعدها لعدم المانع فيه لا مستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر
قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور نحو قوله لو كان فيهما اي في
السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيهما على عدد محصور
الا الله اي غير الله فحمل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدم
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال
الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا
عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد
يكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور نحو
جاءني مائة رجل الا زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر
خبر باب كان اي الافعال الناقصة وهذه احسن واحصر من
عبارة الكافية ولم يعرف لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه
معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي فانه معمول الحرف وامره
اي خبر باب كان كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا ومفردا
وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله دون غيره
لعله ولهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو
الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فخير او وجزاؤه خير وان
كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز في مثل اي مثل هذا الكلام في

يجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم الرابعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني كما في المغني وهذا اقبحها لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبة
وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
لضعفي علتي الاول ونصبهما اي ان كان عمله شرا فكان جزاؤه
شرا او رفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وجرهما بتقدير
حرف الجر ليس بقياسي بل سماعي نحو قولك مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم ان
وجه عدم التعريف مثل ما مر قد عرفت لكونه معمول ما هو شبيه
بالفعل التام وهو كالمبتدا الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو
مع تعريف الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا ضرورة
لان كونه معمول الباب انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف
قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه
اذا لم يليه فعل صريح والحادي عشر اسم لا لنفي الجنس قدمه لان
عامله شابه لان فيهما تاكيد اتصال ولان عمل ما ولا تختص ببعض
اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما نحو لا غلام رجل جالس
عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل وقد يحذف اسم لا عند
وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف
نحو لا عليك اي لا باس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين
بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية وهو مثل خبر المبتداء

والمد

والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه
احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب واما المجرور من الاسم
الاربعة للمفعول بالاصالة فاثنان الاول المجرور بحرف الجر
وقد مر بيانه في بحث حرف الجر والثاني المجرور بالاضافة معنوية
او لفظية ولا يجوز تقديمه اي المجرور بالاضافة ولا تقديم
معموله على المضاف لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه
باخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم
معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب
لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف
والمضاف اليه بشيء في السعة غير ما اي شيء سمع من العرب وحفظ
اي يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة ولا يقاس عليه ما لم يسمع
ويقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف وظرفه سواء كان المضاف
مصدرا او وصفا كقراءة ابن عامر رح زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم
بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف
وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله ترك يوما نفسك و
هواها سعى في رداها وكقوله عليه السلام وهل انتم تاركو لي صاحبي
والقسم نحو هذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة

الشعرية الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها فان في الامتحان
والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام
ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول
لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقي
امتياحا ندي المسواك ريقتها اي تسقي ندي ريقتها المسواك
الامتياح كالسياك والثاني كقوله ولا عدمنا قهر وجد صبي
اي قهر وجد صبي بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث
كقوله من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح
والرابع قوله كان برزون ابا عصام زيد اي كان برزون زيد
يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافر وقد يحذف
المضاف بقرينة فيعطى اعرابه للمضاف اليه لقيامه مقامه وهي
اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس والغالب نحو قوله تعالى واسئل
القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهي ليس بقياس
نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اي ثواب الآخرة و
قد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى المضاف على حاله
بلا تنوين ان عطف عليه ما اضيف الى المحذوف فيكون كالمذكور
ولذا لم يعوض عليه التنوين ولا بني نحو قوله يا من راي عارضا
اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد وهما كوكبان
نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله او كريضا

أي قوله لما رأت ساتيد ما استعبرت
وهو صاحب مغني اللبيب
لما رأت تلك المرأة هذا الجبل بكت لانه وطنها لله
در من لامها على بكائها • شرح مفصل •
قوله ما ان وجدنا للهوى من طيب
او من علاج او خلاص
اخره حمار وحش
باللجام •
والمنادى للبيت محذوف اي يا قوم
ومن استفهامية
او قوم من رأى منكر ويا من رأى من التنكير
من الكسر وعلى صيغة المفعول صفة عارضا •
عوض ولا ابناء
سحابا

الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدي حذف المضاف اليه
وهو عدي بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب
المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز
فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا
يلقينكم في سوءة عمر والتيم قوم عمر وابن الحاجب لجاء وعدي
اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه
فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي لا ابا لكم
اي انتم ضعفاء ان يهجوني لا ناصر لكم او انتم اولاد الزنا
مستحقون بالهجاء لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والآي وان لم يعطف
ولم يكرر كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اي يعطى التنوين
اياه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور
ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير منويا فيها
المضاف اليه نحو وكلا آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ اي كل واحد و
حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي
الجهات الست وقد سبقت في بحث حرف الجر وحسب عطف على غاية
ولا غير وليس غير منويا فيها اي في تلك المذكورات من الغاية و
غيرها المضاف اليه بلا عوض اذ لو منسيا اعراب المضاف مع التنوين

يتبعون حذف المضاف اليه وابقاء
المضاف على حاله في مثل هذا
التركيب بمذهب المبرد
احمد نائلي
من كون المضاف اليه محذوفا منه
عطف بالنصب
وقيل ... عن الاذن شرح العصام
... الذي ... التيم ... ابن ...
واضافته حين ويوم الى الاذن مثل قبل علم الفقه اضافة العام
الى الخاص

الجازمات نحو يا غلام لم ولما ان ولا و اللام

نحو رب بعده كانه ضل من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا
لعدم علة البناء ولقلة الاخير لم يتعرض له يبنى المضاف في كل
منها لشبهه بالحرف في الاحتياج على الضمير خبر المنقصانه باقوى
الحركات واما المجزوم من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فنفعل
المضارع دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث العامل في
المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازات حرفا او اسما وقد مر معنا
ها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فيعمل امر
بامر فيعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كما ان الابتداء وكان
وما ولا تعمل في الكسر والنصب لاقتضائها مسندا اليه ومسندا فيه رد
لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فيعمل في الشرط
وبهما او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري و
(او الشرط وحرفه)
قد مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما يسميان الجملتين وصوبه
الفاضل العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية
اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان فعلية فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ
والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدريهما
لان الجزم يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجموع فلذا سلك
بهذا المسلك فيما لم يظهر الجزم ولو جوازا فافهم او الاول اي الشرط
فقط مضارعا والثاني ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية بغير فاء

يعني

يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء فلانها تمنع عن الجزم
صرح به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد انه لا احتمال لوجود
في الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه في المعطوف اذ لا
مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه في
الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد
بالمضارع ما لم يقارن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما قبل دخولها فلا يدخل
في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء فالجزم بها لفظا
او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم
وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب اضرب اولا
اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب
قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستحسن
لان فيه تاثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم
تاثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض
لم يجئ الا في ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على
المضارع لان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول
ماضيا والثاني مضارعا بلا فاء وهذا اجود بعد الاول كما اذا
كانا ماضيين صرح به الرضي فافهم جاز الجزم به لفظا او تقديرا
لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع في الثاني لضعف تعلق لحيلولة

وحق الشرط والجزاء الانجزام ما امكن

للماضي الذي ليس بمجزوم لفظا او تقديرا ليوافق الاول لانه
تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتاه او
اتيه وان كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا
انما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه ليظهر وصف
الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا
بلم او لما متصرفا لا غير متصرف كما ثبتا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه او
مضارعا منفيا بلم او لما فان حكم هذه المنفيات يجيء فلا يجوز
دخول الفاء فيه لتحقق تأثير اداة الشرط فيه بقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولا
يمكن الجزم فيه لفظا او تقديرا لبناء الاول وانجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا لبناء الاول نحو ان ضربت ضربت اي اضرب
او لم اضرب اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب او ضربت وان تضرب
ضربت والشرط في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا وان
كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه
في الامثلة او جملة ماضية بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي بان
كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما يأتي من الامرية الى الدعائية
او بتخفيفها اي ماضيا صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا
بحال جزئها الثاني غير متصرفة على الاول اي غير متصرف جزئها اذ لا يتصور
فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه انما يعتبر في الفعل

وفي

وفي هذا تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما حصل التنبيه بهذا لعدم
ظهور الجزم فيه اصلا ولعدم داعي العدول عن هذا المسلك وليناسب
ما قبله او ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه ولا بمعنى المضارع فان حكمه
ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله
او مضارعا مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول
ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اما الاول الساقط او عبارة
عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيتها بمعناه اي لم ينقل بمعناها
حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا
لكون الجملة الماضية بمعناها ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير
متصرفة وفساده مما لا يخفى فلا بد ح اي حين اذ كان الجزاء ماضيا
بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة ليكون نصا على ان الماضي بمعناه
او مضارعا اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران
بالسين او غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين او سوف
او لن او ما ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلثة الاول
تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال
ولا تبدل النفي الى الا او جملة فعلية وفيه اشارة ما نقلناه عن القاضي
العصام في وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اي المنسوبة
الى الامر والنهيية اي المنسوبة الى النهي والاستفهامية والدعائية
والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اي في الجزاء

لعدم تأثير الأداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها
في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي فلا جزم
فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض فالاول
نحو ان ضربت فانت مضروب مثال للاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل
ذلك فليس من الله في شيء مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال
قصة ونحو فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال
الغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت وكقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال
الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص كان بقاؤه على المعنى اذا كان
شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن مالك
رح كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد
من تأويله بامر استقبالي وان كان فقولك ان كنت احسنت
الي فشكرتك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني
شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع له اخرى مثال للمضارع المقترن
بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه مثال للمضارع
المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد فاضربه مثال للامرية او فلا تضرب
مثال للنهية او فهل تضربه مثال للاستفهامية وان اكرمتني فيرحمك
الله مثال للدعائية وان جئتني فليتك مكرم او فالا تنزل او ان
كان الجزاء مضارعا بغيرها اي بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او

منفيا

منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها
لم تقلب معناه فنصف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط
اللفظي مع جواز الرفع نظرا الى وجود التأثير من حيث انها خلصته
ما مر من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اي الفاء مع الجزم نظرا
الى وجود التأثير من حيث انها خلصته للاستقبال اما في المثبت فظ
واما في المنفي بلا فلانها المنفي المطلق على الصحيح نحو ان تضرب اضرب
بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال للمثبت او لا
اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع
بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار يصرفه عن الجزم
مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو لا يخاف فيكون اسمية
في التقدير وقال ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع يصلح لان يكون
جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا
حاجة اليه وارتضاه الرضي والمص لان ما ذكره في وجه الاقيسية مندفع
بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما
مر ويعتبر الجزم في محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثاني
من النوعين الاخر الانسب للاول الثاني لكن غير الاسلوب
لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا
تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل
مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى مجرد

وينبغي في التبعية اتحاد جهة في النوع مع كون اللاحق لاجل السابق
لا وقوعه بعده فلا يرد الاخبار المتعددة والاحوال
المتداخلة كما ورد على ابن
الحاجب

معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم
التوابع حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة
ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفى تعريف
ابن الحاجب خلل اخر تبين اى الامتحان فخذه بالاستقراء ولا يجوز
تقديم شئ منها اى الخمسة على متبوعها فى السعة واما فى الضرورة
الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله عليك ورحمة الله السلام
وعاملها عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما فى الصفة و
التأكيد وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما
حتى صار اكثر منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى انسحب
عمله ايضا عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل
العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوية بالنسبة
الى اللفظى كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل
ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل بالامر الجلى واما فى
البدل فلان المبدل منه فى حكم المطروح فكان العامل باشر الثانى
ووافقه فيه المبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب واما جعل
العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرمانى والفارسى و
اكثر المتأخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث اعيد فى البدل نظير عامل المبدل منه وهو

اللام

فان المجئ مثلا جاءنى زيد الظريف او الظريف
زيدا او زيد نفسه من قصده منسوب اما من
زيد المقيد بالظرافة او بكونه نفسه او الى
الظريف مطلقا ٠ منه ٠

بخلاف غلام زيد فان المنسوب اليه وان كان
الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول
معنى فلم العامل فيهما معا
٠ منه ٠

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار المجرور
وفائدة اللام التأكيد ليس الا ٠ منه ٠

اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل دائما والاستدلال بان البدل
مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما يليق
لا مذهبهم كما زعموا واما فى العطف بالحروف فلان كون الحرف واسطة
بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه
الفارسى وابن جنى خلاف الظاهر والقياس وجعل حرف عطف بالنيابة
كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو حق العامل
واعرابها اى الخمسة كاعرابه اى متبوعها ولو محلا او توهما نحو ما
زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدركا
مع كونه منصوبا لتوهم الجر فيه لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة
الباء واما الرفع فى العاقل على احد الوجهين فى المثال المذكور فليس
باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوارى والتسمية
بالرفع والجر مجاز المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة وقدمها لكونها
اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهى تابع خرج به غيره
من المعمولات يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه دلالة تضمنية
او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح
به الفاضل العصام فى الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت
فى مدلول متبوعه ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل
الوصف بحال الموصوف نحو جاءنى رجل حسن فان حسن باعتبار

تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال
المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله
يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد
اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث
يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه
ايضا انه يدل على معنى في متبوعه بجريان الاعراب على ما يدل على
حال المتعلق وللتمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا
غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف
بالحرف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم
كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية
ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان
فيخرج بمطلقا اذ دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع كما
صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده
المصنف بانه اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة
مخصوصة ولذا يجوز في تابع ان يكون نعتا او بدلا او بيانا نظرا
الى اختلاف المعنى وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر
هذا التوجيه التانيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وظيفة المعاني

ويجوز

وعند البعض يجوز الواو بين الصفة والموصول
لتأكيد اللصوق كما في قوله تعالى وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم فلا تحتاج
الى الاستثناء
منه

ويجوز تقدمه لما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز
وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف باللام العهد الذهني لكن لا توصف
الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني
كما لا توصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت
بالرجل مثلك او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها على
معنى في المتبوع كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق
لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها ههنا واطلقها في الخبر اشارة
الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تاويل في الشرح لكون الصفة لانها التقييد الموصوف
بامر يعلم المخاطب انتسابه به والانشائية غير معلومة النسبة
قبل التكلم وعن المقصود من خبر المبتدا ليس الا افادة نسبة غير معلوم
للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت في بادي الراي
اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه
فوق توجهه اليها فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد
توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر نحو
جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير لقرينة نحو كما تقول يوما
لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف
بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان

في الحكم [illegible] بحسب الدلالة
[illegible]

كون جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن
في نفس الامر هو هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلقه كذلك
فزيد حسن نفسه او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد وبحال
متعلقه يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب
عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه
ولما قسم الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال
فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة
امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير
حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث والاعراب وتركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما
يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراك بينهما فالتبعية حاصلة وذكر
الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما الذكر
او الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني
اي الوصف بحال متعلقه في الاولين من التبعية اي التعريف و
التنكير فقط دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا
لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه
ذلك على ان هذا في كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
نحو جاءني رجال راكب غلامهم او الزيدون اي الراكب غلامهم ولما
توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمذكر والمؤنث والمثنى و

الجمع

الجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل
اراد ان يبينهما فقال والمعرفة وقدمها حيث لم يخرج الطالب
الى انتظار شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض
افرادها فرع النكرة لكونها اشرف وافيد وكون مفهومها وجوديا
محضا ما اي اسم وضع وضعا جزئيا او كليا لشيء ما بشرط تعينه اي
لذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه
الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه
الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة
والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل العصام
وقال في الامتحان بهذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة
فان الاشارة الى التعين خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في
الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة
التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه
ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق
دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني
رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب
دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل في الاصول وجعل بعضهم معنى

(حاشية: محتاج — اي التعريف — من حيث انه معين — يعني ان اللفظ المعرفة الى ان مفهومها معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كان معلوما للسامع ايضا اذا الكلام فيما كان عالما بالوضع لكن ليس للفظها اشارة الى تلك المعلومية وان لم يفد المخاطب)

(حاشية: كالمعرفة باللام والنداء والاضافة هندي — الاعلام والمضمرات والمبهمات هندي — سواء كان اشارة حسية ايضا او لا)

هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام
وبعضهم ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا
بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم
من التشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن
داخلة في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فلا النظر الى هذا
لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر
عند الاطلاق وفي كلامهم العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة
لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من
غير اعتبار تعينه او كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار
الفرد من الخارج كالتنوين وغيره وجه السيد السند في تصنيفه قاله
الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء النوع الاول
المضمرات فانها موضوعة لمعاني معينة من حيث انها معينة باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من
حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على
ما هو رأي المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما
هو رأي المتقدمين وقدمها لكونها اعرف مما عداها واعرفها ضمير
المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة

فانه

يعني لا اعتبار في المعرفة بكون المستعمل فيه معينا عند السامع في نفس الامر حتى يكون اللفظ الموضوع في ذلك ملازمة على ذلك بالتعيين معرفة ولا في النكرة بكونه معلوما عنده في نفس الامر

فيفعل آلة الوضع لانه موضوع فالوضع كلي والموضوع جزئي تشخيص

الا ترى انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه وان جيء
الى لفظ يفسره لكن هذا بمنزلة وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام
بالنظر الى ما قبله والى اعرابه الاول مرفوع محلا متصل وقدمه اذ المرفوع
عمدة والاصل في الضماير الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل
وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو
هي هما للتثنية ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره
مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال
هم هن انت بالفتح انت بالكسر انتما كهما انتم انتن انا نحن انما
بداء بالغائب رعاية لاسلوب الترقي بالمتكلم رعي اسلوب التنزل
والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق
بينهما الا تتبع بين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا
فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربه قيل مجرور
مضافا اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام
خمسة كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربهما مثل هما ضربهم ضربهن ضربك
ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحوه الى له لها لهما
لهم لهن لك لك لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب
منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياك اياك اياكما اياكم
اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من الستة العلم وهو ما لا يتناول
غيره بوضع واحد جزئيا تركه ما في الامتحان من قوله اسما يتعين

اي غيره بعينه

فقد دل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع فقد تناول نحو انا وهذا ومن فانه بوضع واحد بخلاف تناول نحو عام

داخل فيه الآن يدعي ان تناوله للافراد بمجاز وحينئذ عدم الفرق
في الاستعمال بينه وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان
تعريف مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام
ومنع الصرف وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس
عينا او معنى نحو اسامة وسبحان على الحقيقة التسبيح علم اي قدمه
على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث
لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تتعين لها وضعا
بل استعمالا والنوع الثالث من الستة اسماء الاشارة وما دل
الاسم على الحد اكتفى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمر
وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم
الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها على
الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما لان موقفهما بالقلب
فقط بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتدأ وخبره محذوف
ذا مبتدأ خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول ولمثناه اي المذكر خبر مقدم ليكون
الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ مؤخر او ثان بتقدير منها
كذا ذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء
اذ العادة جرى الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل التاء لذكر ما الفاضل العصام

مع التانيث والوصف بالمعرفة بنحو
هذا اسامة المقتر ووقوع الحال بعدها بتعر
وصف وصحة الابتداء بها نحو اسامة تقابل
فان الدماميني ان مثل هذا اعلم يجب اللفظ
للالتباس فانه تابع كالنكرة وقال بعضهم
اطلاق المعرفة عليه مجاز اذ لا يخالف معناه
معنى اسد
يجب بسبب اقترانها بالاشارة الحسية

كالعلاقة مطابقة تلك الحقيقة كما قرره
خارجي ولا يكون حقيقة كما في اسم
الجنس

واما على رأي آخر فلا حقيقة لتعريف الحقائق واما هو
لمجرد جريان احكام المعارف وقال الفاضل العصام بهذا
ليس بمرضي وان من المرضي لان اسامة النوعية
والجنسية تعد من جملة معارف
الموصول

وذي

وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة
التانيث في تضربين قيل الاصل لكونها بازاء ذا وتي بقلب الالف ياء
مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الالف هاء وسكونها في الوقف و
الاصل اجراء لمجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وبه وذهي بوصل
الياء وذات لم يذكرها لقلتها ولمثناه اي المؤنث تان وتين قال
في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا ولجمعهما اي المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياء لان الف مجهول الاصل وبين الواو
لئلا يلتبس بالي حرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق اوائلها اي اسماء
الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار
اختصاص اما والا بالجمل ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال ذلك
وهاتلك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان
نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتانيث والافراد وضده وهو حرف لعدم حظه من الاعراب
اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد
بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظ
مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية
وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم ابطال
المقدمة الممنوعة واتى هذا فيقال في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي
المؤنث ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذانكما وفي جمع المذكر ذا لكم وفي المؤنث

بل يلحق آخرها بالقلب وقد يلحقها التوسط

ذاكي انما تصرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا تصرف لكونه على
صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او لفظ
ذاني تصرف حرف الخطاب المتصل باخره البواقي من ذان الى اولاء نحو
ذانك الخ وتانك الخ وتانك آه واولئك آه وبصير خمسة وعشرين
اذ حرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة
المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال الرضي
اسم الاشارة مع كاف الخطاب
وجاء افرادهما مطلقا وجمع بينهما اي حرف التنبيه وكاف الخطاب
لعدم المانع مع عدم استغناء احدهما عن الآخر نحو هاذاك ويقال
اي يقول العرب تلك في تي واولالك في اولاء بالمد باللام مع حذف
الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو
جائز على ملة التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف
الالف من تالك كما مر لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها
بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذانك وتانك
مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه
الكلمات الاربع للبعيد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى
قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة من المفرد وارتضاه
الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي
ان تكونا للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال ان من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد

واسم الاشارة وحرف الخطاب
اي في جميع الاحوال سواء كان المشار اليه او المخاطب مفردا او مثنى او مجموعا بتأويل ما ذكر او نحوه

صيغ

صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا يبعد
في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله و
اختصاص افادة البعد باللام ثم قال المبرد والاصل ذانك وتانك
لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا بان الاصل كون الادغام
بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك لعدم لوجود
مثل اطرده وادغم على انه انما لم يجعل ذلك لامتناع تغيير الاول
لكونه علامة مع ان فيه مزية الغنة ولانه للادغام مع سكون
الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة في كسرت لالتقاء الساكنين ولا
ساكن ههنا قبلها حتى يلزم الالتقاء الساكنين وفيه اقول
ان اراد انه ادغام مع بقاء السكون فسلم وغير مفيد وان اراد انه
لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لم يمد على انه يكفي
ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الدماميني
ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذانك بالتشديد
معها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول بحيث لعدم اللام لفظا
فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل منه وقيل
اللام كانت قبل النون وفيه انه لا يلزم الفصل بين نون
التثنية والف باللام ~~بابدال النون ياء~~ وان الاصل دخوله بعد تمام
الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء وإمالته بالفتح
وههنا بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمعنى

اولى الاخر وههنا وثمّنا بالفتح والتشديد هو الاكثر وجاء بالكسر
وهنالك فلمّا كان الحقيقي الحسّي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا
والثاني للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع من الانواع الستة
للمعرفة الموصول بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمعنى نحوي
ذكر الفاضل العصام في شرح[^1] ويعرف في الاصطلاح ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية
وعائد تركه لانه لا يفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل بعيد من الجملة[^2] حتى عرف
عدم صيرورته جزءا في الاستعمال واحتاج الى معرفة الاصطلاح
ومعرفة الافراد يحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما
مساواة لمناسبة لاسماء الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد له
اي الموصول في جزئية من الجملة من صلة ليكون بها معرفة بان يشار
الى معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا
قيدها بقوله جملة خبرية معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم لكون
مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا حكم في الموضع
فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها
ولو كان الخبرية غير معلومة لا تصح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع
ما قيل ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكان لنكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون موصولا
او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته واما اندفاع الملزوم
فظ واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع تعيّت

الاثنا

المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك
وفيه تخصيص لكنه ليس بتعيين والتفصيل يطلب من الرضي و
الدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني
والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد بالجنس فيوافق صلته كقوله
تع كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة قصدا الى
تعظيم الموصول كقول الشاعر فان يستطع اغلب وان تغلب الهوى
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيها اي الجملة ضمير عائد الى الموصول
لربطه به خص الضمير بالذكر بغلبته واصالته وقال صاحب التسهيل
ادخله اي الضمير وقال الدماميني في شرح المراد به الظاهر كقوله يا رب ليلة
انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال
ابو علي منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة
اولى فظهر من هذا في الامتحان ان العائد عام كعائد المبتداء كذا في
التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظاهر
بأسرها غيب وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن
المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضـ انا الذي سمتني امي حيدرة و
نحو انت الذي قلت واما انا لان كلا منهما مخبرا عنه بالمبتداء باحدهما او شبهها
به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت لغناء
عن الاخبار بانا او انت ونحو انا خادم الذي وهب المائة ولما
اذا وجد ضمير ان جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت

ولكونه نهاية في الغاية التقييد بشرط النهاية قال الاخفش لولا
... اجتزء صرح الشيخ عبد القاهر لولا
سمعه لم ... لرددت
... منه

[^1]: في شرح (interlinear)
[^2]: من الجملة (interlinear); margin: ربط الجملة جزئية ... صح

وضرب زيدًا ويجوز حذفه اي الضمير كثيرًا لو مفعولا وقليلا لو
مبتدا او مجرورا عند قرينة اذ لا حذف بدونها الا منسيا ولا
يجوز بها ولو مفعولا لكونه جزاء الجملي من الصلة وهو اي
الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف تعريف بالاجماع
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات
المشتقة في وقوع الاوصاف فينبغي ان لا يكون معرفة بدون
اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة
عند الكوفيين بقصد ليفصل بين الاولى والذال الساكنة التي هي
الموصول ثم كررت واتبعت قال الفاضل العصام هذا تماثل الاجلة
مناسبة فضلا عن شاهد ثم العباس فيه الكتابة بلامين اذ الاولى
ليست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا التنزيلها منزلة الجزء
منه لمزيد اتصالها ولمثناه اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا
وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللتان واللتين
ولجمعه المذكر وقيد التسهيل بالعاقل الذين في الاحوال الثلث من
الرفع والنصب والجر والى كالذي هي للواحد المؤنث ولمثناها
اي الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث
اللواتي وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معًا واللائي بالهمزة و
والياء واللاي بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتي بالتاء و
الياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائي بالهمزة والياء

قال

مثل فاصدق جاتوا مرامي به ومثل
فاغض ما انت قاصل
اي قاصية

وصلة عند البصريين لئلا يلزم وزن فعل في الاصل
قلنا اريد الوصف من بين الاسماء الموصولة
لكونه على وزن الصفات نحو عم وشج بخلاف
ما متى ادخل عليه تحسينا للفظ يكون موصوفة
كمعرفة يوصف بالنكرة وليست اللام فيه التعريف
لان الموصول معرفة وضعا والزم اللام فيها
لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لا وهم
كونها للتعريف كما في الرجل ورجل البا

قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب اللباب الظاهر ان هذا واللوتي
جمع الجمع وذا عطف على الذي الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو
ماذا صنعت اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال
في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي
شيء فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضا في كونهما فعليتين
ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذي العلم الا انه يتجوز وما
في الغالب لغيره ولصفات ذي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كذا ذكره الفاضل
العصام واي للمذكر واية للمؤنث والالف واللام اي مجموعها
على ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على
ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا فالوجدان يقول ال كهل
ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله مشى في احد الموضعين
على احد الرايين وفي الاخر على الاخر الكائنين في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الذي في المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة
المعرف بلام سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق
كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما فردًا او
افرادًا نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس كما
اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فتسمى لام الحقيقة نحو الرجل
اي جنسه خير من المراة اي جنسها او من حيث وجوده في ضمن

لان ماذا مبتدا او خبر وجوابه
مثلا كتابه مرفوع على انه خبر محذوف
اي مصنوعي مصنوعي والذي
صفته

لان ماذا مفعول وجواب
مثلا كتابة بتقدير صنعت منصوب بكاله

ويجيء لذي العلم قليلا

كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا
الذين الآية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد
الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد وللمعرف بحرف
النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمتقدمون
لم يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام لان اصل يا رجل
مثلا يا ايها الرجل والمص لم يسلك مسلكهم لكونه تكلفا و
النوع السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات
اوبالواسطة مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك [illegible]
الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف
بالنداء وماذا اضافة معنوية ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير
وقد سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلامه
وتعريفه مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثاني من الخمسة
العطف بالحروف اي المعطوف باحدها قدمه مع كونه بالواسطة
لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه
لان المعطوف والمعطوف عليه متغايران لفظا
بخلاف السائر كما يجيء ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق
بالاتصال بها كما سيجيء في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه
من غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى
بما يفهم من قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة هي التي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة

ومثال المضاف بالواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس

لعدم الاحتياج في التلفظ الى الغير كالضمير المتصل احد [illegible]

ع

لا العطف

مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم على راي والتاكيدات الواردة بالفاء وثم المجردة
للتدريج والارتقاء نحو بالله فبالله و والله ثم والله وكون المعطوف
على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية
مهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع
الواحد اثر العاملين المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير للاخر
لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا وابن
الحاجب اخر البحث الحروف فلزم الانتظار التطويل الواو للجمع
مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب
وثم للترتيب معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه اقل وهي فيه ذهنية
لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع
ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل
اي في المعطوف به منه حتى العطف به
ويدل اشتهاد الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاع الناس بوجودهم
وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالهم وان لم يكن في
نفس الامر كذلك واو واما وام لاحد الامرين والامور فيها
غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة
والاولان والاخيرتان للتفصيل والابهام فيكون ح للمعنى

وهو راي الزمخشري واما على راي اخر
فحال وانما لم تتقدم مع كونه ذي الحال نكرة
محضة لعدم الالتباس بوجود الواو

احدهما كونه صفة لزيد في المثال المذكور
تابعة له تبعية المعطوف عليه والاخر كونه
معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا له

بلا دلالة على الترتيب ولا على المعية

اي ليجعل عليه مما حتى يتميز باحدهما عن الكل فيصير كانه غيره

على وزن العلامة جمع راجل لم [illegible] ظهر
[illegible] كذا في القاموس عصام الدين

عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها اي الهمزة
احد المستويين والآخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما
او نفيهما لا بنعم او لا لانها انما يستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده
بلا تعيين فيطلبه المنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك
في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو ولا لنفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو وهي
لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو
واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه
على قول ولاثباته لما بعده على آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات
بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض
لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير
بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحرف
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احترازا
عن المنصوب والمنفصل فانه لا للعطف عليهما يجب تأكيده
بمنفصل ويقبح تركه يعني ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء
شرط للشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء
يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببه الشرط
بحسب الذهن ولذا يفسر الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا

عند قصد الاضراب عن الاخبار الاول والشك في الثاني

قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده
باولا كذا حققه الفاضل العصام وقيل انه او يوهم قوله يجب الى جواز
كون التأكيد متأخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال
نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه ووجه الوجوب ان
الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
فبالتأكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف
على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تأكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل ولو بعد العاطف
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه اي التأكيد بلا
قبح مع جواز اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا
قالوا وقال المص وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد
كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني عن الواجب
خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكروه
استحسان فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا
فلان الفصل بكلمة اقل حروفا من التأكيد لما يكفي كما ذكروا في التأكيد
فما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتأكيد او غيره ليحصل
التقدم في التابع بما بعد عن متبوعه فيعارض مرتبة الاستقلاله
عن متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه
وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة

فيكون الفصل به افصل منه بغيره فلو قال واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اخصر و
انسب وافيد تدبر وانما جاز التاكيد والبيان له فلا فصل لكونهما غير
مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف (بان يوجد بهذا التوجيه)
من المزية وانما جاز البدل بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف
لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية
المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير المجرور لان
العطف على اللفظ المجرور جائز بدون اعادة الجار اعيد الخافض حرفا
او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا
ومعنى بخلاف المفعول والفاعل المتصل كان نحو كواحد فاشتد توهم
العطف على بعض حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار نحو
مررت بك وبزيد وجزاه بالاقل كالعدم معنى بدليل قوله في
المال بيني وبينك لان بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني
كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية في حالة
الاختيار ويجوز تركها حالة الاضطرار وجوز الكوفيون حالة
الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف في حكم المعطوف
فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة له بالنظر الى الغير
فقط او معنى الا ان يختص سبب (بيان لما) باحدهما فيختص العروض به
ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد

فان

لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيسوغ المطاطاة عن التابع بعدم الاستقلال

غير مقصود بالنسبة فيسوغ الحطاطة عن التابع بالجزئية

لان المزية يتصور فيما كان من مقابلة شيء والبدل عنه لكونه في حكم التنحية كلا شيء صح

ولئلا يختار للتاكيد لعدم المجرور المتصل

واحترز بهذا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيه في حكم فيها

كعمرو في قولنا زيد القائم وعمرو فانه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف لحصول فيه القائم بغير الفصل

تفريع على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه الى آخره

فان نسب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم جر
اجتماع الة التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف و
سبب بناء زيد اعني كونه منادى مفردا (جران) معرفة موجود
في عمرو لا عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او بقائم ولا ذاهبا
عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب او جر
عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع
في المعطوف عليه العائد الى المبتدأ ويجوز عطف الشيئين
بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان
قيام الواحد مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا او لله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب
والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفها بواحد على معمولي
عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما اظهر
كالقاضي ما لم يظهره غير هاد فعا التوهم الغلط وجعل العطف
في كلام العرب لغويا (وهو معطوف كابن الحاجب) اعني البدل او جعل على اصله للبناء المحذوف بحكم
بارد كما يعرفه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار الذي هو احدهما
سواء ولي المخفوض العاطف اولا على رأي وهو رأي الكسائي
والفراء والزجاج والمروي عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام
في المغني نحو في الدار زيد والحجرة بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو الحجرة
ثم ان كان المراد تقدمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل

المعطوف عليه ولذا لم يلزم ويختص فيه عن اللام كما في الحارث التمثيل بزيد

كعمرو في زيد وعمرو فانه في حكم المعطوف عليه في البناء على الضم من الاحوال العارضة باعتبار نفسه وهو كونه منادى مفردا معرفة وباعتبار غيره وهو حرف النداء

تفريع على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه الى آخره

ان في الدار زيدا والحجرة عمرا بل مثال المتن ايضا اذ تقديمه على المعنوي
غير متصور كما لا يخفى ان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول
الى تقديم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثال لان فالعدول
عن عبارتهم اتباعا لابن هشام عدول عما ان تلك الرواية عن
الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل
ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف
بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة
عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو قال الدماميني في شرحه
وعزي هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام
الى الاعلم الشنتمري ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام
وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا
اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني
انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسي
الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن بعض ان الاخفش منهم
والثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم
منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع
المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف
عندهم بعضا بمحذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو
الاصح عند صاحب التسهيل والثالث التاكيد والافصح التوكيد كذا

في مختار

في مختار الصحاح هذه اللغة التعريف قدمه مع ان البدل بالاتصال
بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة مثله لانه قد يؤتى بالعاطف
في اللفظي كما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم بخلاف التاكيد والبيان
قال الفاضل العصام لو اخر المعطوف عن سائر التابع لكان ترتيبها في التاكيد
في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل
الخمسة ترك تعريفه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام
البيضاوي بان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة
اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل
ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المفصل
فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة
ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح
لا التقرير وان لزمه ومن التوكيد تقرير غلطها وهو قسمان لفظي
سمي به لانه يقرر لفظ كمعناه بخلاف المعنوي كما يجيء وهو تكرير
اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير الطسو
او مرادفه ومن المضمر المتصل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء
افعالا وحروفا او مركبات قال المص ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف
ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا
لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي وبتخصيص الالفاظ بالاسماء
ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ بخصوصها كالمعنوي

ولا يخفى ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيدا وحتى حتى بستن
وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا او نعم نعم في جواب اقام
زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط وهو
مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كالفظي في الالفاظ كلها
باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما
عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار
ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم وهو اي المعنوي نفسه وعينه
بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد
بنفسه وبعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا
عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى المعنى كجاءني
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا
باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم
والجواري كلهن واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة كلها
بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال
اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء
جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يتجزأ اجزاؤه
حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصور ان الا في ذي

اجزا

اجزائه واذا لم يصح افتراقهما لم يكن في التاكيد بهما فائدة وهذه
الثلاثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح
تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل
العصام لا لاجمع لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او
مر به فمضى معه فقوله ولا تتقدم هذه الثلاثة عليه اي اجمع اذا
اجتمعت معه وقوله ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود لما مر
في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى
الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية
بالفاء بدل الواو فيكون تفريعية وتفصيلية وان اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكد اولا
بمنفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز
قال الفاضل العصام ويبطل انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين
فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد
بهما ذلك المعنى فهما تاكيدان او غيره فهما فاعلان فافهم واما
اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه المحل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا
تستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان غير
التاكيد الا مبتدا فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت
انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين

مع انه عكسها ومع وجود الاختصار في الكلام بالاضمار لان الكلام
السابق مسوق لبيان ذوات المذكورات فلو ذكرها متصلا به
لكان الفصل به بينها كالفصل بين العصا ولحائها وقد تم على كون
الثلثة المذكورات اتباعا للجمع وما يتفرع عكس ما في الكافية ليتصل
ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع
البدل وفي اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود
بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو
بما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي
حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ هو من
البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثل جاءني زيد اخوك
فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر
لان نسبة الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل هي مقصودة
من ضمه اليه ونسبة مقصودة في ضمه اليه فلا بد من زيادة تمحل
وهو ان المقصود من النسبة الى الاخ الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل
الغلط او حال نسبة من التقرير والتمكن في الذهن كما في البواقي
لخروج البدل من المنسوب بعنه نحو ضيفي زيد اخوك اذ لا يصدق
عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل بما يقصد
النسبة اليه نسبة متبوعه الى شيء وما اختاره المص من قوله
بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عدا

العطف

العطف بحرف الاضراب قيل هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم
ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع
من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا
بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر المبدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى وليس بدلا عن شيء عند
بعض وغلط صحيح صريح كما اذا اردت ان تقول حمار لسانك
الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك
ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلام فحقه الاضراب
عن الاول المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وما سمي
بدل الغلط الذي وجب التدارك في الفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا
والاوساط لا فيصير بدل غلط فان الغلط والنسيان
يقعان يوجد بلا عاطفة كذا في الامتحان وينتقض التعريف بصفة
المحذوف هذا في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون
فالوجدان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وينتقض التعريف
بصفة اي وهذا اي بهذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا
ايهذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل
العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل هو الكل من
الكل وهو المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل منه الكلان

على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت زيدًا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل بسبب غالبًا عن اشتمال احد البدلين على الاخر لان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكون التعلق لكن لا مطلق بل بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد ذكر الاول وهو المبدل منه وتتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ما ذكر ما سلب منه اذ هو ليس في ذاته بل انما يجوز في الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل الغلط اي بدل بسببه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او غيره فيشمل اقسام الثلثة الآتية خلاف الظاهر المتبادر منه ما هو الصريح وفي لا يصح اطلاق قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف به وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقي القسم الآخر مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي فانها شامل لهما بلا تكلف كما صرح به في الامتحان نحو رأيت رجلا

حمارًا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يورد بدله بل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما في الوصف كجاءني رجل غلام زيد ببدل الكل لاتحاد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب له ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل المظهر من المضمر ببدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيهما نحو اشتريتك نفسك واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار والتابع الخامس من الخمسة عطف البيان وهو تابع جيء به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير الصفة الكاشفة ودخرجت بقوله ولا يدل على معنى فيه اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمر عطف بيان له فمجموع ما ذكرنا من المعمولات على ما ذكرنا ثلثون واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون لانه زاد في المرفوع اسم باب كان والمضارع المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرة المجزوم الباب الثالث في الاعراب

ما يبقى وهو في الاصطلاح في شيء حركة او حرفا او حذفا جاء من
العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا
نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه
ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب
بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مسلمون صيغ موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجمع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا
التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين
مثلا مترادفان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط استعمال الاول
عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار لكنها
اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل
كلها دال على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها
فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث به في الاعراب
بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام
مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف اي
بسببه صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا والمراد بالآخر
هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي
كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو مختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها قال المصنف للاعراب

معنيان

معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون
دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع حال
في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع
للعام وكذا محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على
الخاص انتهى فان كان المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب
ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر الاصطلاحي والا ينتقض
التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف
العامل لكان اصوب واظهر وسلم من لزوم الدور بذكر المعرب و
ان لم يلزم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص وبالمعرب
الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام
وجعله اسطرادا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن
ان يقال ان اخراجه عن التعريف وادخاله في التقسيم تنبيها على انحطاط
رتبته لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقدير
ان الجر بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم
والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب
الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره
او محلا عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام

لم يكن ملاذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة وبالمعرب فمرفوع
بان المتبادر من الباء السبب القريب وهي من البعيدة لكن يا باه
ما نقلنا عنه د تعريفه للعامل ولدا اي للاعراب مطلقا لكن على التقدير
الثاني بالاستخدام فافهم تقسيمان اربعة بالاستقراء متداخلة
اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الاخر لان هذه تقسيمات متعددة
باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع
اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا كتقسيم الاسم
تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلا منهما
اما معرب او مبني التقسيم الاول منها تقسيمه بحسب الثبات والحقيقة و
لنا فرقه فنقول هو الاعراب اما حركة وهي الاصل فيه لخفتها وكونها
ادل على المقصود ولنا فقدها او حرف وهو ليست باصل لانتفاء علة
الاصالة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا لامر يقتضي ذلك كاغناء
الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما
للجزم ولذا اخرعنهما والحركة ثلثة ضمة سميت بها لضم الشفتين
عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لتسفل الذقن الاسفل عندها
فكانه يكسر نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف
اربعة واو والف وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه ونون نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة
حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف

النون

والاستخدام من الخدمة او الخدم وذا بمعنى القطع

النون نحو لم يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم
عشرة فيه ظاهر والتقسيم الثاني منها تقسيمه بحسب المحل فهو اي المحل
الذي بحسبه هذا التقسيم اما معرب او ملابس بالحركات المحضة لا
مع الحذف او بالحروف مع الحذف المحضة لا معه او بالحركات مع الحذف
او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة اما تام
الاعراب ملتبس او معرب بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا
او حالة الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ
بالتركة يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على سبيل
البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذان
الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو اي تام الاعراب تماما بالحركة
المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده والجمع المكسر
مذكرا ومؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم
مذكرا ومؤنثا لان اعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص المنصرف ان
لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما يحتاج
اليها كما يجيء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن
الاسماء الستة المضافة الى ياء غير ياء المتكلم فان المنصرف
على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما يجيء نحو جاءني رجل
ورجال ورايت رجلا ورجالا ومررت برجل وبرجال اونا

كما ان الحركة هي الاصل، في الحركة وعدم التركة،

فعلى فالغير والمنصرف الاخر اعلام ان المنصرف ما خوذ
من الصرف وهو اللبن الخالص عن الحاري فالمنصرف
خلص من شبه الحرف ومن شبه الفعل وقيل انه
من الصريف وهو الصوت لانه واخره تنوينا وهو
غنة في الخيشوم وقيل من الانصراف وهو الرجوع
والاسماء المعربة على قسمين قسم اشبه على الفعل
فمنع مانع من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف
شرح لب

الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد ورايت
احمد ومررت باحمد وسيجيء ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه
على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع
فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما
اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو
اي ما بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم وحمل نصبه على الجر
ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجيء نحو جاءني
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو
ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات المحضة اما تام الاعراب
بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث على ما هو الاصل كما هو في الاعراب
بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو اي تام الاعراب
مما بالحروف المحضة الاسماء الستة المعتلة المضافة اذ غيرها بالحركة
الى غير ياء المتكلم اذ المضافة اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء
المضافة اليها كما سيجيء المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان
كان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتامي الاعراب واعراب
المكبر بالحركة لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو
جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها
بالحروف لان هذه الاسماء اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا
بخلاف دم ويد وفم تنبيها على خلل الافراد بخلاف نحو العصا

فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع و
الساكن اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار
الحرف اصلا لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة
حرف لتجدد الاعراب وقد صار العين اخرا محلا للاعراب بحذف
اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف شيئا اصلا
فلم يشبه الزائد فكان جزء محضا من الكلمة والاعراب وصف
فتنافيا والزم التحريك في التصغير بسبب كون ياء عاد الى الاصل
الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين اما بالواو
رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة و
للنظر اليه هذا اقدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية والسبب فالياء نصبا
وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحده للجمعية التوفير في سنين وارضين و
بنين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية والوجمع ذو من
غير لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها من ثلثين الى تسعين
نحو جاءني مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين
واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين او بالالف
رفعا والياء نصبا وجرا فهو اي ناقص الاعراب بهذين الحرفين
المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنان واثنتان وكلا و
كذا كلتا بلا تنوين ولو بلا اضافة قال الفاضل العصام مضافا

الى مضمر اذ لو كان مضافا الى مظهر كان معربا بالحركة التقديرية
نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما وجاءني عمرو كلاهما ورايت
مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين وكليهما
ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء
الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلث
فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي
والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها في نحو
ضربا ويضربان والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء
فلزم اشتراك الاربع في الياء ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان
هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتحمل الحركة فلزم الجر
وايضا لم يمكن الحاق التنوين الدالة على التمكن حذرا عن الساكنين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقوف والى الثاني سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها
في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا او فرقا بينهما ان قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخيه ظ
لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى فرعوا في
الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ
والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب و
كذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا ظ لكونها كالجمع لفظا ومعنى

وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان
فالثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لا يكون الا تامة الاعراب
فهذا اي الثالث قسمان لان المحذوف اما حركة او حرف فالاول
وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره مرفوع
بقرينة الآتي اذ باتصال المنصوب لا يخرج عن هذا الحكم وهو صحيح
الواو والياء وهو في عرفهم ما ليس اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك
المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى
ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة و
كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولم يضرب
القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرف الفعل المضارع المذكور
الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف علة واوا او ياء او الفا فرفعه
بالضمة تقديرا لاستثقالها عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا
كان الاخر الفا وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد حركة
اسقط الحرف النائب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو ولن
يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما
بالحرف او الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب وهو اي الرابع الفعل المضا
رع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون الذي هو الجمع المؤنث اذ
المضارع لو اتصل هو به كان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سيا تي
فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما عد جزء

بدليل سكون اخر ضربنا دون ضربنا وجعلوا الاعراب بعده ولما
لم يتحمل الالف والواو والياء والحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان
حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه
دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في خروج اصلهما وكونهما
علامتي الفضلة فلذا حمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله
فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين و
يرميان ويرمون وترمين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي
ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الخ
فالمجموع اي مجموع الاقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب
المحل تسعة ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني الى تام
الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام
الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف
وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر لا بد من معرفتها احتاج
الى بيانهما فقال والاسم في الاصطلاح بالمنصرف وسمي به لكونه
صرفا في الاسمية ولذا سمي امكن او لرجوعه عن الاشباه على الفعل
بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لان زياده به قدم
لاصالة ولكونه مفهوما وجوديا ما اي اسم دخله الجر بالكسر
لتبادر الاصالة كما سبق والتنوين نحو زيد لعدم مشابهته
بالفعل وهذا لا يصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمي به

لعدم

لعدم ما ذكر في المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف
لان المنع انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك كالطريق بينهما
كما صرح به في الامتحان لا يدخله الجر بالكسر قيده تنبيها على
ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين التمكني
لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في
الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع من
الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف
معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وهذا لا يحصل بتعريف
ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي لا يتيسر
الا بالتفصيل الاتي بل الجمع ووزن الفعل منها محتاجان الى تتبع
الموارد ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخل بالتعريف كما صرح
به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة الاصطلاح
بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف
على اقسامها في الجملة واحال تمام المعرفة الى التفصيل الاتي فافهم
وهو اي غير المنصرف على نوعين الاول سماعي وهو ما يتوقف
منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء
في الشعر خماس وعشار والمبرد والكوفيون يقيسون عليها

ولذا خصها المص بالذكر منه

مافوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس و
سباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع بل السماع بالجموع
مع ياء النسبة نحو خماسي الى تساعي هذا قال الفاضل العصام
انما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في
مفعل ولا في فعال في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء
دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه
لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماسي ومخمس سمعيين ايضا
وكل منها معدول عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر
اللفظ ايضا فاصل جاء في القوم احادا او موحد جاءوا واحدا و
احدا وكذا البواقي واخر جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم التفضيل
لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان
يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها
علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما معه من لموافقة
المعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلم يذهب الى كونه معدولا
عما معه الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
اخرى مثلها كما مر وليس في اخر شيء من ذلك وقال الفاضل
العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير
الاضافة لا في فرضها في المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه

الوجه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل ورجل آخر
لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكورا ولا يتصور
ذلك بالاضافة بل بالاولى فروعي المناسبة بين الحال والاصل
وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين منعت تلك الالفاظ
مثلث بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت
على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله
وان ذهب جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية
ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية لكنها لا
تكون حينئذ مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو
جمع ككتع وبتع وبصع حال كونها جموعا فان جمع جمعاء مؤنث
اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فُعل واسما فِعال فهو معدول عن
احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء
شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي على الاصح ولا يضره الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي
لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف
الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية ولهذا الاختلاف
لم يقيدها بالصفات كما في الاول وانما قيد بجموعا لانها لو كانت

[illegible] الوضعي [illegible]

صح — بضم الهمزة وفتح الواو — صح

مفردة بان جعلت اعلاما نحو كلبق ونحو عمر وزفر وزحل
اسم نجم من الخنس وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما
والسبب فيها العدل التقديري والعلمية ولو لم تكن اعلاما بان نكرت
لانصرفت لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف
منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية توضح
عما غير محصور كما يشير اليه باداة السور الكلي في قوله وهو كل علم
على وزن اي هيئة مخصوصة بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في الكلم
الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا وشمر مشدد العين
علم الفرس الحاج معناه في الاصل اسرع في المشي وبقم منقولا من العجم
وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي
معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا او في محل اوله اي الوزن
او بجاز بالحلول احدى زوائد المضارع التي لها نوع اختصاص
به وهي حروف انيت حال كون ذلك الوزن غير قابل للتاء المتحركة
للتانيث لان لحوقها يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها
بالاسم فنعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتانيث كيعملة وارملة
اذا سمي بهما لا يخفى نحو يزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن
وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا
للتفضيل او الصفة نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب
الوصف والوزن ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من

حيث

حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعي
ان مؤنث الاول فعلى مؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي
في الاصل استعمل في اول نقله الى العرب علما سواء كان علما في العجم ايضا
او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطه ان
تكون علمية في العجمية واما وجه من التعميم للحقيقي والحكمي فيجمع بين الحقيقة
والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول
دلالة لاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة الكلي في وجوده
هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان ووجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها
وظهورها اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام
والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف
العجمة فلا تؤثر وهو اي والحال ان ذلك الاعجمي زائد حروفه على
الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته
قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هما مثالان للزائد على
الثلثة الاول للثاني والثاني للاول وشتر وسقر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل
اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للزمخشري
وقد زيفوه بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصغير فان
والعجمة امر اضافي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث

بخلاف عبارة الكافية

ثلاث انبياء اسمهم بلا انصراف مطلق
محمد نوح وهود ولوط شعيب صالح ذكرا خف

في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية
لا للاستقلال بالسببية وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح
بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف
التأنيث لان اعتباره من التأنيث لقيامه مقام الرابع القائم
مقام التاء فيقوى بوجوده التأنيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة
ان لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف
الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون
الاوزان الحقيقة ويكرهونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة
معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا مؤديا الى الثقل في لغة
العرب الا ترى الى كثرة نحو جمز بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه و
اكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر
وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة و
انما يظهر الثمرة في نحو ملك اسم رجل ولم يسمع منعه ذكره في الامتحان
وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مؤنث علما اولا فبالالف
مقصورة كانت او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها
والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة باعتبار السببية
(اي الالف الممدودة)
فانهم نحو حبلى وحمراء قيل انما قامت مقام العلتين للزوم مها
الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان لزمت
لزمت بعارض كالعلمية ورده المص بانه ان ارادوا عموم السلب
في التاء

في التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا
سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وظراء وان ارادوا بمجيء
التاء للفرق مطردا في بعض التصرفات فكذا المقصورة في افعل
التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغيير
الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينضم اليه قلب التاء هاء في الوقف
وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة
الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم وكل علم فيه تاء التأنيث
لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط او لا نحو فاطمة و
حمزة او تقديرا انما شرط فيها العلمية ليصير التاء لازما لان الاعلام
محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء
حرف مبني بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وسواء في
الحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا زائدة حروفه على الاحرف الثلثة
علم المؤنث اولا نحو زينب او هو متحرك الاوسط حال كونه علم المؤنث
نحو قدم اسم امراة وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه
هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام
شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل
عدم ظهورها في مثل عقرب مع وجوبه في مثل قديرة وحركة الاوسط
قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزي مع جواز مثل
حبلوي والعجمة وان لم يكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على

الاصح فلا اقل من تقوية التانيث ولضعف هذين لا يؤثران
الا فيما سماه تانيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم المؤنث
وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين
ومزاحمتها التاثير ورده المص بانه لا طائل له اما اولا فلان تاثير
العلل ليس الثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية
والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخيرة واما
ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكر يدل على ان
مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة متساويان
في الحالين فلو سمي به اي بذلك المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف
التانيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزائد على
الثلثة منع لو تانيثا اصليا والا فمنصرف في كل حال ككلاب مكثر بغير
تاء تانيث بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع فمثل كلاب اذ سمي
به مذكر صرف ولو كان علم المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط نحو نصرف
لضعف تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا
نحو هند وكم علم في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة
وهذا اولى من قولهم لئلا يلزم من الزوال فيحصل نوع قوة ذكره
في الامتحان مركب من اسمين في الاصل الان نحو النجم وبصري علمين
منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما لا تركيب
فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا

على الحكايات فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما عاملا في الاخر
بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن مثل عبد الله وضارب
زيد لانهما حكايتان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت
في المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا
يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر الا حرارة والماء الا برودة ولا
الثاني حرفا في الاصل عند سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه
ولا متضمنا لمعنى الحروف في الاصل عاطفا او جارا احترز عن نحو خمسة عشر وجاري
بيت بيت علمين لانهما يحكيا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع
ولقد اصاب في زيادة هذين القيدين كما اصاب في زيادة الاسمين
لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان
ناطق وزيدان علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى
عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر ولو زاد ايضا ولا مبنيا لا
غنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون
النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح
كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما يجي
وسبب المنع العلمية والتركيب وكل ما فيه الف ونون زائدتان
في الاخر لا اصليا ولذا سميتا مزيدتين وسميا مضارعين
لشبههما بالفي التانيث قيل في امتناع دخول التاء وقيل في كونهما
مزيدتين علما يمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة

بان لم يحتج الى تاويله غير لازم

علم من نظم الاسماء [illegible] وكلتينا له

بهما او وصفا لا يدخله التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو
عمران والسبب الالف والنون والعلمية وسكران مثال الوصف له
مؤنث لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف ليس له مؤنث
فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل جمع حاليا او
اصليا كمساجد تحقيقا او تقديرا كسر اول على وزن فعائل او فعا ليل
بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة
احرف اوسطها ساكن ولو في الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح و
مثل دواب وجه اشتراط اختصاصهما بالجمع وامتناع التكسير مرة
اخرى وتكرار الجمعية في البعض واذا سمي منتهى الجموع فيقوم مقام الجمعية
لم يقل بلا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة ومدائني بناء على
ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شيء وهو الظاهر من
المثال على ان المختار عنده كون التاء في مثل فرازنة جزء فيخرج بالتقا
عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان نحو مساجد
ومصابيح وجه التمثيل بهما اشارة الى ما هو دونا بين تنبيه على ان
المراد الوزن والتصغير لا التصريفي وهو ما يعتبر فيه تجرد معا
بلة المتحرك والساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء
والعين واللام وعن الزوائد بلفظه كما في التصريف ويقال له وزنا
عروضيا ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع
غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين لما مر من تعريفه

ومن فسره بجعله في حكم المنصرف فقد انصرف عن مذهب المصنف ولزمه تعريفه للمنصرف وغير المنصرف شارح اول

لضرورة الشعر بان يخل بالوزن او سكتة لو منع فالاول كقوله صبت
علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني في
قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع او
للتناسب اي ليحصل المناسبة بينه وبين ما يليه من المنصرف
نحو سلاسلا على قراءة نافع والكسائي صرفه ليناسب اغلالا بعده
وقواريرا لتناسب قطرا بعده وكل ما لا ينصرف اذا اضيف الى
شيء او دخله لام التعريف انصرف حقيقة وجد فيه السببان
اولا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة او اللام
لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر مثال للثاني قدمه على
مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال والممثل واحمدنا مثال للاول
ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم والتقسيم الثالثة منها تقسيمه
بحسب النوع وهو اي الاعراب بحسب اربعة انواع به بالاستقراء رفع ونصب
يعما مشتركان بين الاسم والفعل غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما
في الاسم على الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما فمعناه المشترك
علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل العصام
وجر مختص بالاسم لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص
بالفعل معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اي علامة
هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او علامة دالة على ما دل عليه
عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما

اول البيت
هنيئا لارباب النعيم نعيمهم وللعاشق المسكين ما يتجرع
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
وقال الاخر لما احكم لفلان وصرة نوع لطف ومنطقه اداود وعقد در مرصع موقع الحمرة ازاله
او لي بعض ابوب ودغزن بزخرف واذان يعقوب وحسن ادم
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
لنادوبة المجبوب احلوانفع

لضرورة

على اي من جملة نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع
الذي هو الاختلاف وهو ظ اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو
اي واو الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم والاسماء الستة
في الاسم والف اي الف التثنية في الاسم ونون اي نون التثنية
والجمع المذكر واحدة المخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة
فتحة في الاسم والفعل وكسرة في الاسم والف في الاسماء الستة
السابقة وياء اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم وحذف النون
في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة في المنصرف وفتحة في غير المنصرف
وياء اي ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة و
علامة الجزم ثلثة حذف الحركة من اخر المضارع الصحيح الذي لم
يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع المذكور اذا كان
معتل الاخر وحذف النون المذكور والتقسيم الرابع من التقسيمات
اربعة للاعراب تقسيم بحسب الصفة وهو اي الاعراب بحسبها ثلثة
لفظي في اللفظ اي اللفظ ما له الاعراب وهو الاصل لانه علامة
وحقها الظهور وتقديري ومحلي فلنذكر الاخرين حتى يعلم ان
ما عداهما لفظي لانحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة
الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديري ما لا يدخل
فيما ذكره من المواضع السبعة له وهو ما سكن اخره لمجرد
التخفيف او للادغام فيما بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة

في قراءة

في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم مالك يوم الدين في قراءة ابي عمرو و
غيره وما يتبع بضم على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال
حركة اخره بحركة غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة
اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة
الحسن البصري ونحو يا زيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب
بالجر للجوار فحركة خرب اذ ليس حركة اخره بنائية ولا اعرابية بل
للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني فيكون التسمية
بالجر للمسامحة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه
دلة للاشتراك في اشتغال الاخر بالسكون والثاني بالمحكي
للاشتراك في اشتغال الاخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم فالتقديري
ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في اخره لمانع فيه عن الاعراب الحقيقي
اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا
يكون التقديري الا في المعرب الاصطلاحي [illegible] عد ذلك
التقديري في سبعة مواضع وجعلها البيضاوي ثمانية و
المص نقصها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعله رابعا
وان جعل الثالث مشتملا على ما جعل سادسا وسابعا وثامنا
وزاد الخامس والسابع فتدبر ولا تكن من الغافلين الموضع
الاول معرب موقوف اخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين
لا لمجرد الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ فان كان

تقديري صح

ذلك المقصور اسما فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لتعذر الحركة على
الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا وان كان فعلا
فرفعه ونصبه تقديري لوجود ذلك الالف في تينك الحالين
وجزمه بحذف ذلك الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى
ويخشى الله ولن يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع
الثاني ما هو معرب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او
قلبت حال كونه غير التثنية مسلماتي ومسلمي وبعلي بالتشديد
فان كان ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم
فالاولى تقديره كما في الاولى نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت
الواو ياء وادغمت فان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم فالكل
اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا
سالما لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع
الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن جعل
الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف
الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف
العامل بخلافهما ولا للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى
الضمير لا يوجب نحو غلامك وغلامه نحو غلامي وابي ورجلاي
ومسلماتي والموضع الثالث ما هو معرب مطلقا في آخره اعراب

بالحركة او بالحرف مفردا او ... صح

بالحركة مفردا او مثنى

١٢٧

يحكي اي حركة حكية او حرف حكية والتسمية بالاعراب مجاز
بالكون اذ ليست باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير
الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية *ية*
فصار كالثاني وكذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه اما
جملة في الاصل منقولة في الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح
انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في قول
القوم الحجازي واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب
كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من زيدا ذكر منصوبا اشعارا بان
السؤال عن زيد المنصوب فتعذر رفعه لفظا معولا لمن قال ضربت
زيدا ونحو دعني من تمرتان اعرابه بياء مقدرة والملفوظ حكاية
لمن قال الك تمرتان وكذا اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال
الآخر بالآخر كل علم مركب جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له
اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو
ان زيدا وهل زيد ومن زيد اعلاما فان كلا منها معمول في الاصل
لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف *ق*
عبد الله ونحو مضروب غلامه علمين من علم المركب الذي جزؤه
الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فان اعراب الجزء الاول اي الآخر
الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء كلمة زيد بل للمجموع
على ما هو المختار عنده كما حقق في الامتحان منهما اي من نحو عبد الله

ونحو مضروب غلامه لفظي لظهوره في لفظ ماله الاعراب وان كان
في وسطه لكونه محل الاعراب في الاصل ولا مانع في اخره وذلك اولى من
اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان للجزء الاول منه الاعراب
له بحسب العامل فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا
فمجرور والثاني مشغول باعراب الحكاية اي باعراب ملتبس بها و
لذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الاخر او ما في اخره بناء يحكي في
التسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا
لم يكن علما يكون جزؤه مبنيين كما يجيء واذا جعل علما يكون معربا
باعراب تقديري على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي و
تعذر ظهور الاعراب في لفظه المانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما
قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان والموضع الرابع ما
اي اسم او فعل معرب في اخره الاولى تركه في كما في الاول ياء مكسور
ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقررا
للمنسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما
فرفعه وجره تقديري للمرحوم تسكين الياء المذكور لاستثقال الضمة
والكسرة عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها نحو القاضي وقاضي
وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ
هما لفظيان تقديري لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة ان
لم يلحق باخره ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث

في نحو غير المنصرف حيث قال لانهما يحكيان على البناء

لوجوه النتح والجزم الذي حذف الاخر في اللفظ

يكون

يكون محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال نحو يرميان ويرمون
وترمين ولن ترميا ولم يرميا الى غير ذلك هي هو وترمي انت
او هي وارمي انا ونرمي نحن والخامس منها فعل اخره واو مضموم
ما قبلها اذ لو لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه
اذ هما لفظيان ايضا اي كفعل اخره ياء مكسور ما قبلها تقديري
لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور ان لم يلحقها باخره ضمير
مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو هو
وتغزو انت او هي واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها اسم
معرب اعرابه بالحروف ملاق الساكن بعده اي كلمة في اولها همزة
وصل تفسير للساكن فانها تسقط عند اللاقات فيجتمع الساكنان
فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة
من المفرد المكبرة المضافة الى غير ياء المتكلم فاعرابه في الاحوال الثلث
تقديري لعدم ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورأيت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم فان كان
ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين بفتح
النون في النصب والجر فتحرك الواو رفعا للساكنين بالضمة للتميز
والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره
في لفظه نحو جاءني مصطفو القوم بضم الواو ورأيت مصطفي القوم
ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب

مفتوحا بحذفان اي الواو والياء للساكنين فيكون اعرابه
تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني ضاربو القوم ذلك لان
تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره
تحرك الياء للساكنين بالكسر للتخلص فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك ومررت
بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع السابع من المواضع السبعة
المعرب الموقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل بالاسكان حال
كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كمسلمون
ويضربون فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا
بتنوين المقابلة او لا او كان في اخره تاء التانيث فاحواله الثلث اي
اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في اللفظ نحو احمد في الاحوال مثال
لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما في اخره التاء وضاربات مثال المنون
بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي
حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها فرفعه وجره تقديري
لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف عليه بالالف
فيكون لفظيا لاقتضائه فتح ما قبلها الذي هو النصب نحو زيد
فانه يقال جاء زيد ومررت بزيد بسكون الدال ورايت زيدا بالالف
واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في اخره بل في نفسه
لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين احدهما الاحسن الاول او الاخر

بدل

بدل الثاني والاسم المعرب المشتغل اخره باعراب غير محكي لما عرفت
انه لو اشتغل بمحكي لكان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم
على محل زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور
فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل
الى المعمول فهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا
في الامتحان وكذا المجحني ضرب زيد ومر بزيد فزيد مرفوع المحل على
الفاعلية او المفعولية في الاول والنائبية في بحث الظروف والثاني منها **المبني العارض**
الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية قال فيما علقته على الامتحان
قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في
اخره مانع والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه واقول معنى
كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل الاعراب
لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا لكونه
مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب
اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية والاستحقاق له
فسمي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب لفظا او تقديرا
نحو يا زيد وادعوا زيدا وزيد ضارب عمرو وعمروا ومررت بزيد
وقوله مع واختار موسى قومه بخلاف مبني الاصل فانه ليس بمحل
للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على المعنى

فتعلق بعض العوامل الجار مع المجرور
منصوب المحل اساحه او بجعله بتمامه
الكل باسم المجرور

الاول مثال المطلق والاخر ان المخصوص

ولما المرسيح صنف الجار في مررت بزيد مثلا
لزوال المانع بهذه الالة الكريمة

المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله
تعالى والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في
محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فرد عليهم ان المحلي قد يكون
في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد و
ضرب زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل واما نحو تابط
شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الاخر
فقط وهو الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف
المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه
مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الاخر يمنع
من ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الاخر
مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون الاخر
فلهذا لو زال ذلك وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو تابط
شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضيا او اصليا
بالاستخدام ما كلمة لا تختلف حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه
لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل في البناء السكون
والعدول الى الحركة بسبب اخر كما سيجيء باذكرنا لا يرد ان الاسماء
المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح و
المختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صرح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل

عليها

ومن اراد التحقيق كلامه فهم مراده
على وجه الاتقان فليرجع الى كتابنا
الامتحان

عليها ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه كذلك وهو من اعربته
اي اوضحته واظهرته والمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر
اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوضعه فهو اي المعرب مطلقا
ولما كان هذا التفصيل كالبيان عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة
الاجمال ما كلمة كان حركته وسكونه اي حركة اخره وسكونه بعامل
اي بسببه بواسطة او بدونها ليشمل مدخول الجار الزائد وغيره
مما لا يتعلق بشيء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم
يقصد شمول هذين التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع
انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط
رتبة بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره
في الاقسام فانه لو اراد الشمول بهما وزاد حرفه بعد سكونه فيهما
لصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف لما مر ان الحروف ثابت قبل العامل
وبعده يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبني صح بزيادة
هذه الصفة كان المعرب على ما لا يخفى انما ترك تعريفي ابن الحاجب
لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بهما وهو معرفة الافراد
لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى
يعلم ان ما عداهما معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد انه مع اختلا فيها
في انفسها لانه اطلق المركب واراد جزئي المركب مع الغير تركيبا
يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب

كما سبق الثاني ويجيء الاول منه

في تعريف المعرب

المذكورة في تعريف المبني

والاخرى من تعريف المعرب

ويظهر في تعريف المبني

البناء وهي مجهولة محتاجة الى تفصيل على جميع انواع المبنيات
واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة و
كل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع
معرفة وضبط بهما بالوقف على المبني في الجملة واحال تمامه على
تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريف الجمهور وهو ما لا يختلف
اخره بعامل وما اختلف اخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل
حكم المبني واثره المرتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ
حكمه واثره المرتب على بنائه اثبات اخره على هيئة مخصوصة و
لذا عرفه المطرزي بما عرفه المص به بعد تعريف المعرب بالاختلاف
والمبني مطلقا ولم يضمر لئلا يتوهم رجوعه الى المعرب من اول
الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني العارض
اي مبني هو العارض والاول اربعة الحرف قدمه لكماله في الاصالة
اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع المعرب
فيكون المعرب معمولا كما مر والماضي قدمه لكون الامر مختلفا
فيه والامر بغير اللام عند البصريين قيد للاخرين اذ عندنا
الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر والجملة
من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتبا
ريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد
المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقي

المذكورة في تعريف المبني

اي متصف بالبناء بحسب الاصالة لا العروض

واعرا

١٢٦

واعراب المضارع بالمشابهة التامة وهي مفقودة فيهما ايضا
كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم وغير لازم واللازم
منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات
وجه البناء الاستغناء بدلالة نفس اللفظ بحسب اختلافه مادة وصيغة
على المعاني المختلفة عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من
وضعه هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب
وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل بنيت لتضمنها
الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع لها
كونها على لفظ حرف الخطاب والغصر واسماء الاشارة قيل بنيت
لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرفي لكن لم يوضع
لها حرف كما فصلها الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف و
حمل عليه ما عداه وقيل للاحتياج الى القرينة الرافعة لابهامها
وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق
والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى
الغير ووضع الحرف غير اي واية فانهما معربان ما لم يحذف
صدر صلتهما لالتزامهم فيهما الاضافة المرجحة لجانب الاسمية
فلا يرد كم رجل وخمسة عشر رجلا لعدم لزوم الاضافة فلا ترجيح
فيهما دقائق وادوا ذا لم يجي ان الاضافة فيهما كلا اضافة
فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتاكيد شبهها

وغير المضمر وتقدم الذكر في الضمير
والمتعلق في الحرف

وحيثما الاضافة الى الذي للزوال عن ذلك
التمكن

بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي فشابهها الغايات
ولذا بنيا على الضم نحو قوله تع لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارة
تثنيتها لان المختار عنده كونها معربة وبين وجهه في الامتحان
بان لفظ التثنية كان قبيلا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا كله
على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول
من اثني عشر مع بنائه في غيره كما يجيء واسماء الافعال بناء
لمشابهتها المبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع
واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة المفقودة
فيها كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات الى
اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما الحق كان على وزن فعال
كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة نحو يا فساق
ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث نحو حذام اسم
امراة قيل بناء هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبنى الاصل رده المص بان جهتي المشابهة
مختلفان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى
المفرد المعرفة كما سيجيء فان قيل لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة
كما اعتبر البعض مع ان قياس المساواة ينتج باعتباره لعدم التخلف

فيه

لان فعال بمعنى الامر مشابه في الاصح المعنى واما
على وزن فعال مشابه له في الزنة والمبالغة فلا
يصح ان يقال المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك
الشيء لانتفاء جهة المشابهة فيه

في بحث المعرب

فيه قلت لانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال
معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل
معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن
الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع المعدول عن هذا الاصل
فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
اليها لخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما
لا يخفى ثم قال فان هذه الثلثة العدل المحقق فيها الدليل عليه و
ثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف لفظين في
معنى لا يكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر
لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل
على ان كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان قدر فيه ايضا
فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز وقيد للاخير وهو معرب
عند بني تميم الا ما في اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه لانهم احرص للامالة لاسيما في ذوات الراء والمصحح
لها كسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستقل لكونه في مخرج
كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طريق مختلفة وقال المص وفيه ان هذا
يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء
في مناسبة مبني الاصل وان حملوا ما ذكره الحجازيون للغا ما ذكروا

لكن انية الان يقول هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب
الآن يضم ماذكرنا والحصر للاصدار دون الضميمة في الاصوات
وهو اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير
موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واضيفاره على اللفظ سواء كان للحيوان
او للجمادات كغاق والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد
غاق او نخ او اخ واما بما يشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق
صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت
الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية باخر القسم
الثاني وهم لشمولها الكل معنى وحكما والغرض الاصلي من النحو معرفة
التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه
لم ينحصر المبنيات فيما ذكره والتعليل بانه اسم لا صوت بعد تسليم
الاول مردود بان الصوت في عرف النحاة اعم من الاسم وهو المحكي
وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت
للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات
والتعليل بانه يصير القسمان قسما واحدا سهو اذ الثاني نفس
ما صوت والداخل في الاول حكايته ثم قال في سبب بناء الاصوات
الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار
مذهب الزمخشري كون غير المركب معربا موقوفا ويدل عليه جواز
التقاء الساكنين في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابي وفي المحكية كونها حكاية

عنها

عنها وقد عرفت ما فيه من جهتين او الذي عندي انه لم يعرب
او تعذر الحكاية عن الصوت بنفسه قصدا ولغاية المشابهة
فنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض وتحريك اخرى نحو غاق
في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فاعرابها تقديري ذكره
في الامتحان فعدهم هذا القسم من المبني ليس كما ينبغي او
صوت للبهائم كنخ بفتح النون وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع
تشديدها او بسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض
النحاة هذا القسم داخل في اسماء الافعال وارتضاه الرضي
وارى انه الحق لدخوله في حدها كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم
هذا القسم قسما من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم
لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بقي قسم ثالث الصوت وهو لفظ
غير موضوع صادر عن الانشاء ودال على معنى بالطبع كنخ عند الاعجاب
ودعي للمتندم واه للمتوجع واخ للسعال وللتعجب وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم اجزاء على ما يقتضيه الصيغ فاذا حكي دخل في القسم
الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر
عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت
على سبيل التمثيل تكلف لا يرتكب في مقام التعريف كما لا يخفى
على المتتبع المعارف وبعض المركبات اذ ليس كلها من المبنيات
فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله

نخ نخ نخ

لانتفاء الوضع فيه

من البهائم والطيور والبهائم والمجانين والصبيان

ثم ان اعرابه تقديري لا محلي

ليشمل الطيور وغيرها

ليشمل على الاخ للتصويت من قضاء

غير تعجب او تسكين توجع او تخفيف

فيشمل القسم الثالث

كخمسة عشر فالمراد بناء جزئيه وهما كلمتان وهو اي ذلك البعض
كل كلمتين في الاصل او في الحال فيشمل ستة اقسام ليس احدهما
عاملا في الآخر في الاصل سواء كان الاول مما اهما اعراب او لا احتراز
عن مثل تابط شرا ومثل عبد الله ومثل ابن زيد وان زيدا اعلاما
اذ كل منها يحكي اعرابه تقديرا وينبغي ان يقول اسمين كما فيما سبق
للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربتين
قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين
لما مر بل في كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب جعلتا
اسما واحدا بان جعل مجموعهما علما دالا على معنى واحد فان
كان الثاني صوتا بنيا اي الجزءان اما الاول فلانه ليس محل
للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء
واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك
الغير والا فقد مر ان الصواب عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية
وبعدها معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل
لامتناع الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول
للخفة نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب في السبب وهو التفاح
او رائحته اي الواجد رائحته سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان
الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكثرة شمه اياه وان لم يكن الثاني
صوتا بني الاول على الفتح لما مر ان كان اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك

للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معربتين قبل العلمية

اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب
هذا البلد بك اي زحم اي من بك عنقها اي دقها وحضرموت
اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا واحدا وعلى السكون
ان كان اخره حرفا علة لثقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان
فتحة نحو معديكرب واعرب الثاني حال كونه غير منصرف للعلمية
والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثاني
فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه واخره اخر المجموع
اي عن الثاني
عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء
والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف
حيث سقط تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا او
تقديرا على حسب العوامل وقيل يجوز في مثل معديكرب فتح الياء
واسكانه في نصب ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه
في الصورة فيجري مع منع الصرف على راي ان قدر انه اسم المؤنث
كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة يقال هذا بعلبك
ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال
الثلث ومع الصرف على راي ان قدر انه اسم المذكر كما اذا قدر
ان كرب اسم للحزن وبك اسم لمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف
في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا على راي تشبيها له بخمسة
عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس

بالمعرب وغير المنصرف

باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقين كلمة
باعتبار دلالته على المعنى في الاصل علاقة التشبيه بخمسة عشر في وقوع
الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المضاف والمضاف اليه
كذلك مع انهما غير مبنيين وان قيل المساواة غير منتج فيه كما مر
وان لم يجعلا اي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا
عاطفا او جارا فان لم يكن الاولى لفظ اثنين بنيا اي اللفظان
او الجزءان قيل اما الاول فلوقوع اخره وسط الكلمة الذي ليس محلا
لاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المص وفيه انهما كلمتان
بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار
سبب البناء على ما سبق بيانا والذي عندي اذ التضمن للجزئين معا فلذا
بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان
كان اخرهما صحيحا او على السكون ان كان اخرهما حرف علة لما مر
نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادي عشر
وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسع عشرة
يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد التعدد وهو
القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظ لا في
الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان الاصل ان يكون
المفرد من المتعدد اسما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك ولم يتيسر
ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل

على اوله الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى
على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي
في نحو حادي وعشرين والمعنى واحد او نحو هو اي فلان جاري بيت
بيت اي ملاصقا بيتي وبيته او بينا منه الى بيت مني او ملاصق
لبيت مني يعني به الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا
وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار
بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظ اثنين بني اللفظ
الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول وحذف نونه قيل لما
العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعراب وفيه
ان هذا منقوض بمثال خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء البابين
مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان
حذف النون للايجاز المط واينما المحذوف وقال الفاضل العصام
لان جزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع
النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك و
جواز ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا
ومررت باثني عشر رجلا **وبعض الكنايات** لان بعضها معرب
كفلان وفلانة وهن وبعضها ليس من هذا الباب ظ ير الغائب الغالب
يعرفها لا انها على معناها اللغوي وهو ان يعبر عن شيء معين بلفظ

لان انه المذكور عارض بسبب البناء
فرجع الى اصله الذي هو الاعراب

قال الفاضل العصام هذا اقرب الى الضبط وابعد
عن التحكم في الفرق بين اللذان واثنى عشر

غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامعين ونحوه غير انها بمعنى
المكني عنه وهو اي ذلك البعض كم لمعنيين محتاجين الى التمييز
ففرق بين تمييزيهما في الاعراب تمييزا بينهما اشار اليه بقوله يكون
للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على تمييز العدد
الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على تمييز احد الطرفين تحكم
نحو كم رجلا ويكون للخبرية عن العدد سميت بها وان كانت
لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييزا بينها بمعنى التكثير
فيضاف الى ما بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل
عليه في الخبرية فميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما
دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية
متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا عطف على كم يكون للعدد
وقد يجيء لغيره ايضا نحو رجب يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا وينصب
ما بعده على التمييز كالاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل ذا
دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا
على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما قاله في الامتحان وينبغي ان يذكر
كاي فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي
فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون ساكنة لا
تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت بحركات التاء ولا يستعمل
الا مكررين بواو العطف كناية عن الحديث اي للكناية عبارتين عن الجمل

الى

وهو احدى عشر الا الشهور وتسعين مهم

الى حدث من مبني الاصل والكيف المتضمنة لمعنى ان او الاستفهام كمن و
ما ونحوهما وجه البناء ظاهر نحو اي واية فانهما معربان عامتي
وبعض الظروف ليس بمعنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر
فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف
المتبادر وقال المص في ذكرهما لشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان
ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال
والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب
ما يناسبه نحو امس بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة و
على الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط بفتح القاف
وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم اتباعا لضمة الطاء وقد يسكن الطاء فهذه خمس لغات
كلها للوقت الماضي المنفي فعله مثل ما رايته قط اي ابدا وبناء المخففة
لكون وضعها وضع الحرف المشددة للحمل عليها وقيل لتضمنه معنى الحرف
لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبههما بالحرف لانها مثل ما في استغراق
النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء
فتح الضاد العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد
وكسرها وهو للزمان المستقبل المنفي فعله نحو لا اراه عوض
اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل
بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ما بقي

قَطْ قُطْ قَطُّ قُطُّ
المشددة والمخففة
عَوْضُ عَوْضَ عَوْضِ

على وجه الاول ومذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما اياهما
حرفين ولكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وانما بني الثاني على الضم
ولاجتماع الساكنين وبني الاول على السكون لعدم اجتماعهما او
ان الغي الساكن يضم اخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه
لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ تدبر فلما احتيج الى
التحريك عاد الى اصله نحو مذ اليوم فقدمه على منذ لما مر وقيل ان
بناؤه لكون وضعه وضع الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل
العصام لو ثبت هذا النسبت ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا
في البناء سابقا عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على
ما حكاه الزجاج عن النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا استبعاد
في ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد واذ ابني للزوم
اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهي في الحقيقة مضاف الى
مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات و
لم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذ بني لما مر ولكون وضعه
وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الى
الضم ولما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لو وقوع
امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول معيد
السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما وذهب السراج و
ابو علي وابن جني وجماعة الى انه الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى

ای في الحكم كون المخففة غالبا في الاسم
والاقل في الحرف

قال الفاضل العصام وبناؤه وبناء ما في اخره
الف بالاستد لال والمقايسة لا لغيره مما ثبت
ذكره في علة البناء والا فلا غير بين معرب
مقصوره وبين مبنيه

حين

حين ردّه هم الفحروف بصحة لكلهم دخل الجنة واجيب بانه مبني
على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو ويحتمل الى انه مثله في المعنى
او في عدم العمل او في الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه
ابن هشام بانه يختص بالماضي وما بالاضافة الى الجملة فقوي القول
بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء ما مر
ومتى استفهاما او شرطا للزمان واين استفهاما او شرطا للمكان
وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان استفهام للزمان وكيف
استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم
فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت
وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة كما مر وجه البناء فيه ما مر في
اذا ولدى بالالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه بمعنى عند وهو
معرب بالاتفاق ثم قال الغد يعامل معاملة الفعل والى حتى
مع الظ ويقلب ياء مع الضمير غالبا وحكي سيبويه عن قوم لدا لك
وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصود الاصل اللغة وسوى
هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو
اللغات وقد يتصرف فيه باسكان العين للتخفيف كما في عضد
فليتقي الساكنان فيدفع بفتحة او كسرة او كسر النون او حذفه اشار
اليه بقوله ولد بفتح اللام وسكون الدال وقد يتصرف بنقل الضمة
الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون او حذفه فيقال لدن

اذا لا يستعمل الا فيما هو حاضر قريب
منك وعند يستعمل في بعيد في حضرته
ذكره الفاضل

لدن لدن لدن لدن لد لدن
لد لد

اولدو وُرَبَّمَا يتصرف فيه بحذف النون من غير تسكين الدال
فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المتن
يحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة
مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبرة
في البناء حال الاخر دون الوسط والقول بان الاخر فيها منسي
والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة لا ينسى نعم يصح ذلك
في لد بضم الدال دون غيره وان وقع التقاء الساكنين بحذف
الاخر لا نظير له لكن جرائهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة
انتهى قيل بنيت لوضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه ورد
الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان معرف انه يكون في
التركيب مبنيا المشابهة بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصح ان
لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لا يجوز
تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد
بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي كلها لازمها الابتداء الذي هو
معنى من قال الفاضل العصام والاظهر ان يقال لتضمنه معنى من
ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا
لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن
كالبرد المنهم اي اسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى
فوق نحو من عليه وعن بمعنى الجانب نحو من عليه عن يمين كاللحمية صفة

للثلثة

لان المحذوف بالاعلال او الحذف لدفع الالتقاء اولى منه

اي بعضها وهو لدن الذي هو الاصل والباقي محمول عليه

للثلثة العجزة والقرينة على الاسمية دخول الحرف الجر عليها الامتناع دخول لها
على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسام الاول ما كان اي
اسم مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض ان
لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو ظرف او غيره وهو في غير الظرف كثير نحو
قوله تعالى وكان من بناء الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالين واحد قال بعضهم المحذوف
منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه
المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو
رب بعد كان حين اي قبل ولم يسمع المبني في غيره نحو قبل و
بعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون
ومن على ومن علو ولا قياس عليها بعضها نحو يمين وشمال ولا
غير وليس غير وحسب وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في
الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان باقوى الحركات
والآن عطف على ما ولو قدمه كان اولى لظهور وجه البناء فيه
شبهه بالحرف في عدم التصرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع و
التصغير او تضمنه معنى الاشارة او حرف التعريف والظاهرة زائدة
وعدوا من غير اللازم مبني على راي من قال انه قد يعرب بقوله
كانهما فلان لم يتغير او الاصل من الان حذف نون من وكسر
نون الان لدخول من عليه ورده بان هذا البس بقوي الاحتمال

قال ابن الشيخ في شرح العقايد وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة لا تخفى على المتامل

اذ نزع حرف التنوين ... على النكرة والان لم يسمع مجردا عنها

كون الكسر بناؤها الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر
ولعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر بدون
حرف الجزم ولم يثبت والثاني المنادي وهو ما نودي بحرف
النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل
هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب
المفرد لا المضاف ولا الشابه به المعرفة قبل النداء او بعده فانه
مبني على ما يرفع به ذلك المنادي في غير صورة النداء لفظا او تقديرا
او محلا به راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف
الشامل لالف التثنية وواو الجمع انما بني لوقوعه موقع الكاف ف
الاسمية ومشابهته لها افرادا وتعريفا في مثل ادعوك لمشابهته لكاف
الخطاب الحرفية لفظا ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعد
بعض الكمل منع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والا وزاد
لا يكفي في المشابهة والا لبني النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه
لتضمنه معنى الامر كتعال واجيب انما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة فة
بسبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب
لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فلا يناسب الامر وانما
بني على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادي المعرب وبين حركة المبني
وحروفها كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول
عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف الاستغاثة

او

اما قبل النداء فيكون المنادى مرفوع المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عنه بالمسند اليه المنادى باعتبار ما كان

او الندبة هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الفا مناف
لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به لحق باخر
هما الف او لا نحو يا زيدلاناه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة لوجود
الفصل بينهما بالنون يرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باخره
الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما
ولذا خص المثال بهناك به ولو عم لحوق الالف بناءهما ايضا على ما
يرفع به لبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالاخر ما يراد به في تعريف
الاعراب فح لا يلحق باخرهما الف بل الحق لحوق بالنون وهو ليس باخرهما
على هذا المعنى ولا باوله لام الاستغاثة او التعجب او التهديد اذ فيه
لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع نحو يا زيد مثال للمعرفة
قبل النداء والمبني على الضمة ولم يلحق باخره الف ولا باوله لام
ويا مسلمان مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام
ويا مسلمون مثال للمعرفة بعده والمبني على الواو بدونهما ويا هذا
وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما
يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك
اليه قوله ان كان المنادي مضافا او مشابها به اراد به ما اتصل
به شيء من تمامه معمولا له او نعتا له جملة او ظرفا او معطوفا عليه
على ان يكون اسما لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به اي
يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا او محلا الذي هو الاصل

ولا يخفى ان الشرط الاول غير مفيد في حقهما على هذا الفتح ايضا ولا تغفل

لايعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعي ولان الاضافة لكونها
من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة
فلا يرد ان نصب المنادي تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادي منصوب
ايضا ولانه ان ازيل النصب لفظا او تقديرا اشكل بمثل يا قوم لا ينفع
مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعني ويا غير ما يضرني مبنيا على الفتح
لان كلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف فبفعل
مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي
عبد الله حذف فعله حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه
خبرا ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيما ذكر الوجوب لامتناع
الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وفائدته نحو يا عبد الله فيا خيرا من زيد مثال الشبيه بالمضاف
فما من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف
نحو يا حليما لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف زيد الظريف
ومثالها من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء واحد
نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو ويا رجلا
لغير معين بان اريد من يأتي اي رجل كان وان لحق باخره اي
اخر المنادي المفرد المعرفة الف مذكور بني على الفتح لاقتضائه
فتح ما قبله نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام مذكور جره
لانها لام الجر للتخصيص دلالة انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء

وبهذه

وبهذه اللام مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغيرها نحو يا للكهولة
وللشبابة كسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وايضا
اعرب معها لضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم نحو يا لزيد
في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له
لانه لو ذكره لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد عين
التابع الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال
والبدل من المنادي المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف عليه
الخالي عن اللام ان الحكم الاتي لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادي المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك
[سواء كان منهما مفردا او مضافا او شابهها او شابهه او نكرة صح]
لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف
المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فكانه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
والثاني نحو يا زيد وعمرو كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو او واخا عمرو في
المضاف ويا زيد طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا
صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما لم يتعرض هنا لبيان حكم غيرهما
من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كتوابع سائر
المبنيات في كونها تابعة للمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا
على لفظه ليس كما ينبغي اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من

جنس اعراب المتبوع مع انه لابد منه والتعميم للحقيقي والحكمي جمع بين
الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع في العاقل مثلا في مثل يا زيد والعاقل
ليس باعراب ولا بناء كالجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص
هذا البيان بمبحث المنادي المبني كما لا يخفى على الزكي وحروف
النداء ابتداء جزء بحوع يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا
لا يستعمل في الاستغاثة والتعجب والندبة والتهديد الا هو وهو للبعيد
حقيقة كقولك يا زيد للبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي
يا الله ويا رب والله تعالى وان كان اقرب الى الشخص من حبل و
يده لكن الداعي يستقل استقصار النفس واستبعاد لها من المدعو
جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير ان هذا دليل اقناعي لا
برهان فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا
من حبل الوريد فابى من الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل
وشرحه للدماميني فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد وايا وهيا هما
للبعيد قدمهما لمناسبتهما ليا الوجود فيهما وقدم الاول على الثاني
لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ وآي بالمد فيهما للبعيد
ايضا كذا في التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه
لمناسبته ليا في كونهما على حرفين والهمزة للقريب ووا عدة منها
لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح في الامتحان انه
مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها

كما

كما سبق والثالث اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان مفردا اذ لو
كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا اذ الاضافة
ترجح جانب الاسمية نكرة متصلة بلا اذ لو كان معرفة او مفصولا
عنها لم يكن مبنيا البتة بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير لمنع الخلو
حال كونها غير مكررة اذ حكم المكررة سيجيء نحو لا رجل في الدار و
لا رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه
معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل مثلا وعلى ما ينصب
به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل
البناء ذكره الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى من انه
انما بني على ما يرفع به للفرق فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام
ولعله ان لا عاملا ضعيف وقد ينعزل عنه فجعل حركة معمول
المبني موافقا للعمل المحلي وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له
ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوي لا ينعزل
اصلا فلا يظن بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح لخاطر
العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع
المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكونها الاخر بمنزلة الوسط
وعلى السكون حملا على الماضي او نون التاكيد خفيفة او
ثقيلة وانما بني بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها
يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في

فيجب الحمل على ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب

او معرفة مفردا او مضافا او شبهه

اما في النكرة فيمكن ان يكون العرض عاما في النكرة غير معين واما في النكرة ما يكون مطابقا لها هو جواب له نحو هل رجل في الدار رجل ام امرأة لهذا التعليل من منكر قبله الجنس نحو لا زيد في الدار ولا امرأة ولا في جائز في المعرفة ايضا نحو الدار رجل ولا امرأة وغير ذلك

اما في المعرفة فلامتناع ان لا ... واما في المفصول فلضعف عمل التاثير

اعرابا وبناء

وانما بني الماضي على السكون لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة واحدة

الحقيقة وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة
[illegible] الواحدة [illegible] فة وعلى
[illegible] ل يبنى مع النو
على الفتح [illegible] واما اذا وقع المضارع
معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير ادق و
بالقبول احق لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم
عدوا هذا الضمير جزء من الفعل الشديد ولا لا يكون اخرمثل
ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول نحو يضربن
للغائبة وتضربن للحاضرة وهل يضربن بفتح الباء وضمها و
هل تضربن بفتح الباء وضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة
او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها و
لا يجوز اعرابها عند وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم
لاستغنائه عند عدم احدها واما جايز البناء فالظروف المضافة
الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها اي لا الظروف المذكورة يجوز
بناؤها لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح
لخفته نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ
حينئذ ويومئذ اي حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب
لعدم لزوم الاكتساب وكذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب و
الخفة مثل وغير مع الاضافة والى ان المصدرية تبين مع مدخولها

ولا

الا ان المشددة كذلك مثل قيامي مثل ما قام زيد وان يقوم
واناء [illegible]
لا عطف على الظ [illegible]
الاسم وقد سبق حكم [illegible] المضاف
وشبهه والمعرفة نحو لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا
بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما على الفتح على الاصل المذكور
والعطف مفردا وجملة بتقدير الخبر الاول ورفعهما على الابتداء
ليطابق السؤال لانه جواب ابغير الله حول ولا قوة وفتح الاول
على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول او محله
القريب بنون الاعراب ورفعه عطفا على محله البعيد ولا زائدة
فيها وهو بالحمل عطف على النصب في رفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى
ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل المذكور
وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في اسما امثاله اي امثال لا حول
ولا قوة الا بالله في كون لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل
لا رجل ولا امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم
لا المبني صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز
بناؤها اصلا بل يعرب قطعا رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف
او ظريفا المفردة المتصلة به اي بالاسم صفتان للصفة احتراز
بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن

الوجه وبالثاني عن المفصولة مثلا لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز
بناؤهما اصلا بل تعربان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤهما اي الصفة
المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليها حقيقة فكانا لا بالتركيب نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز
اعرابها رفعا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او محل القريب
نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا
تكرير فلا يرفع حملا على محل البعيد وينصب حملا على محل البعيد
ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له
لان كلامه في جائز البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع
ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان ما عدا
هما كتوابع المنادي وقد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار
الاسرار

بعون الملك العزيز الغفار على
يد اضعف الورى الشيخ ابراهيم
في الضحوة الكبرى من يوم الاربعاء
سنه ست وثلثون
مائة والف م

بعدم الاتحاد في الاول والانفصال في الثاني

فانه يعني لا رجل ظريف في ظرفيه لا ينص بخلاف ضوء المنادى المبني كيا زيد الظريف فانها غير معقودة بالنداء ولهذا لم يبني

اي معطوف اسمها المبني وهو نصب

وهو نصب بلا فصل البناء

يبقى الخط بعدي في الكتاب وتبقى الكف منى في التراب فياليت من يقرأ خطي في كتابي دعاء بالخلاص من العذاب

نه دكلو بهلوانا والسك جهانك
عاقبت ايكي طاشي اولور نشانك

بركن كنا ايدن كيشي بيك كون اه ايتمك كرك
بيك كناهيم وار الهي بركون اهيم يوق بنم